





# المقاومة المدنية

في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات



هشام مناع  
المقاومة المدنية  
في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات

الطبعة الأولى 2008  
الأهالي واللجنة العربية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية الأوربية للنشر

الطبعة الثانية مزيدة 2015  
المعهد الأسكندي نافي لحقوق الإنسان

**Scandinavian Institute for Human Rights**

SIHR  
Rue de Richard Wagner, 1  
1202 Genève – Suisse  
Tel 0041225529185  
[sihr.geneva@gmail.com](mailto:sihr.geneva@gmail.com)  
[www.sihhr.net](http://www.sihhr.net)

جميع الحقوق محفوظة

الترقيم الدولي  
ISBN : 2-914595-25-5  
EAN : 9782914595254

**Haytham Manna**

**Civilian Resistance**



هيشم مناع

# المقاومة المدنية

في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات

المعهد الأسكتلندي لحقوق الإنسان



## تقديم

كيف يمكن الحديث عن مناعة إنسان وشعب ومواجهة مشروع إمبراطوري للهيمنة الواقعية الملموسة بثلاثي كلمات هي نفسها موضوع تساؤل ونقد بل ورفض:

بين كلمة أصبحت شعارا مبتذلا غريب الأصول غريب الدوافع.. هش الطبيعة متأزم في هياكله ومضامينه المختلفة (الديمقراطية).. ومصطلح يفوق الخلاف على تعريفه الخلاف في تحديد ماهية الإرهاب (المجتمع المدني)

وعبائات فضفاضة الحدود واسعة الذمة هلامية الدوافع والأسباب والنتائج (العمل الخيري والإنساني والمدني) كيف يمكن أن نقرأ الحلم-المستقبل بعيون الشك السلبي والحذر المشروع وسوء المثل؟

ثم كيف يمكن أن نطلق من العام لتشخيص حالات الانسداد العيانية والخاصة ونحتفظ بحصتنا الضرورية في الأمل دون الوقوع في الأحكام المسبقة ومنظومات التفكير الإيديولوجية المغلقة؟ هل هناك بالفعل قواعد عامة في الحياة البشرية تشبه القوانين الطبيعية ولو بشكل نسبي ليكون بوسعنا الحديث عن ضرورة السير نحو الديمقراطية باعتبارها النظام الأقل سوءا كما قال تشرشل يوما، وعن ضرورة تعبير الطريق لهذه الديمقراطية عبر وسائل المقاومة المدنية المختلفة التي تجعل من وسائل المشاركة المجتمعية الفاعلة

وسائل لجم لتعسف السلطة والتوازن بين المجتمع والدولة. وهل هناك عنصر يجمع غنى العمل الإنساني والتنموي والمدني الذي يربط في وجوده الذاتي نفسه بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة، والقدرة على الفعل المدني المستقل من جهة ثانية وأخيرا التدريب اليومي على أهم الحقوق المدنية؟

في هذه الفصول ما يفتح النقاش بشكل جدي وفي الميدان حول أسئلة مركزية من المفترض أن يتناولها مجلد موسع، وفي هذه الصفحات مقدمة لا بد منها له:

هل يمكن الحديث في الديمقراطية دون الانتقال من كائن لم يتفرد بعد ولم يحصل على حقوق جماعية إلا في نطاق عشيرته أو ملته؟ إلى شخص له حقوق وعليه واجبات يسمى في الأدبيات السياسية الاجتماعية بالمواطن؟ ما هي التعبيرات الاجتماعية والمدنية التي نجحت في تجاوز صيغة العائلة والطائفة والمنطقة الجغرافية في العالم العربي؟

عندما تقوم مؤسسة وقفية أو جمعية خيرية على مبدأ بسيط يكثفه الحديث الشريف بالقول: «إصنع المعروف مع أهله ومع غير أهله، فإن أصبت أهله فهو أهله، وإن لم تصب أهله فأنت أهله». ألسنا في صلب الانتقال من العلاقات العضوية قبلية أو عشائرية أو طائفية كانت إلى علاقات مدنية لا تميز بين العاملين في الجمعية الخيرية أولا ولا تميز بين المستفيدين من نشاطاتها ثانيا؟

وعندما تحاول قوى سياسية أو جماعات مقاتلة اختراق وتوظيف هذه الجمعية أو تلك ما هي النتائج الكارثية التي تترتب على ذلك في اغتيال فكرة العمل العام والمدني وإعطاء الدوافع لحكومات تسلطية لمحاصرة وخنق

## تقديم

هذه «الجمعية»، التي هي في واقع الأمر وسيلة اجتماع بشري وسبيل عمران مجتمعي ونجدة للمستضعفين وصمام أمان في وجه العنف. ماذا بقي للمجتمع من وسائل مناعة ذاتية ضد الهيمنة الخارجية وكمونات العنف الداخلية؟

هذا الكتاب لا يعطي إجابات، بقدر ما يحاول تناول مفصل الوضع البشري والتعبيرات التي ينتجها من أجل وضع أكثر مدنية وأقل بربرية. في هذه السيورة، يظهر أولاً دور الفضاء غير الحكومي في فك حالات الاستعصاء السلطوية وحالات الحصار المجتمعية عبر دروس محلية وأخرى دولية. مع التأكيد على أن سيورة بناء مجتمع مدني، لم تكن واحدة في التاريخ، حتى في بلدان متجاوزة الثقافة ومتشابهة في نمط الانتاج المادي ونظام الحكم السياسي. وثانياً ضرورة الخروج من «الإيديولوجية» الديمقراطية، أي تحويل أفكار دينامية للحكم المدني القائم على فصل السلطات وحریات وحقوق أساسية تكفل وضعاً صحياً للصراع السلمي على السلطة إلى قالب جامد ومغلق مسبق الصنع والتعليب. هذه الإيديولوجية بدأت تنتشر للأسف حاملة كل جرائم قتل الفكر الديمقراطي الحر والمتنور والخلاق. عبر أمثلة وتجارب وقراءات في التجربة العالمية.



## المجتمع المدني

### من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي

قد يكون موضوعنا اليوم عصي الفهم حتى على مناضلي حقوق الإنسان والعمل الإنساني، هناك كلمة دخلت على المجتمع العربي بطرق مختلفة وتعرضت لضربات من أطراف عديدة، وتعرضت أيضا لتبني من أطراف مختلفة وبقيت تحمل أغازا كثيرة: ماهو المجتمع المدني؟ عن أي مجتمع مدني نتحدث؟ ما هي علاقته بالإنسان وحقوقه؟ هل هو عملية فبركة لمجموعة من البشر يمكن أن يصبحوا سلطة جديدة تستبدل السلطات التقليدية وسلطة الدولة؟

بالتأكيد هناك أسئلة كثيرة عندكم وعندني، ما أريده منكم أن تعطوني مثلما أعطيتكم، أن تسمحوا لي بالولوج لنمط تفكيركم في الموضوع، أن أفهم كيف يفكر الناس بالحقوق الإنسانية وماذا يطرحون من أسئلة وكيف يعيشونها وماهو المجتمع المدني بالنسبة لهم؟ لتتعاون سوية فمبدأنا يقوم على الشراكة، وهو يرفض فكرة التقييم الفوقي ومبدأ الأستاذة. فكل حاضر هنا عليه واجب وله حقوق، ويشرفني أينما ألقىت محاضرة بهذا العنوان أن أذكر باعتزاز مدينة إِب.

باستثناء مصطلح كلمة المجتمع المدني العام في الثقافة السائدة يمكن أن نعرّض على أكثر من 160 تعريف ممكن، حاولت أن أبحث عن تعريف مقبول من قبل معظم هذه التعريفات.

أستخدم مصطلح «المجتمع المدني» للإشارة إلى فئة، أو كتلة اجتماعية يُفترض أن يتوفر فيها مقدار ما من التجانس، من الانسجام، ويمكن القول بتعريف قائم على النفي، بأنها ليست المجتمع الواسع وليست الدولة الجغرافية. هي منزلة بين المنزلتين، باستعارة تعبير المعتزلة، تقوم على أن الدولة لا يمكن ولا يجوز أن تمثل الناس في كل زمان ومكان وقضية. وأن المجتمع الذي سبق الدولة وصنعها قادر من حيث المبدأ على البقاء خارج فضائها بأشكال فردية أو جماعية، تلقائية أو منظمة. بحيث يضمن على العلاقة بين الدولة والمجتمع سلطة مضادة هي في الآن نفسه، صمام أمان وقوة مقاومة ومصدر إبداع. من أجل ذلك قامت بعض الجماعات والشخصيات بمبادرات تلقائية عفوية أو منظمة، أرادت أن تقول منها وعبرها أنها خارج سلطات الدولة.

### محطات من التاريخ

كان نشوء الدولة على حساب التكوينات الاجتماعية السياسية التي سبقتها كالقبيلة والملة والإثنية والعشيرة، لذا وقعت عملية تبادل أو مقايضة تاريخية للسلطة، إما بدخول التكوين العضوي قبيلة أو عشيرة في تكوين أجهزة الدولة وعصبيتها، أو في تنظيم علاقة وساطة بين التركيب العضوي القديم والدولة الناشئة بصيرورة رئيس القبيلة وسيط لها عند قبيلته ووسيط لقبيلته عند سلطاتها. لكن دور الوسيط في المجتمع الواسع لم يكن كافياً لإنتاج

واسع لشخصيات اعتبارية ونشاطات مستقلة عامة بالإمكان أن نسميها مجتمع مدني.

منذ الكتابات الإغريقية والرومانية والعربية عن "المدينة الفاضلة"، بل عن كل شيء جميل في حلم، أو رغبة مثالية لوضع أفضل من الوضع الذي نحياه، لم تكن الدولة الممثل الوحيد والأمثل للمجتمع في كل مكان وكل قضية، ووقفت شخصيات اعتبارية وهيئات مجتمعية مواقف أساسية في مناهضة العنف أو الصدام بين الرأسمال التجاري التربوي والدولة والمجتمع. هناك مثل في التاريخ العربي ما قبل الإسلامي مباشرة هو حلف الفضول الذي تشكل من مجموعة كانوا يملكون أفضل الألقاب بالمعنى القبلي والثروة بالمعنى التجاري، لكنهم وضعوا لقبهم وسلطتهم خارج منطق الهيمنة وقالوا بأن مهمتنا الدفاع عن كل مظلوم وعن كل محروم. هذا المثل الذي حيّاه رسول الإسلام هو واحد من أول أشكال المجتمع المدني في التاريخ البشري الواضحة المعالم لذا استحق أن يكون جزءاً أساسياً ومادة منفردة في موسوعة «الإمعان في حقوق الإنسان».

مع الإسلام، بدأت تجربة جديدة مختلفة مع مفهوم الأمة. من المهم أن نذكر بأن مفهوم الأمة في القرآن والحياة المعاشة سبق مفهوم الدولة، الأمر الذي ترك مساحات ضبابية واسعة في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدين والدولة. لكن الفتوحات وبناء الإمبراطورية رجحا قوة الدولة. هذه المساحات ضاقت في عملية الفتوحات الإسلامية وبناء إمبراطورية كبيرة أثقلت كيان الدولة في الثقافة السائدة. لا يمكن أن نبنى إمبراطورية بدون دولة مركزية قوية والمجتمع المدني ليس عنصراً سببياً بل هو مادة تكون أثناء بناء الإمبراطورية ومع استقرار مدنها. لم يكن المجتمع المدني عنصراً أساسياً في أية عملية توسع في التاريخ، وحتى الاستعمار الحديث لم ينجح في توظيف فكرة

المجتمع المدني لحسابه في استعمار إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لأن هذه الفكرة في ذاتها، في الأمثلة التاريخية وحتى اليوم، مناهضة للهيمنة والاستعمار والتسلط.

علينا انتظار الحسن البصري (642-728م) ومدرسته بأكملها لتتبع أول عملية فصل فعلية بين السلطة والأمة، بين قاضي الخليفة والقاضي بين الناس، فالحسن البصري أجبر على أن يكون قاضي الخليفة فرفض، كما رفض أي عطاء أو مرتب من الخلفاء. قال اسجنوني أفضل لي ولكم. وعمل كقاض بدون مرتب وباستقلال تام عن الخلفاء. وحتى الخليفة عمر بن عبد العزيز قال: عله معي يقبل فأرسل من يستشف الرأي قبل أن يطلب منه احتراماً له، فكان جوابه ليس مكاني هذا واختار القضاء بين الناس بدون عطاء أو تكليف. وبقي قاضياً مستقلاً في أول تجربة لاستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية في تاريخه وبنفس الوقت مشى على نهجه مجموعة من خيرة الشخصيات الاعتبارية في القرن الأول والثاني الهجري. فزرع أسس استقلال القضاء من أجل تعبيد الطريق لما يمكن تسميته الإسلام المدني غير الحكومي أو «المجتمع المدني الإسلامي» بتعبير معاصر، مصطلح يستعمل اليوم بكثرة.

أما بالنسبة للثقافة الغربية، كيف استخدم مصطلح المجتمع المدني لأن الحسن البصري وأمثاله من غير الغربيين في التجربة الآسيوية مارسوا الكلمة ولم يستعملوها.

لا بد من العودة إلى ثلاثة أشخاص في أوربة لعبوا دوراً أساسياً في هذه العملية. اثنان منهم أنغلوساكسون والثالث فرنسي. من شبه ركام مفهوم المواطنة والحقوق والقانون، ومع استعادة أوربة لقوة العقل في فهم ذاتها والعالم، نستحضر ثلاثة من رواد الفكر الأوربي:

توماس هوبس (1679-1588) Thomas Hobbes

جون لوك (1704-1632) John Locke

جان جاك روسو (1778-1712) J-J Rousseau

بالنسبة لتوماس هوبس، الفكرة كانت بسيطة جدا: المجتمع الطبيعي هو مجتمع العائلة، مجتمع القرية، مجتمع التموضع الجغرافي أو علاقات قريبى الدم (فيها بعد أصبحت تسمى علاقات عضوية). وعلينا الانتقال من هذا المجتمع الطبيعي إلى ما أسموه في كتابات الحقبة: المجتمع المدني، والذي هو مجموعة الأفراد أو الأشخاص الذين اختاروا مع بعض بشكل طوعي وبدون إجبار من أحد أن يشكلوا هيئة جديدة، مجموع الهيئات التي قامت بهذه المبادرات هي ما أسميت عند هؤلاء بالمجتمع المدني. بالنسبة لهوبس كانت الدولة المطلقة قوية من حوله، لذا نجده يراعي مسألة الدولة المطلقة ويتجنب مسألة الخوض في معارك مباشرة معها بقوله بأن الدولة مضطرة أن تراعي أمنها وأمن الناس. إذن لنضع كلمة الأمن قبل الحرية علنا نسمح بولادة مجتمع مدني. أي أن هوبس حاول أن ينطلق من معطيات الأمر الواقع من أجل التقدم التدريجي وبالعقد الضروري الذي يجري بين البشر يمكن هؤلاء الناس أن يشكلوا قوة في المستقبل للتخفيف من طغيان هذه الدولة المطلقة.

لوك الذي أتى بعده أتى في فترة كانت السلطة فيها مهتزة وانطلق من فكرة التعاقد: أولا، أن مسألة التعاقد مسألة ضرورية وأساسية في المجتمع البشري، وبقدر قبولنا بالعلاقات التعاقدية بقدر مايمكننا العناية بالفرد والممتلكات والدفاع حتى الدولة من العدوان الخارجي. لأن الإنسان الحر قادر على الدفاع عن حرية بلده بينما الإنسان المستعبد لا يستطيع أن يصون

سياسة وأمن بلده. وفي هذا السياق قال جملته المعروفة «جميع الناس أحرار متساوون ومستقلون بطبيعتهم ولا يجوز إخراج أي منهم من هذه الحالة وإخضاعه للسلطة السياسية للآخرين دون الحصول على موافقته».

أما جان جاك روسو فقد أكد على مفهومين: الحرية والمساواة. انطلق منها لتعريفه لأي نظام تشريعي وتعريفه أيضا لفكرة وماهية الإنسانية نفسها. يقول في هذا المجال «إن تخلي الإنسان عن حريته، هو تخل عن صفته كإنسان، عن حقوقه في الإنسانية، بل عن واجباته. وليس هناك أي تعويض ممكن لمن يتنازل عن كل شيء إذ أن تنازلا كهذا منافٍ لطبيعة الإنسان». هذا الرأي نفسه يدافع عنه الدكتور محمد هيثم الخياط وهو من القلائل من المفكرين الإسلاميين الذي يعتبر بأن الحق الأول المصان في القرآن هو الحرية في حين أن هناك رأي أغلبي يقول بأن الحق الأول هو الحياة ثم تأتي الحرية والمصونات. يدعم الخياط توافقه مع جان جاك روسو بأسس قرآنية.

بعدها جاء عمانوئيل كانت (1724-1804). وقد انطلق من فكرة أساسية معاكسة تماما، تقوم على أساس تفكك مفهوم الدولة المتسلطة وترتكز على ثلاث أفكار:

1- اعتبار الدولة لاعب رئيس ولكن غير وحيد  
2- إقرار قيم عالمية مشتركة (حقوق الإنسان، السلام.. الإيمان التوحيد بين الشعوب والأمم)

3- الإقرار بوجود مصالح للدول، ولكن أيضا الاعتراف بمصالح للشعوب ومصالح تعني الجنس البشري بأكمله (فالمصلحة العامة أن تقوم بعمل مشترك ضد التلوث كذلك في مواجهة ضرب طبقة الأوزون) هذا الكلام يعود للقرن الثامن عشر لكنه بدأ بهويات ثم بدأ الدفاع عنه يأخذ حجما أكبر وقوة أكبر في المجتمعات التي حولته من مجرد أفكار لمفكرين

المجتمع المدني، من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي

ومغامرين إلى ماسمي فيما بعد السلطة المضادة في مقابل السلطة التنفيذية. أطلق عليها اسم المجتمع المدني.

باختصار، يمكن تكثيف اللحظات الثلاث للمجتمع المدني عند هيجل (G.W.F Hegel 1770-1831) بما يلي:

نسق الحاجات أو تطور عناصر المجتمع المدني من الدوافع والحاجات الذاتية

تنظيم العدالة: أو التعبير القانوني لتنظيم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الشرطة (الدولة) والنقابة (المجتمع المدني): أي القدرة على الكبح المتبادل لعسف السلطة والسلطة المضادة .



عند ماكس فيبر (1864 - 1920) الرأسمالية والديمقراطية شرطان للمجتمع المدني. أي إذا لم يكن هناك ديمقراطية فلا وجود للمجتمع المدني. وقد استدل في دراسة له على ما يقول بالمجتمعات العربية ليقول بأن ضعف

الرأسمالية لا يعطي مجتمع مدني، رغم أنه يتحدث في حقبة النهضة وعمالة مطلع القرن العشرين في العالم العربي عامة ومصر بشكل خاص.



ليس بالإمكان التوقف طويلا عند ماركس بسبب موقفه النقدي السريع وتغييراته، حيث شهد المصطلح تطورا من ماركس الشاب الأقرب لهيغل، ماركس المتوسط قبل رأس المال وكان مع نقد فكرة المجتمع المدني ثم في إسهام نقد فلسفة الحق عند هيغل، اعتبر أن المجتمع المدني هو مجتمع مدني بورجوازي بالترجمة الحرفية الألمانية حيث تأرجح المجتمع المدني بين عدة مفاهيم ومواقع في البنيتين التحتية والفوقية، ويمكن القول أن أول الماركسيين اهتماما بالمصطلح وتوظيفه الإيطالي أنطونيو غرامشي في كتابات السجن حيث بدأ مناقشة بأن الطبقة العاملة لوحدها عاجزة عن إحداث التغيير ولا بد لها من نظم وهيئات ومؤسسات، إذن عاد ليصب في فكرة المجتمع المدني.

دخل المصطلح الكهف كأهل الأسطورة أكثر من تسعين عاما مفتقدا، كما يشير الباحثون، لأي موطن قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التي سادت في الشرق والغرب كمصطلح تاريخي يعود إلى عصر التنوير. ليعود بثوب فضفاض وذمة واسعة وآفاق متعددة تسمح بأن يكون أداة مطواعة للقاعم والمقموع. فكلما ازداد استعمال هذا المفهوم في حالة الزواج، زادت هلاميته وتراجع فهمه وصار مادة استعمال وتوظيف واستخدام دون رقيب أو ضابط (كمصطلح الإرهاب). وهذا واقع يجب أن نناضل من أجل أن يكون له قوة الفعل لوقف وتحديد عسف الدولة وتنظيم

العلاقات بين البشرية ليكون ثمة صمام أمان بين الدولة والمجتمع عودته بقوة في الصعيد الأكاديمي والمنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية كانت مع مؤشرات سقوط أنموذج الدولة البيروقراطية الاشتراكية. وقد طرح على الطاولة، منذ ولادة نقابة "تضامن" في بولونيا، مفهوم المجتمع المدني بتعريف جديد باعتباره التعبير عن مجتمع المواطنين الأحرار أكثر منه مصطلحا مرتبطا بالضرورة بتصور ليبرالي أو اشتراكي.

يعتبر آدم ميشنك وفاكلاف هافل المصطلح تكتيفا لضرورة قيام جبهة دفاع ومقاومة مدنية قادرة على الانتقال السلمي من الأسفل للأعلى في دولة شمولية. دون مقاومات مسلحة بل عبر نضال مدني سلمي، (التشيك) كانت ثورتهم مخملية. قمع المثقفين واعتقالهم لم يغير في رغبتهم السلمية في التغيير. توجهوا للناس دون تمييز وقالوا للمجتمع أتم جبهة المقاومة المدنية تعالوا أساتذة جامعة، عمال، فلاحين، مهن وسطي لتتعاون سوية حتى نوقف طغيان الحزب على المجتمع. بدأت المظاهرات تستقطب أكثر فأكثر مستفيدة من تجربة 1968، وشارك الجميع عدا الحزبيين فسقط النظام الشمولي. هنا حقق المجتمع المدني تعريفه واستطاع أن يعبر عن طموحات

المجتمع التشيكوسلوفاكي (قبل انشقاق تشيكيا عن سلوفاكيا) في وقف طغيان الدولة الشمولية. طبعاً كان هذا شكل سقوط أنموذج الدولة المؤممة للسلطات الأربع (وليس السلطات الثلاثة كما كان يقال لأنها مؤممة للراديو والصحف والتلفزيون أيضاً)، كان بحد ذاته انتصاراً لضرورة التخلص من الدولة البطركية التي لا تسأل عما تفعل ويسأل رعيتهما عما لا يفعلون. هذا الأنموذج أصل فكرة الانتقال السلمي المدني إلى الديمقراطية وكأي مشروع ينجح ستتكالب عليه كل قوة: شراء، بيع، مساومة (هناك من قايض ليش فاليسا على ثمن يخلق مقابله شاربه) باختصار، جرى خلط المجتمع الاستهلاكي مع المجتمع المدني ومشروع اقتصاد السوق مع أنسنة المجتمع والعمولة الوحشية مع عالمية حقوقية ومدنية؟

وهكذا انتعشت عدة مدارس ليبرالية جديدة لتوظيف ما حدث في خدمة فكرة مركزية تقوم على أن المجتمع المدني هو الابن الطبيعي لاقتصاد السوق أو الحماله السلمية للانتقال إليه.

لذلك هناك الكثير اليوم من المنظرين الموظفين في مؤسسات متعددة الجنسية، يعطون الدروس الجامعية في المجتمع المدني. باعتبار هذا المجتمع المدني لا يمكن أن يكون أو أن ينشأ إلا في اقتصاد السوق. لذلك يجب أن يكون هناك ليبرالية اقتصادية واسعة وقوانين تعطي تأشيرة دخول «مشرفة» في منظمة التجارة العالمية. هذه معايير مسبقة بالنسبة لهم إذا حدثت قد يكون هناك مجتمع مدني. طبعاً يذكرنا هذا الكلام بشركات الأدوية التي تحاول تشغيل عدد من الأطباء لفكرة التسويق لبضاعتهما. لذا، يجب التمييز بين العاملين في مثلاً شركة نفط معروفة طلبت من حوالي 16 باحث العمل على نشوء المجتمع المدني مع تعريف وبحث يؤكد على اقتصاد السوق كشرط واجب الوجود لهذا المجتمع وبين من يناضل على الأرض من أجل تجاوز

العصبيات المحلية والإقليمية والاعتقادية من أجل مجتمعات أكثر عدالة وأقل عدوانية.

طبعاً اعتدنا على أن نسمع الاسم قليلاً ما نقرأ السيرة الذاتية: خذوا مثلاً كونداليزا رايس. المنحة الدراسية التي سمحت لها بالصعود الجامعي والسياسي من شركة نفطية. يعني هل بالإمكان أن تكون الديمقراطية المقدمة منها خارج منطق الاطمئنان على مصادر النفط في ظل الأمن القومي الأمريكي؟ طبعاً هناك محاضرات جميلة من وقت لآخر عن شرق أوسط كبير وجديد، لكن الأساس يجري في اجتماعات لها كوزيرة خارجية بأربع مسؤولي أمن في أربع دول عربية. هذه الأنسة أيضاً تقول بأنها مدافعة عن المجتمع المدني؟ إذن من الضروري التمييز بين البذرة الصالحة والردية. المجتمع المدني كأى فكرة جميلة ونبيلة يتاجر بها البعض مثل كلمة الإسلام أو حقوق الإنسان لافرق.

في وجه هؤلاء، تقف مدرسة متعددة الجذور والألوان بالمعنى الفكري والسياسي، ما يسمى بالحركة المناهضة للعولمة الوحشية، وأبرز منظمات حقوق الإنسان وأكثرها مصداقية، الفكر النقدي الإنساني والحقوقى، كل هؤلاء يعتمدون على الربط الجوهرى في البلدان الجنوبية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، وليس العلاقة بين المجتمع المدني واقتصاد السوق. بمعنى أن المجتمع المدني ليس المروج للشركات متعددة الجنسية وإنما المطالب بعملية تنمية شاملة. (كضبط زراعة القات التي تستهلك قدرات المواطن والبيئة والماء بتقديم مشروع زراعة بديلة قادرة على إرضاء المزارع أولاً قبل إرضاء مستخدم القات، لكي يبقى توازن المياه متناسب مع الحاجات الغذائية والبيئية للمواطن اليمنى) إذن لابد لنا من نظرة شاملة يكون الإنسان مركزها. وتشارك هذه الاتجاهات في اعتبارها غياب هذا البعد الإنساني أو

ضربه، من أسباب تعثر التجربة الروسية بعد السوفيتية، وأهم المآسي الناجمة عن النظام العالمي السائد.

لذلك اعتبر كوهن وآراتو ودوبنك، أنه من الضروري أن يكون المجتمع المدني، بل مكانه ودوره الطبيعي في صالح مايسمى دولة الرفاه، ضد الاقتصاد الليبرالي. أي الدولة التي تعطي لمواطنيها حقوق أساسية غير قابلة للمس كالضمان الاجتماعي، حق التقاعد، ومجموعة حقوق أساسية لا تضمنها الدولة ذات التوجه الليبرالي العشوائي.

بالنسبة للكتابات التي ربطت بين حقوق الإنسان والمجتمع المدني، هناك بوصلة تحدد موقفنا مما يسمى حركات وتوجهات فكرية تتناول مسألة المجتمع المدني. وبتكثيف شديد، لا يمكن للمجتمع المدني أن يكون محايدا في الدفاع عن الحقوق الستة التي ندافع عنها: السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. بهذا المعنى لنا دور ضد هيمنة جماعات الضغط المالية والصناعية العسكرية والنفطية على مستقبل كوكبنا، وفي مواجهة مع اللبرلة الوحشية التي تعطي للقلة لتحرم السواد الأوسع. كلوبيات الضغط الواسعة من أجل منع العديد من الاسلحة، لأن شركات الأسلحة تحاول شراء من تستطيع من المناضلين حتى تخفف من الحملات ضدها. كلنا يعرف بأن الدكتاتورية العسكرية في بورما صامدة لأن هناك شركة نفطية متعددة الجنسيات تحمي العسكر من أجل امتيازاتها النفطية. نحن هنا ضد ديكتاتوريتين، ديكتاتورية المال النفطية، وديكتاتورية العسكر. وجهة نظر هيلموت انهير Helmut Anheier من المفكرين الذين عملوا على مفهوم ضرورة الانفصال المدني عن مثلث: العائلة، الدولة واقتصاد السوق. معتبرا بأن هناك نقطة في الوسط تستوجب استقلالية عن الثلاثة،

المجتمع المدني، من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي

هذه النقطة عندما يتجمع فيها الناس بشكل طوعي دفاعا عن المصلحة العامة نتحدث عن مجتمع مدني.



في الصراع المفهومي والواقعي على المجتمع المدني ومحاولات تطويره للمنظومة السائدة بكل الوسائل من التهيب بالمحاصرة إلى الترغيب بالتمويل والدعم عبر ما صار يعرف بمنظمة الرجل الواحد (أي مركز يقيمه شخص واحد ويحيط نفسه بفريق من المتفرغات والمتفرغين الممولين من سفارة أو مؤسسة شبه حكومية ينصب الإعلام الغربي وكيلا عاما للمجتمع المدني في بلد ما). لذلك، وفي وجه كل عمليات التوظيف والاحتواء، تبرز أهمية اتساع هامش تحرك المواطنين الأحرار من كل البلدان في جالية عالمية لا تعترف بالحدود، تعتبر حقوق الإنسان وحماية البيئة والسلام العادل وحقوق الإنسانية والعدالة والتنمية المستدامة قيما مشتركة تتطلب نضالات مشتركة وجماعات ضغط عابرة للحدود يسميها البعض المجتمع المدني العالمي

(Global Civil Society GCS) والبعض الآخر المجتمع المدني العابر  
.TCS

إذن هذه الجماعات هي التي تستطيع اليوم أن تستصدر مذكرة تدين القرار الأمريكي باحتلال العراق أو اعتقال نشطاء المجتمع المدني في أحد البلدان أو فرض الحصار على شعب غزة أو تسيير مظاهرات مليونية ضد الحرب ومن أجل السلام. هذه الشبكة غير المرئية والدينامية تخيف الاتحاد الأوروبي، تحرك مجلس حقوق الإنسان، تجعل الحكومات التسلطية تهتز ويضطر وزير إعلامها أو خارجيتها لأن يوجه تهما بالعمالة وخدمة الأجندة الغربية لمن استصدر قرار الإدانة؟ ناسيا أن للمظلومين في مصر والسعودية واليمن وسورية وليبيا والجزائر.. حلفاء في كل مكان.

إذن وجهة نظر المدافعين عن المجتمع المدني كقوة وسلطة مضادة مركزية في عصرنا الراهن ترى أن المناطق الفاصلة بين الدولة واقتصاد السوق، بين السلطة السياسية والسلطة المالية، بين سيادة الدولة والدفاع عن الكرامة الإنسانية متجهة كما ترى في صيرورة حرية البضائع لأن تكون أسمى من حرية البشر وحركتها أكثر سهولة من حركة الإنسان. فما نراه اليوم، خاصة بعد الحرب على الإرهاب 2001 أن أية بضاعة تستطيع أن تعبر الحدود أحيانا بصفقة مع وزير وأحيانا لا يحتاج الأمر لوزير، موظف بالجمارك قد يمررها. في حين توجه اللجنة العربية لحقوق الإنسان دعوة لأستاذ جامعي يماني إلى باريس مع جميع الضمانات التي تطلبها السفارة من أجل الحصول على تأشيرة، وقد لا يحصل على التأشيرة. أما العامل المهاجر الذي يسقط في البحر ويدفن بمقابر جماعية إن لم تحتطفه المياه المالحة، فلا تعويض له أو حديث عن وضعه في منظومة الحقوق؟ وعندما يحترم القليل من التزامات الدول في قضايا اللجوء تصر العديد من الحكومات على تصنيفهم وفق احتياجاتها أو

المجتمع المدني، من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي

انتماءاتهم وتجمع على ضرورة التمييز بين اللجوء القسري و"الهجرة غير الشرعية".

نعم، في عالمنا الراهن حرية البضاعة مكفولة أما حرية التنقل للبشر فتعطي زوارق الموت. نحن اليوم في وضع غلبة الدولة الأمنية على دولة القانون باسم الحرب على الإرهاب وباسم المصلحة العامة؟ نعم، باسم أشياء كثيرة أصبح الأمن وليس القانون أو العقد، هو التعبير الأمثل لكلمة الدولة. تحديات كبيرة مشتركة وعالمية تضع كلمة المجتمع المدني فوق حدود الثقافات والتجارب، بل وتدمجها في صلب الحركات الفكرية علمانية كانت أم دينية. من هنا ظهور مصطلح المجتمع المدني الإسلامي وتبني أكثر من رمز فكري إسلامي له.

### المسلمون والمجتمع المدني

يُعتبر مفهوم (المجتمع المدني) من الإشكاليات الفكرية والسياسية في الخطاب الإسلامي على اختلاف تعبيراته. ومن الصعب أن نعثر على مقاربة واضحة، ناهيك عن تصور إسلامي متكامل ومتفق عليه حول المجتمع المدني.

سنحصر مداخلتنا اليوم في التيار الذي تبني مقولة المجتمع المدني في الإسلام أو المجتمع المدني الإسلامي باعتبار هذا التيار يتقاطع مع حركة حقوق الإنسان أولاً ويشر بنويات صلبة للإصلاح والتجديد ثانياً ويجمع بين الأصالة والإبتكار في النظرية والممارسة في كل مجالات الشأن العام ثالثاً: في هذا التوجه تبرز أسماء عديدة مثل الدكتور محمد خاتمي والدكتور وجيه كوثراني والدكتور أبو بكر باقادر والعديد من المفكرين الإسلاميين في أوربة. وستوقف مطولاً عند أطروحات داعية الإصلاح الدستوري والمجتمع

المدني القيادي في اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور عبد الله الحامد (أبو بلال). والذي حكم عليه لخروجه تضامنا مع نساء معتقلي رموز المجتمع المدني ب 6 أشهر بالسجن (دخل سجن بريدة بعد يومين من إلقاء المحاضرة) .

يتفق هيثم مناع (1992) ووجيه كوثراني (1999) وعبد الله الحامد (2002) وأبو بكر باقادر (2004) على أن مفهوم المجتمع المدني :

### أولا عالمي

وثانيا له جذوره في التاريخ والثقافة العربية الإسلامية.

يعتبر كوثراني قواعد التعريف الهيجلي متوافرة في الحضارة الإسلامية عبر ثلاثية « الدولة/ الشريعة/ العصبية/ الملة أولا، التنظيم الحرفي/ الطرق الصوفية / الأسواق والحارات أو فعاليات المدينة الإسلامية ثانياً، الوقف والخدمات الاجتماعية والعملية ثالثاً. هذه توضح معالم المجتمع المدني في التاريخ العربي الإسلامي وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا المصطلح غريبا عنا في مجتمعنا المعاصر إذا كانت قد توفرت قبل عشرة قرون وعاشها الناس في بغداد وفي الأندلس فلم لانعشها اليوم؟ بنفس الطريقة أو بطريقة أرقى؟ لعلنا نتناول إطروحات المثقف محمد خاتمي في فرصة أخرى، لكننا سنركز في هذه المحاضرة على وجهة نظر عبد الله الحامد.

يمكن تكثيف وجهة نظر عبد الله الحامد كالآتي:

أولاً: «إن عدم شيوع المفهوم ولا تحديد عناصره وعدم ظهور تكتلاته ، في أنماط راسخة في الأعراف الاجتماعية، لا يعني أن الإسلام لم يبتن مبادئ المفهوم، فضلاً عن أن يتصور أن المفهوم لا ينسجم مع العقيدة الإسلامية. فقيم المجتمع المدني كحقوق الإنسان والديمقراطية، والحرية، والعدالة والمساواة وأطرها السياسية: كالدستور والفصل بين السلطات الثلاث،

المجتمع المدني، من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي

واستقلال القضاء، مجموعة مفاهيم أنتجها الغرب، ولكنها مفاهيم إنسانية، موجودة الجذور في أي ثقافة ذات حضارة، ويمكن اليوم لأي ثقافة أن تستدخل المصطلحات الغربية ضمن منظومتها، وأن تزيد فيها وتعديل وتصهر وتفرز، حتى تتناسب مع خصوصيتها»

- «إن مركزية الإدارة وسلطتها المطلقة أو بتعبير آخر احتكار القرار؛ أو بتعبير أدق (الاستبداد) هو سر الانحطاط في أي أمة، وليس صحيحا ما تردده ثقافتنا الموروثة، من فضل المستبد العادل، فالمستبد لا يمكن أن يعدل، حتى ولو كان مخلصا تقياً مصلحاً، فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة»

ثنائية دمار البلاد والعباد في كل أمة؛ هي حكم (الجبر) الذي لا بد أن يفضي إلى (الجور)، وثنائية الصلاح في كل زمان ومكان: حكم (الشورى)، الذي لا بد أن يفضي إلى (العدل)

وسيلة الوصول إلى النظام الدستوري رسوخ ثلاثية المجتمع المدني، في الأعراف والعلاقات الاجتماعية، بعناصرها الثلاثة

**العنصر الأول:** رسوخ القيم (الثقافة المدنية) وأهمها:

1. إيمان الناس بأنهم هم أدرى بمصالحهم، وأن دور الحكومة محصور بتنفيذ رأيهم فحسب، وتحديد دور الحكومة بأنها سلطة تنفيذية لما يقرره المجتمع فحسب، لما تقرره الأمة عبر ممثلها، في تحقيق مقاصد الشريعة ووسائل تنفيذها المشروعة، أي رفض السلطة المطلقة.

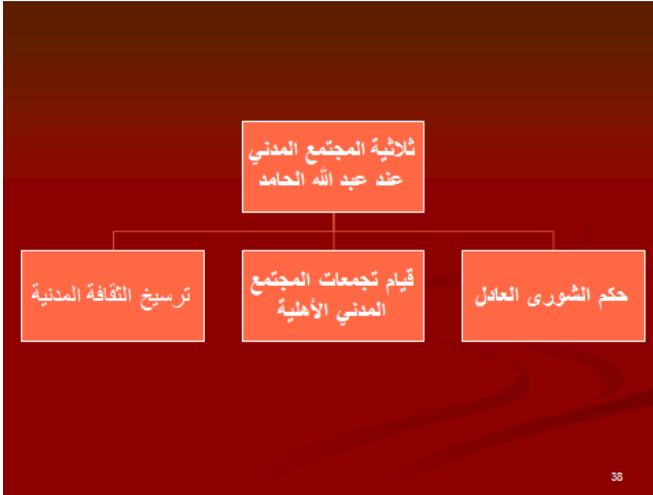
2. الالتزام بحل أي خلاف سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو مذهبي عبر الحوار والصراع السلمي.

3. المواطنة، هي أساس الحقوق، وفي إطارها تنشأ قيم التعددية والحوارية والتسامح والأغلبية والشورى والتعايش،

## المقاومة المدنية

**العنصر الثاني:** قيام تجمعات المجتمع المدني الأهلية، كالتقانات والجمعيات، وفروعها (الخمسة): سياسية واقتصادية، واجتماعية ومهنية وثقافية.

**العنصر الثالث:** إنفا الحكم الشورى العادل، له مضمون، وله هيكل و هيكله هو خيمة الحكم الدستوري، بأعمدتها الخمسة: تقرير سلطة الأمة في تحقيق مقاصد الشريعة، قيام سلطة الشعب النيابية التشريعية المنتخبة، تعزيز استقلال القضاء، تحديد وظيفة سلطة الحكومة بأنها سلطة مقيدة، تقرير مشروعية إنشاء جمعيات المجتمع المدني الأهلية بالعودة بالذاكرة إلى هيغل ثم أبي بلال نجد أن الحامد أقرب إلى المجتمع العربي الإسلامي ومشكلاته



فمفهوم الحكم الدستوري والمجتمع المدني عند أبي بلال ليسا غائبين عن ثقافتنا المحلية وإن كانا غائبين، ولكن مصطلحاتها ومفرداتها وهياكلها وإجراءاتها غريبة على البيئة العربية، تحتاج إلى تأليف وتقريب. من ما يسهل

المجتمع المدني، من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي

الأمر أنها مفاهيم عالمية إنسانية مشتركة في غاياتها النهائية لسعادة وازدهار وتقدم الحياة البشرية بشكل متوازن حين سلكتها الأمم المتقدمة، التي استطاعت أن تحكم بالقسط والشورى، فسادت وعلت إذن ينبغي، وفق أطروحة الحامد، تأسيس خطاب المجتمع المدني والدستور على الإسلام، عقيدة الأمة وهويتها الثابتة، تأسيساً فقهياً أصولياً، لأن الإسلام هو المرجعية التي يجب الالتزام بها، لتصبح مفاهيم المجتمع المدني مدعومة بسناد ديني لكي لا نحرف الشريعة، ولأن ذلك أيضاً، يقربها إلى الناس، ويحميها من معارضيها، من من لا يدركون كيف كان الإسلام في عهد الرعيل الأول؛ مشروعاً للإصلاح السياسي والاجتماعي معاً، ومشروعاً للتقدم الدنيوي والأخروي معاً، ومشروعاً للرفقي المدني والروحي معاً، لذا بالنسبة له:

- الدستور ليس علمنة، وليس من المصالح المرسله، بل هو إحياء الوسيلة المناسبة اليوم لإحياء السنة، فأعظم البدع في الإسلام هي الحكم الجبري الجائر، ولكي يتبين للجميع أن الإسلام أقر سلطة الأمة في تحقيق مقاصد الشريعة، ونادى بحقوق المواطنين وحررياتهم مدنية وثقافية واجتماعية وسياسية، قبل خمسة عشر قرناً من تنادى الأمم الدستورية إليها، لكي لا ننحرف عن شريعة الحق والعدل

- دعاة حقوق الإنسان والمجتمع المدني والإصلاح الدستوري، مجاهدون محتسبون (احتساباً سياسياً) وهم مطالبون بالحد من الجري وراء مكاسب حزبية أو فئوية أو شخصية وبالحد من الحسابات الصغيرة؛ فالتخندق خلف هذه الحسابات الفئوية والحزبية والشخصية أضاع في البلدان العربية والإسلامية كثيراً من الطاقات.

- من أجل أن ينجح مشروع الإصلاح في أي بلد عربي ينبغي أن يكون وطنياً؛ يستوعب جميع الأطياف الاجتماعية والثقافية، وجميع المناطق والطبقات، سواء أكان دعائه من دعاة الإسلام، أو من دعاة التحديث أو القومية أو الوطنية. هذه القاعدة التي جسدها الخليفة الراشدي الرابع، في تعامله مع الخوارج أي مفهوم الدولة الوطنية، الذي ينقل به الناس من مفهوم الدولة المذهبية الحزبية الضيق، إلى مفهوم الدولة الإسلامية الرحب المتسامح.

- الناس محتاجون إلى أن يقدم كل فريق ثقافي أو تيار اجتماعي؛ مسألتي المجتمع المدني والدستورية على ما عدهما، حتى يتم رسوخهما في المجتمع، ومادام الإسلام في أصل خطابه يحتوي ذلك المفهوم تقريراً أو إقراراً، تفصيلاً أو إجمالاً، فلا مشكلة في بناء الآليات والإجراءات، ولا في بناء النظم والنظريات

- الإصلاح في كل بلد عربي، لم ولن ينجح، ما لم يكن فكر دعاة (الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني) محط ثقة شعبية، لاسيما عندما يعالج ممارسات تخالف في ظاهرها العدالة الشرعية، ولكنها مدعومة بتراث يتقنع الإسلام، في قضايا تتعلق بالقضاء والتعليم وحقوق المرأة والمواطنة والتعددية والأغلبية والصراع الرمزي والتسامح ونحوها من قيم المجتمع المدني. أو عندما يستخدم مصطلحات غير شائعة حديثة كالدستور، والفصل بين السلطات.

يحتاج (الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني) إلى المصداقية الشعبية، هذه المصداقية تحتاج في مجتمعاتنا إلى مصداقية دينية، وأية مصداقية دينية تحتاج إلى التأصيل الفقهي عبر العلوم الثلاثة: أصول الفقه ومقاصد الشريعة والعقيدة.

إن الأصل في (الإصلاح الدستوري) أن يبدأ من الأدنى إلى الأعلى، من القاعدة الشعبية، عبر انتشار قيم المجتمع المدني أولاً، وعبر قيام تجمعاته الأهلية ثانياً، لأن الإصلاح السياسي ومنه الدستور لا يتم إلا بقرار سياسي والقرار لا يتخذ إلا بمطالبة شعبية فاعلة. والإصلاح الذي يبدأ من الأعلى إلى الأسفل من قمة الهرم، قد يعاني من مراحل تقدم غير منتظمة، كما قد يؤدي إلى الكثير من التأخر، بسبب تعرضه لعقبات سياسية واجتماعية وثقافية، وقد يصبح الإصلاح غير راسخ، ما لم يرافقه البدء من الأدنى، وتفعيل قاعدة الهرم. وحشد التأييد الشعبي، كما حصل في أوروبا الشرقية.

هذا بإيجاز شديد ملخص وجهة نظر زميلنا في المملكة العربية السعودية، حاولت عرضها بأمانة كما عرضت وجهات نظر الآخرين، ربما سيكون لي عودة نقدية لها في آرش دو زويه: مقارنة قضائية وإنسانية المستقبل. ولكن في ظروف الخناق ومنع السفر التي يعيشها رواد المجتمع المدني في المملكة، وجدت أن التعريف بوجهة نظرهم واجب علينا لكسر الحصار المطبق عليهم. ولعل النقاش يسمح ليس فقط بتبيان وجهة نظري في أكثر من محور، بل أيضاً إعطاء التجارب اليمينية حقها كمثل على ما تطرحون من تساؤلات وتجارب وأمثلة، أشكركم لحضوركم الكبير، وأتمنى أن لا أكون قد أطلت عليكم.



www.haythammanna.net ألقى هيثم مناع هذه المحاضرة بدعوة من منظمة هود في مدينة إب (اليمن) بالتعاون مع ملتقى المرأة للدراسات والتدريب واللجنة العربية لحقوق الإنسان في 6/3/2008



## العمل الخيري : قراءة تاريخية

سبق العمل الخيري الديانات السماوية الثلاث، وكما ينوه الدكتور أحمد بن صالح العبد السلام، فكرة الوقف كانت موجودة قبل الإسلام عند كثير من الأمم، وجدت عند قدماء المصريين فكانت الأراضي ترصد على الآلهة والمعابد والمقابر، وتؤخذ غلتها للنفقة عليها، كذلك ينفق على الكهنة والخدام من هذه الأموال، وكان الناس وقتها مدفوعين إلى هذا التصرف بقصد فعل الخير والتقرب إلى الآلهة. وكان هذا الشيء موجوداً عند قدماء العراقيين، وعند الرومان وغيرهم.

اعتبرت التقاليد اليهودية الأولى الصدقة (بالعبرية tzedaka) واجبا دينيا نحو الفقير والغريب، من حيث هي قيمة أخلاقية عادلة، وقد طورت المسيحية مفهوم المساعدة الخيرية والإنسانية في فعاليات متعددة الأشكال وقد عرف شرقي المتوسط مفهوما مركبا للعمل الخيري مقتبس من قديم حضارات مصر والرافدين، معززا من الديانات الفارسية القديمة ومتأثرا بالتراث المسيحي واليهودي الشرقي.

كذلك من الأوقاف التي اشتهرت عند العرب قبل الإسلام، الوقف على الكعبة المشرفة، بكسوتها وعمارتها كلما تهدمت. ولا يعتد المؤرخون بقول الإمام الشافعي « لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً، ولا أرضاً تبرراً بحبسها، وإنما حبس أهل الإسلام، فقد عزز الإسلام أوقافا معروفة وابتكر أشكالاً جديدة ومنع أشكال وقف غير نافعة مثل وقف الحيوانات والمواشي

للآلهة والكهان، كالبحيرة والسائبة والوصيلة (سورة المائدة 103). بحيث صار الوقف مع الإسلام، عمداً من أعمدة التكافل الاجتماعي والقيم الثقافية الإيمانية والواجب الديني، الأمر الذي أعطاه مكانة مركزية في صلب منظومة الحياة الروحية والمادية للعرب والمسلمين. وإن كان ثمة خلاف حول أول وقف في الإسلام، فإن وقف مخيريق يحمل من الأبعاد الرمزية والسياسية والدينية والاجتماعية ما يتجاوز الزمان والمكان:

فقد ذكر ابن سعد والحافظ وغيرهما كثير، أن حوائط رسول الله السبع التي وقف من أموال مخيريق وهو من يهود يثرب وقاتل مع المسلمين في غزوة أحد وقال: إن أصبت فأموالي لمحمد يضعها حيث أراه الله، وقد قتل في المعركة، وقال به الرسول: مخيريق خير يهود.

ونجد في سير الصحابة ما يؤكد قولة صاحب المغني وصاحب البحر الزخار عن جابر بن عبد الله الأنصاري: «فما أعلم أحداً ذا مقدرة من أصحاب رسول الله من المهاجرين والأنصار، إلا حبس ماله من ماله صدقه موقوفة لا تشتري أبداً، ولا توهب، ولا تورث». الأمر الذي يعطي صورة عن انطلاقة جديدة لمفهوم التكافل الاجتماعي والعون الخيري ضمن مشاركة المسلمين الأوائل الواسعة.

ازدهرت الأوقاف في العصر الأموي ازدهاراً عظيماً، وذلك في مصر والشام وغيرهما، وكان من ثمار ذلك، أن اتسعت مجالات الوقف في ذلك العصر. فلم يعد الوقف قاصراً على جهات الفقراء والمساكين وإنشاء المساجد فقط بل تعدى ذلك إلى بناء دور العلم والإنفاق على طلاب العلم، والدور الخيرية.

وقد أدت إقبال الناس على الوقف والاهتمام به، إلى إنشاء هيئات تتولى الإشراف عليه، وتتولى مصالحه، وقد كانت الأوقاف في بادئ الأمر تدار

من قبل الواقفين، أو ممن يوكلون إليه إدارتها والقيام بمصالحها، إلا أن كثرة الأوقاف وتنوعها، استدعى ذلك أن تقوم بعض الأجهزة بالاهتمام بالأوقاف.

وقد ولي قضاء مصر في زمن هشام بن عبد الملك (توبة بن نمر بن حومل الحضرمي) (ت 120هـ)، فقال: ما أرى موضع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً لها من التواء والتوارث. ولم يمت حتى صار للأعباس ديوان مستقل عن بقية الدواوين، تحت إشراف القاضي، وهذا الفعل من توبه، أمر لا بد منه، فقد جاء في حديثه أنه يخشى على الأوقاف من الالتواء والتوارث، فحفظها من الاغتيال (عن الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر).

ويُعدُّ هذا الديوان أول تنظيم للأوقاف، ليس في مصر فحسب، بل في الدولة الإسلامية كافة. وصار من المتعارف عليه في ذلك العصر، أن يتولى القضاة النظر على الأوقاف.

توسع نظام الوقف في العصر العباسي، ليشمل تأسيس المكتبات والإنفاق عليها، وإنشاء المصحات والبيمارستانات المخصصة لعلاج المرضى بالمجان، وإعادة تأهيل وتعليم السجناء والإنفاق على السجناء، وكذلك إنشاء الدور لسكن الفقراء والمساكين والمسافرين.

وقد نشأ في العهد العباسي منصب (صدر الوقوف) وأنيط به الإشراف على إدارة الوقف وتعيين الأعوان لمساعدته على النظر عليها. وفي عهد المأمون الخليفة العباسي نظم قاضيه بمصر، (لهيعة بن عيسى الحضرمي) الأعباس. يقول الكندي عنه: كان من أحسن ما عمله لهيعة في ولايته أن قضى في أعباس مصر كلها، فلم يبق منها حبساً حتى حكم فيه، إما بينة، وإما بإقرار

أهل الحبس وكان يقول: سألت الله أن يبلغني الحكم فيها، فلم أترك شيئاً منها حتى حكمت فيه وجددت الشهادة به.

كان القضاة في بغداد وغيرها من حواضر العالم الإسلامي يتولون الإشراف على الأوقاف بأنفسهم ويحاسبون المتولين عليها، فإذا رأوا منهم أي تقصير، أو تهاون في حفظ الأوقاف وصيانتها قاموا بتأديبهم والأخذ عليهم. ومن هذه المواقف، أن القاضي أبا الطاهر عبد الملك بن محمد الحزمي الأنصاري، كان يتفقد الأحباس بنفسه كل ثلاثة أيام من كل شهر، ويأمر برمتها وإصلاحها، وكنس ترايبها، ومعه طائفة من عماله عليها.

ولم يستمر هذا الأمر طويلاً فمع بداية النصف الأول من القرن الرابع الهجري، كان يعين هناك متولي للأحباس، ونفقة الأيتام، بالإضافة إلى القاضي، ولعل أهم من تولّى النظر في الأحباس ونفقة الأيتام بعد فصلها عن القضاء، بكران بن الصباغ، وقام معه أحمد بن عبد الله الكشي، وقد جعل لهما النظر في الأحباس في عهد الخليفة العباسي الراضي في ربيع الآخر سنة (321هـ). وكانت هذه الخطوة بداية إنشاء ديوان مستقل للأحباس منفصل عن ديوان القضاء.

وكانت الأحباس والأوقاف تلقى دعماً من خلفاء الدولة العباسية، فقد ذكر ابن كثير في البداية والنهاية في حوادث سنة (631هـ) أنه كمل فيها بناء المدرسة المستنصرية ببغداد، والتي بناها المستنصر بالله، ولم يُبن مدرسة قبلها مثلها، ووقفت على المذاهب الأربعة، من كل طائفة اثنان وستون فقيهاً، وأربعة معيدين، ومدرس لكل مذهب، وشيخ حديث، وقارئان، وعشرة مستمعين، وشيخ طب، وعشرة من المسلمين يشتغلون بعلم الطب، ومكتب للأيتام، وقدر للجميع من الخبز واللحم والحلوى والنفقة ما فيه كفاية لكل واحد.

تأصلت منذ الحقبة العباسية فكرة العمل الخيري بلا حدود، في الموضوع أو في المستفيدين أو في الزمان والمكان. فبنيت الخانات والفنادق للمسافرين، وبيوت خاصة للفقراء غير القادرين على السكن، والمطاعم الشعبية تقدم الطعام والشراب والحلوى وحفر الآبار وإصلاح الطرقات والقناطر والجسور والمقابر العامة وشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم بل كان هناك مؤسسات للمحتاج من المراهقين والشبيبة ترعاهم من الطعام والختان حتى التعليم وتشجيع الزواج بدفع نفقاته وإهداء المهر، أخرى اهتمت بتوزيع الحليب للمرضعات. وكان هناك مؤسسات لحماية الشجر والبيئة والماء النظيف وأخرى للعناية بالحيوانات المريضة وقد تطرق الدكتور مصطفى السباعي لأكثر من ثلاثين نشاطا للجمعيات الخيرية والوقفية في التاريخ العربي الإسلامي حتى لخص ابن خلدون هذا الفضاء بالقول:

«ما من فقير يذهب الى بلدة من البلاد هو غريب فيها وهي غريبة عنه، الا وتنادي بيوتاتها التي اوقفت لهذا الامر ان أقبل الي فمرحبا بك».

لم يؤثر ضعف الخلافة وتراجع السلطات السياسية على أعمال الوقف، باعتبارها من المجتمع وإليه، فاستمرت بأشكال متعددة، وقامت بها عجزت عنه السلطات السياسية المضطربة، وغطت، ما لم تقم به مؤسسات الدولة الاجتماعية. حتى وصف أحدهم مسئولية الأوقاف عن الناس في العصر العثماني بالقول: «بفضل الوقف الذي ترعرع إبان الإمبراطورية العثمانية، كان بإمكان الإنسان أن يولد في بيت للوقف، وينام في سرير للوقف، ويأكل ويشرب في ملكية الوقف، ويقراً في كتب الوقف، ويدرس في مدارس الوقف، ويتلقى مرتبه من إدارة الوقف، وعندما يتوفى يوضع في كفن للوقف، ويدفن في مدفن للوقف».

إلا أن الوقف كمؤسسة اقتصادية اجتماعية أصبح مع عسف السلطة وفساد الحكام وسيلة من وسائل الطمع بالمال العام، فتكررت حوادث مصادرة الأوقاف وأخذ خيراتها للسلطة السياسية والمؤسسة العسكرية. ولم يستوعب محمد علي الدور الهام للمجتمع في عون المجتمع ضمن رؤيته مركزة السلطات في أعلى هرم السلطة، فاستولى على الأوقاف كلها، وتعسف بالشعب، وطالبهم بإبراز الوثائق التي تثبت ملكيتهم لتلك الأوقاف، والتي لا يملكها إلا القليل،

وقد طلب من مفتي الحنفية بالإسكندرية محمد محمود الجزائري، يسأله عما إذا كان لولي الأمر أن يمنع وقف الأماكن المملوكة لأهلها سداً لذريعة ما غلب على العامة من التوسل به لأغراض فاسدة من حرمان بعض الورثة، والمماثلة بالديون في الحياة، وتعريضها للتلف بعد الممات، فأفتاه المفتي بأنه يجوز ذلك لولي الأمر سداً للذريعة؛ ولأنه مما تقتضيه السياسة الشرعية، فأصدر أمره في التاسع من رجب سنة (1262هـ) الموافق 3 يوليو 1846 بمنع الأوقاف، إبقاء على عمارة الملك ووقاية له من الأضرار، وسداً للذرائع، ورداً لأغراض المبطلين الذين يحاولون من طريق، وقف أموالهم وعقاراتهم، الفرار من أداء ما عليها من الديون وحرمان الورثة.

بعد محمد علي قام والي مصر محمد سعيد باشا بالتراجع عن خطوة محمد علي بإعطاء الملكية التامة للمجتمع، فأصبح الوقف مباحاً للجميع، وأقدم الناس على الوقف، وتحققت رغباتهم، ولكن في عالم فوضى ورفض وقبول، وتوظيف واستعمال لمآرب شتى، فاضطربت مؤسسة الوقف وللأسف لم يتمكن كبار العلماء من التدخل لحمايتها من جنوحات الحاكم والمحكوم. الأمر الذي جعل الناس من كل الاتجاهات، يتوجهون نحو الجمعيات الخيرية بشكلها الحديث للقيام بالأعمال التي قام به الوقف تاريخياً، دون أن

يلغي ذلك الأوقاف ودورها، ولو أن هذا الدور تراجع في غياب الإصلاح الديني والأخلاقي الضروري لمواكبة هذه المؤسسة الضرورية لتحديات الزمان والمكان. وعلينا انتظار القرن العشرين والوعي المتصاعد لضرورة وجود ودائع خيرية خاصة لحماية مبادرات المجتمع من شمولية الدولة المحلية ما بعد الاستعمارية، التي ربطت كل مبادرات ونشاطات المجتمع بها. إن كان هذا شأن التفاعل المجتمعي مع مؤسسة الوقف والعمل الخيري، فإن تكويناتها وتوجهاتها بين الحدود والأقوام بدأت منذ العصر العباسي، إلا أنها أصبحت أكثر وضوحاً في الحقبة العثمانية في التماس الصراعي والتكاملي، بين صعود الخلافة العثمانية وظهور حركة الإصلاح الديني في أوربة المسيحية وبدايات عصر التنوير.



## المنظمات غير الحكومية الدولية،

### الديمقراطية والتنمية

تعود ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القرون الوسطى في الخلافة الإسلامية وأوربية، وإن لم تكن قد أخذت بعد طابعها الحالي وكانت غالباً ذات نزعة دينية أو نقابية حرفية. ولو تتبعنا مثلاً نظم المشافي للقديس يوحنا Ordre des Hospitaliers de St Jean الذي تأسس في مدينة القدس عام 1098 وشاركت في مهمات عسكرية ولا إنسانية كما يذكر برومان قبل أن تنتقل إلى رودس (1309-1522) ثم إلى مالطة حيث أصبح اسمه Ordre de Malte ثم إبعاده عن الجزيرة وحتى عودته في 1998 إلى قلعة في مالطة باتفاق مع حكومتها وقد أصبح له فروع منتشرة في 82 بلداً وخدمات إنسانية في قرابة 160 بلداً لممكننا عبر رصد ما عرفه من تغييرات بنوية ووظيفية تتبع تطور هذا المفهوم في شكل ديني له. ولتتبع أشكال أكثر معاصرة نعود إلى الألفية الأولى التي شكلت بالفعل أقوى الظواهر الاجتماعية السياسية في القرن الماضي كمبادرة خاصة ذات طابع عمالي راديكالي.

لقد عنيت المؤسسات المسيحية بمساعدة الفقراء من خلال الإحسان ولكن فلسفة التنوير شجعت نوعاً آخر من البر عرف باسم عمل الخير (بالفرنسية: bienfaisance)، الذي امتدت جذوره إلى قيم علمانية في إطار المرجعية الأخلاقية والآداب المشتقة من العمل الفلسفي الإنساني بدلاً من

الأصل الإلهي. لعدة قرون انحصر عمل البر والإحسان داخليا بين الدول الأوروبية وكان لا بد من انتظار القرن التاسع عشر ليمتد إلى حدود أخرى. وتأسست المنظمات الإنسانية في بعض العواصم الأوروبية منها الصليب الأحمر (Red Cross) في جنيف عام 1863، وجيش الخلاص (Salvation Army) في لندن عام 1865. ويمكن اعتبار اللجنة الدولية للصليب الأحمر كأول مؤسسة دولية للعمل الإنساني.. بعد الحرب العالمية الأولى بدأت العديد من المنظمات تتلقى تمويلا من الدول ومن عصبة الأمم بما في ذلك المفوضية العليا للاجئين. تزايد نمو هذه المؤسسات بشكل فعلي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع إنشاء منظمة (CIMAD) في فرنسا (اللجنة بين حركية لنجدة المرشحين)، والتي أسستها الكنيسة البروتستانتية عام 1939 لنجدة اللاجئين الذين فروا من الحكم النازي. ثم تأسست مؤسسة (CARE) (المساعدات الأمريكية لأوروبا) عام 1945 وتبعتها خدمات الإغاثة الكاثوليكية (Catholic Relief Services) التي أسسها بروتستانت الخدمات العالمية الكنائسية (Church World Services). ومع ذلك فقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بهيمنة نظام عالمي جديد تحت مظلة أمريكية مما هُتمش العمل الإنساني وساهم في انتشار المنظمات التنموية في الدول - المستعمرات السابقة. وجهت المنظمات الإنسانية عمليات تدخلها إلى `العالم الثالث` مع بداية حركات التحرر من الاستعمار وخلال فترة ما بعد الحرب. وقد قامت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من خلال الأمم المتحدة بتأسيس منظمات تنموية تخدم هذا الغرض مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار، ومؤسسة أرض البشر في سويسرا وسيببمو في هولندا وذلك لمحاربة النفوذ الشيوعي المتزايد ومحاوله إدماج الدول التي

تحررت من الاستعمار في النظام العالمي الجديد. ولكن في ذات الوقت تأثرت عدة مؤسسات دولية بإيديولوجية عالم ثلثية وبنوع من الكاثوليكية الاشتراكية. وأنشأت هذه المنظمات مشاريع تنموية صغيرة على مستوى القرية في البلاد غير الغربية. وبدت تلك المشاريع في البداية متعثرة ولكن في الثمانينيات اعتبرتها الهيئات المانحة الدولية شديدة الكفاءة.

حتى سبعينيات القرن الماضي، نادرا ما تعارضت المنظمات الإنسانية وعملها مع سيادة الأمة - الدولة. وتعتبر مؤسسة جرين بيس (Greenpeace) أول مؤسسة دولية تعترض على التجارب الفرنسية النووية في المحيط الهادي. كما أنه في نفس الوقت دخلت الحركة الإنسانية إلى مرحلة ثالثة تجسدت في المنظمات التي تبني عملها على أساس الحتمية الأخلاقية وراء التدخل في حالة طوارئ. وفي هذه الحالة يصبح التدخل منفصلا ويتم فهمه بمعزل عن طبيعة الدولة في السياق الذي تتدخل فيه المنظمة الإنسانية. وهذا يعني دخول المنظمات الإنسانية إلى المجتمع المتلقي بغض النظر عن موقف هذه المنظمات من النظام الحاكم. ومثال توضيحي لذلك ما حدث في سفينة ذات مهمة إنسانية اسمها ليل دي لوميير (L'île de Lumière) عام 1978 حيث تواجد كل من جان - بول سارتر (Jean-Paul Sartre)، وهو فيلسوف وجودي وريمون أرون (Raymond Aron) وهو عالم اجتماع فرنسي مناهض للشيوعية ليمدح كلاهما البعثة الإنسانية المتوجهة إلى بحر الصين.

كان إنشاء القانون الدولي الإنساني من العوامل التي ساهمت في تدويل الحركة الإنسانية. وبدأت عدة عمليات عسكرية وبعثات دبلوماسية في خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم تكن كلها حسنة النوايا، ولكنها باسم «التدخل الإنساني» (مذهب القانون الإنساني العرفي) طرحت

ملفات حماية الأقليات المقموعة والمعدبة في الدولة العثمانية وسوريا وجزيرة كريت وعدد من بلاد البلقان ورومانيا وروسيا. وظهر في يومنا هذا مفهوم جديد وهو الأوضاع الطارئة المعقدة (complex emergencies) وارتبط هذا المصطلح بفترة ما بعد الحرب الباردة واستخدم لوصف الصراعات العنيفة التي تسبب في العادة معاناة عبر عدة دول وتكون لها آثار إقليمية، كما تزيد في الغالب من أعداد اللاجئين وتجبر بعض الأفراد على الهجرة الداخلية مفضية إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مع إلحاق الأذى والفوضى بالحياة المعيشية للشعوب. فبين عامي 1992 و2007 كان هناك ما يقارب 17.5 مليون لاجئ حرب و24 مليون شخص أجبروا على الهجرة الداخلية في كافة أرجاء العالم. وقد أدت الأوضاع في العراق قبل وبعد الاحتلال الأمريكي وفي ليبيا وسورية واليمن منذ 2011 إلى دفع قرابة 15 مليون إنسان إلى النزوح الداخلي أو اللجوء الخارجي في ارتفاع لعدد اللاجئين يتخطى قدرة استيعاب دول الجوار وموازنة المنظمات الأممية المختصة بشكل مرعب. حاليا تنفذ منظمات بين حكومية وغير حكومية دولية برامج لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في عدة بلدان مثل بروندي والسودان وسيراليون وأفغانستان وسورية والعراق ولبنان واليمن بدرجة أو بأخرى وضمن إمكانيات التواجد والقدرة على هذا التواجد. وتقدم المنظمات الدولية المتواجدة في هذه البلدان مساعدات للأكثر تضررا من الصراعات العنيفة من خلال إطار عمل تشغيلي لإنقاذ الأرواح والإبقاء على مستوى معيشي مع تدعيم المجتمع المدني. ومن هذا المنطلق لم تعد أهداف اليوم مجرد تقديم الإغاثة بل أصبحت تشمل على البعدين التنموي والسياسي (الترويج للديموقراطية).

## المنظمات غير الحكومية الدولية، الديمقراطية والتنمية

احتل المحامون إلى جانب التجار مكانة هامة في الجمعيات العالمية ولو أن مهنة المحاماة كانت تعيش أزمت هامة تتعلق بهويتها ودورها في الجهاز القضائي في القرن التاسع عشر.

لقد تطورت ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل هائل في القرن العشرين. وما يزال هذا التطور يخضع للمركزية الغربية. ففي جوار عدد محدود في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، نجد تركيزا كبيرا في المدن الغربية حيث تعطي إحصاءات (1984) 1102 منظمة غير حكومية وبين حكومية في باريس، 911 في بروكسل، 815 في لندن، 622 في نيويورك، 492 في روما، 342 في جنيف و 189 في كوبنهاجن. وقد توسعت الظاهرة بشكل كبير في العقدين الماضيين.

تغطي المنظمات الدولية غير الحكومية حقولا شاسعة من الفعاليات أهمها السياسية والدينية والمشاكل الاجتماعية والصناعة والتجارة والتعليم والصحة والتسالي والمواصلات والعمل والمجتمع والبيئة والعلوم الأساسية. ولسنوات عديدة احتل قطاع التجارة الصدارة بين هذه الفعاليات مع أو أمام المشكلات الاجتماعية.

وهذا الاختلاف عينه هو الذي يجعل من علاقة الدول مع المنظمات الدولية غير الحكومية متباينة ومختلفة باختلاف وظيفتها ومهامها. ففي حين سعت النظم التسلطية إلى تعزيز صورة سلبية للمنظمات العاملة في إطار حقوق الإنسان ثمة تشجيع وتسهيلات كبيرة للمنظمات العاملة في قطاعي التجارة والسياحة، في حين تقف المنظمات الإنسانية والخيرية على منتصف الطريق بين هذا المثل وذلك باختلاف البلد والقضية والمنظمة نفسها.

لعل تعريف معهد القانون الدولي في 1923 و 1950 من أكثر التعريفات شيوعا للمنظمات الدولية غير الحكومية: «تعتبر دولية الجمعيات التي تسمح

شروط عضويتها لأعضاء ونشاطات تشمل عدة بلدان وتعمل لغاية عالمية الطابع».

في غياب اتفاقية عالمية حول المنظمات الدولية غير الحكومية، يمكن القول أن التعريفات الدولية الوحيدة هي تلك التي تعطي صفة مراقب أو وضع استشاري في الأمم المتحدة واليونسكو والمجلس الأوروبي الخ. وهذه التعريفات تتوافق مع مبدأ المبادرة الخاصة وتحفظ الطابع غير الربحي والاستقلال عن الدول والمؤسسات بين الحكومية وتقوم بنشاطات تصب أو تعزز أهداف المنظمة بين الحكومية التي تعطي الصفة.

لقد فشلت محاولة تأطير تعريف وصفة المنظمات غير الحكومية مع إيجاد وضع حقوقي اعتباري عالمي لها في 1956 في الأمم المتحدة. وتشكل الاتفاقية 124 للمجلس الأوروبي (1986/4/24) أول نص ما بين حكومي حول الشخصية الحقوقية للمنظمات الدولية غير الحكومية. وهذه الوثيقة تعطي التسمية في مادتها الأولى للمنظمة ذات الطابع الخاص، التي لا تهدف للربح وتعمل للمصالح الدولي، نشأتها وفق القانون الوطني، وتمارس عملها على الأقل منذ عامين بشكل فعلي، كذلك أن يكون لها مقر في البلد المصريح لها به بالعمل وآخر على الأرض التي ترغب فيها بالنشاط.

إن المشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية لا تنحصر بتلك القانونية والموضوعية. ويمكن القول أن أكبر مشكلتين تشكلان الاختبار الحقيقي لمصداقية المنظمة الدولية هما أولاً طابعها العالمي فعلاً وقولاً والثانية ديمقراطية علاقاتها الداخلية. وهما مشكلتان متداخلتان. فقد نشأت هذه المنظمات في معظمها غربية وكان العديد منها وما زال يدافع عن نظرة شمالية مركزية لحقوق الإنسان ومقاربة غربية للعمل الإنساني تأخذ بعين الاعتبار

التكوين الثقافي والرأي العام الغربيين أكثر منه تصورا عالميا بالفعل للنضال من أجل قيم مشتركة وتصورات متعددة الرؤى لمشكلات العالم. هذا الإلزام على التصور الغربي اهتز في العقدين الأخيرين بالدخول الواسع لمنظمات الجنوب في التكوينات الدولية. الأمر الذي أبرز مقاومة كبيرة عبرت عن نفسها عبر إضعاف الممارسات الديمقراطية خوفا من «الاجتياح الكمي» الجنوبي. ولا شك بأن العالمية في معناها التنظيمي لم تنزل في مرحلة أولى وهي تحتاج إلى أجيال جديدة متحررة تماما من عقدة التفوق الاستعمارية التي أعطتها التطور الاقتصادي غير المتكافئ ما يعززها حتى في أوساط حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

### التمييز الإنساني

كيف يتبرع الناس ولمن يتبرعون؟ هل هناك متبرع عالمي لقضايا عالمية مشتركة أم أن هناك قضايا محبوبة وقضايا مكروهة، كما عبر يوما كوستا غافراس في جلسة معه. هل يمكن أن ندخل إلى جغرافية التضامن والتبرع والمساعدات المادية دون أن نتسلح بترسانة معنوية قوية تحول دون فقداننا الثقة بمفهوم العمل الخيري على الأقل في الدول الذي تحوّل فيها العمل الخيري إلى صناعة بكل معنى الكلمة. ثم ما تأثير هذا على الديمقراطية والتضامن الإنساني العالمي ومقاومة الفقر والجوع والمرض بلا تمييز وبلا حدود؟

عندما قرأت جملة أوليفيه فيبير في كتابه «الأطباء الفرنسيون»: «إن كان بإمكان برنار كوشنر وأصدقائه في 1980 أن يطرحوا احتمال مغادرة منظمة «أطباء بلا حدود» وتشكيل منظمة «أطباء العالم»، فلأنهم كانوا قد حصلوا على صورة فوتوكوبية بأسماء المتبرعين»، لم أتوقف كثيرا عندها كوني

اطلعت على أسباب أخرى منها العامل الذاتي والشللية والخلاف السياسي وغيرها عن قرب. ولكن أكثر من باحث وأكثر من مناقشة أعادت لهذه الحملة قيمتها ودقتها بحيث لم يكن بمقدوري إغفال هذا الجانب. ولعل في الدراسة الحسية التي كتبها فيليب جوهين «الحديث هنا عن مأس بعيدة» ما نزعت عن العمل الإنساني الأوربي في مخيلتي العديد من الحلي والحنة التي كانت تجمل جوانب أساسية فيه وتغطي الجانب الماركنتيلي (التجاري السلعي) الذي لا يريد ساذج أزلي مثلي بالطبيعة الإنسانية الخيرة أن يراه. كنت يوم ذلك في حالة إحباط من ردود عدد كبير من المنظمات الإنسانية والخيرية الغربية على الطلب الذي توجهت لها به من أجل حملة تضامن مع المنظمات الإنسانية والخيرية الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر. فقد نظمت اللجنة العربية لحقوق الإنسان أول مؤتمر دولي للمنظمات الإنسانية والخيرية في العالم في كانون الثاني/يناير 2003 يهدف للبحث عن صيغ تضامن وحماية وتشبيك بين الجمعيات غير الحكومية الإنسانية على الصعيد العالمي. وكانت المفاجأة من قلة الحماس وضعف المشاركة الغربية في المؤتمر نسبيًا رغم وجود شخصيات اعتبارية هامة ومحاضرين أكفاء وأهم المنظمات الأومية والأوربية بين الحكومية المعنية بالأمر. وقد استمرت الحوارات واللقاءات فترة طويلة بعد المؤتمر ومازالت إلى اليوم. لكن أصبحت تجري بدون أوهام وضمن منطلق المصالح المشتركة أكثر منه القيم المعلنة. فقد أدركنا من التجربة والحوارات بل والمشاجرات الفكرية والثقافية أن هناك حدود ومقومات بل سقف للعمل الخيري في البلدان الغربية لا يمكن تجاوزه بسهولة. ومن سيدخلني في هذا الجو هو مسئول التسويق marketing السابق في منظمة إنسانية كان يبحث عن عمل في المكتب الدولي الوليد. لم يكن خطابه يحوي ذرة من عطف أو إحسان. ككفاءة تجارية يمكن القول بأنه «يتقن الصنعة»،

ولكن في وسط يحمل أخلاقيات وقيم التطوع والعطاء المجاني لا يمكن وصفه بأقل من «نصاب». بالطبع، إذا أتاحت له فرصة قراءة هذه الأسطر فسيصنفي بالمغفل أو الأحمق. المشكلة هي أننا أبناء ثقافات وعوالم، رغم الحديث الممل أحيانا عن قرية كونية واحدة. متابعتي للعديد من المنظمات العربية والإسلامية الفتية والبتول سمحت لي بالاحتفاظ بصورة تشاؤلية تجمع للتشاؤم تفاقولا جميلا وتملك مع الحس العملي الحصة الضرورية من الحلم. في حين أن طالب العمل كان يتحدث في تحفيف منابع الخير وتوليد موارد بديلة للمؤسسة بدون أية عقدة ذنب. المهم الفعالية والإنتاجية والمردود أما الضحية فهي موضوع الفيلم الذي سيجعل المشاهد يدفع ثمن البطاقة. لذا ليست كل ضحية مهمة وليست كل قضية حدث. حدثني عن الزيارة التاريخية للدكتور مالوريه إلى الولايات المتحدة للتدريب على وسائل جمع التبرعات لتحسين أداء «أطباء بلا حدود». كرر أكثر من مرة أن كل مئة أورو يتم تجميعها في منظمة «أطباء العالم» تكلف المنظمة ثلاثين أورو.

«سيد مناع، ألم تسمع بأن رأس المال جبان، رأس المال الصغير خواف أكثر، تريد من منظمات تعتمد على شيكات عجايز أوروبية المحافظات أن تشاركن في حملة من أجل الجمعيات الإسلامية الخيرية؟ هل فقدت صوابك؟ اقمع التلفزيون الفرنسي بحملة لتمويل حملة صحية لأطفال الضواحي ذوي الأصول الإفريقية والمغاربية، وسترى كم سينهال عليك من أموال؟». يومها استعدت مشاهد أريد نسيانها من بعض أوساط حقوق الإنسان العربية والإفريقية التي أقتنت صناعة «البروبوزال» (تعبئة استثمار التمويل لمؤسسة غربية) وأقلمت معها نضالها الحقوقي.

هناك عدة دراسات تتناول هذه الظاهرة الخطيرة على العمل الإنساني الخيري الذي دخل سوق المنافسة كأية مادة صناعية في المجتمع المشهدي

الغربي. الجامعي فيليب جوهيم مثلاً، جمع شهادات هامة من المسؤولين عن التسويق في منظمات إنسانية كبرى. من المفيد اقتطاع جمل منها:

- «المتبرعون لهم مواصفات واحدة في كل البلدان، عندنا في فرنسا معظمهم كاثوليكي محافظ وتجاوز السبعين من العمر».

- «إذا أردت استئجار قائمة أسماء لجمع التبرعات الأفضل قائمة من صحيفة لاكروا (الصليب) من صحيفة مثل لومانيتيه (الإنسانية) (الأولى ذات ألوان كاثوليكية والثانية لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي أما المتحدث فمن منظمة علمانية هي «أطباء العالم»)

- «العواطف هي التي تدفع ونادراً ما يدفع العقل»

- «في حياتي لن أقوم بإرسال رسائل من أجل قضية استثناء المدمنين من العلاج، فبكل وضوح لن يأتيني مليم واحد، وأقل من ذلك حملة للدفاع عن المدمنين الأجانب أو المدمنين في أوضاع غير قانونية (بدون إقامة).. بينما يمكن فعل ذلك لقضية المحرومين من السكن الثابت (SDF)».

يوضح الباحث في دراسته أنه من تجميع القصص التي يتم تناولها في إعلام المنظمات الخيرية الفرنسية الموجه نحو المتبرعين يجب أن تكون الضحية نكرة ومعدمة. المناضل، مقاتلاً أو متمرداً مدافعاً عن قضية أو العاملين من أجل دور في المجتمع أو القيادات التقليدية أو مالكي الأرض والتجارة من النادر أن يجري التعرض لهم (ص 323).. فهذا يذكر بالنضال والسلطة واحتمال تبادل الأدوار وذلك يوحى بالثروة وبالتالي يغيّب فكرة الفقر المدقع الضرورية للتحمس لمساعدة مجتمع ما. لا بد من مجتمع قاصر محتاج لتأصيل فكرة مساعدته باعتباره كذلك لا باعتباره ماثلاً في الخلق ونظير في الإنسانية؟؟

من يلعب بمن؟؟

منذ التسعينيات بدأت مجموعة من البحاثة الجامعيين أو من المحيطين من التطوع في العمل الإنساني من طرح مشكلات أساسية وهامة تناقش المشكلات الوظيفية والهيكلية وأجندة المهات هذه المنظمات. ويمكن القول أن دعوة حلف شمال الأطلسي لهذه المنظمات لدور يتناغم مع مهماته في الكوسوفو قد ساهمت في توجيه الأنظار من جديد نحو العلاقة بين الدولة والفضاء غير الحكومي وبين ميزانية الجمعية الخيرية والاستقلال المالي النظري لها. كتب عديدة صدرت منذ ذلك الحين داخل وخارج الفضاء الخيري نذكر منها للمثل لا للحصر «الأنافة الإنسانية» (1994)، «الوهم الإنساني» (1997) «الإيديولوجية الإنسانية أو مشهد الأثرة الضائعة» (1998)، «المساعدة الإنسانية مساعدة على الحرب» (2001)، «عولة حروب القصر» (2002)، «تجار الأخلاق» (2002)، «المنظمات غير الحكومية والعمل الإنساني» (2004)، «التدخل الإنساني؟» (2004)، «الجغرافية السياسية للكرم» (2005) «نقد المنطق الإنساني» (2006) الخ.

في حديثه عن الجيو سياسي في الكرم الإنساني، يحلل إيميل كوك التجربة الغربية في العمل الإنساني بالقول: «تاريخ العمل الإنساني، ومؤسساته وخطابه هو محصلة تعدد موازين القوى بين المؤسسات والدول والاستراتيجيات السياسية والخطابات التي يتم فصلها على بعضها البعض، تشكل منظومة لا تستبعد التناقض الداخلي في هذه التدابير، فما يهم بالنسبة لسلطة الدولة وعملها ليس الهرمية الجامدة، بل ميزان القوى الممكن استخدامه في العلاقة مع كل مكون من مكونات الإجراء، كيفما تشاء وكما يتراءى لها وعندما ترى ذلك مناسباً» (ص20-21) «فالسطة كما يقول

ميشيل فوكو ليست مؤسسة أو بنية، كما أنها ليست قدرة يتمتع بها البعض: إنها الاسم الذي نعطيه لوضع استراتيجي معقد في مجتمع محدد». رغم الوضع المساوي في دارفور، الحوادث ضد العمل الإنساني محدودة جداً، مجموع من يعمل من أجل ما تقدره الأمم المتحدة بثلاثة ملايين نازح لا يتعدى 14 ألف متطوع في العمل الإنساني معظمهم من أصول غير غربية، هل تنتظر «الغزوة» الإنسانية الغربية دخول القوات الدولية؟؟ وهل من سيموت قبل ذلك غير مصنف في قاموس الواجب إنقاذهم من البشر؟؟ ألا يذكرنا ذلك بكون أهم عمليات الأطباء الفرنسيين French Doctors كانت في بلدان تحت الخيمة الشيوعية (كمبوديا، أفغانستان..) والسهولة التي تهرب فيها منظمات شمالية من كل ما يمكن أن يخلق مواجهة فعلية مع الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين؟؟ .. ألا يمكن طرح السؤال عن براءة المال الذي يتهاطل عشية تدخل حلف شمال الأطلسي في الكوسوفو على العمل الإنساني؟؟ أو المخصصات الأمريكية الكريمة لجمعيات غير حكومية عراقية في ظل الاحتلال من قبل خبيرة مختصة في ذلك تابعة مباشرة لمكتب بريمر؟؟

من جال بخاطره، أن الثقافة العربية الإسلامية، التي أعطت للغات العالم كلمة المحسن والإحسان وجمعية الخير mécénat ستعود المكافأة لها بربط خبيث ومغرض بين العمل الخيري الإسلامي والإرهاب؟ كيف يمكن تصوير إحدى أهم أشكال المساعدة الإنسانية لمناطق عديدة منسية في العالم باعتبارها بين وسائل تعزيز العنف والإرهاب في العالم؟ وهل يحق لنا، رغم كل الصلات المعروفة وغير السرية لمنظمات كبيرة مسيحية بالتبشير وصللة المساعدات التي تقدمها وزارات الخارجية والتعاون الغربية بالسياسة المعلنة

## المنظمات غير الحكومية الدولية، الديمقراطية والتنمية

والباطنة لهذه الدول تجاه مناطق الصراع، ووسائل توظيف العمل الخيري من قبل الناتو والتجمعات بين الحكومية، من من الباحثين لا يعرف أن عدد المبشرين البروتستانت عام 1902 بلغ 98388 مدعوم بلجان يبلغ عدد أعضائها خمسة ملايين ونصف كان من وسائلهم بناء المدارس والمستشفيات والصيديات وليس الكنائس وحسب؟

قبل عشرين عاما من اليوم، جاوز عدد الجمعيات الإنسانية والخيرية والتعاونية في الولايات المتحدة الأمريكية المليون ونصف المليون جمعية. واعتبر ذلك يومئذ، حدثا نادرا في التاريخ لقدرة شعب ومؤسسات في بلد واحد، على ارتقاء هذا الرقم الذي يضم الإرساليات ووسائل الترويج الدينية والعلمانية ووسائل الدعاية المرتبطة بوزارات حكومية منها وزارة الدفاع كما نجد منظمات غير حكومية بمعنى الكلمة المتعارف عليه. فمن يستطيع القول أن هذا الجسم المدني مهمته الخارجية الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو الإدارة الأمريكية أو حزب سياسي؟ هل لأنها خارج الاحتواء والتوظيف؟ بالتأكيد، لا يمكن في بلد اقتصاد السوق الأول أن يترك الفضاء المدني في حالة استقلال كاملة عنه. لذا نستيق البحث بالقول: إن دخول معركة اتهام الآخر هي أرض مليئة بالألغام وتحمل مخاطر لا حصر لها، ليس فقط على الجمعيات الإنسانية الإسلامية بل على العمل الخيري والمجتمعات المدنية قاطبة.

\*\*\*

قبل الاحتفال برأس السنة الميلادية، قامت في 2001/12/14 قوات مدرعة فرنسية وإيطالية مكونة من قرابة 50 شخصا من KFOR باقتحام مكتب الإغاثة العالمية GR في مدينة جاكوفا وحطمت الأبواب رغم تسليمها المفاتيح ثم صادرت ما في المكتب من أجهزة كومبيوتر وملفات وقوائم

حسابات ومفكرات شخصية وجوازات سفر الموظفين وزوجاتهم والوثائق الخاصة بهم الصادرة عن UNMIK واعتقال من فيه. وقد تم تعذيب العاملين قبل بدء التحقيق معهم بحضور مراقب من FBI. يضاف لذلك محاولات الإهانة أثناء النقل للمعتقل ومنها الأمر بخلع الملابس والتعرية والضرب العشوائي على أعضاء الجسم والتقييد بالسلاسل. بعد ذلك يتم النقل إلى القاعدة الأمريكية في بوندستيل حيث يستمر التحقيق في ظروف لا إنسانية تجمع بين العزل الانفرادي وفريق التحقيق الثلاثي الذي شملت أسئلته مهمات المنظمة الخيرية ونشاطاتها «السرية» وصولاً للاستفسار عن أسباب حج المسلمين لمكة. هذا المشهد الذي حدث في الكوسوفو، سيتكرر في باكستان والمغرب واليمن والأردن قبل أن يعم الدول التي أيدت بدون طرح أسئلة، ما سمي بالحرب على الإرهاب سيكون حرباً على العمل الخيري بتعبيراته الإسلامية المختلفة وستكون النتائج كارثية على المجتمعات الإسلامية التي وجدت نفسها تحت رحمة وسياسة المنظمات الغربية الإنسانية. بعد أن كانت أفغانستان سبباً في انطلاقة عالمية صلبة للجمعيات الإنسانية الإسلامية، تحول هذا البلد إلى نقمة عبر تقديم «لجنة دعم الأفغان» كنصير لمنظمة «القاعدة» وجامع تبرعات لها. وتورط عناصر منها في المساعدات المالية لتنظيم القاعدة الذي اعتبر هذه التنظيمات، كما فعلت التنظيمات الإخوانية والسلفية والإسلامية التركية، وسيلة من وسائل التغلغل الاجتماعي والعمل المرخص القابل للاستثمار السياسي والعسكري. وبذلك تجمدت أرصدة وحسابات هذه اللجنة «لتجفيف منابع دعم الإرهاب». مكتبا جمعية إحياء التراث الإسلامي في باكستان وأفغانستان، اتها أيضاً بدعم الإرهاب، وكذلك كان حال «جمعية الرشيد الخيرية» التي كان لها دور هام في عون الكشميريين.

في عام 1993، توجهت إلى آزاد كشمير ضمن بعثة تحقيق دولية وقمنا بزيارة مخيمات اللاجئين هناك. لم نصادف منظمة إنسانية دولية واحدة، لم يكن في عين المكان لا أطباء بحدود أو بدون حدود. فالمنطقة نائية وبعيدة وخطرة، لا يوجد فيها فضائيات ولا دعاية، وبالتالي ليست موضوع Marketing إنساني. وهي بتعبير أصحاب الاستراتيجيات قضية خاسرة، فلم تضع المنظمات الإنسانية وقتها هناك؟ في هذه النائيات كانت المنظمات الإنسانية الإسلامية تقوم بواجبها بصمت ودون ضجيج أو دعاية. فما هو الثمن الذي دفعته من جريمة المتطرفين في اختراقها؟ لقد قرر الجنرال مشرف منع الجمعيات الإسلامية الأهم من النشاط، وعندما جاء زلزال باكستان، لم يجد عند المنظمات الغربية القدرة على تغطية حاجة المناطق المنكوبة. كما كانت المخابرات المركزية الأمريكية شريكا للتنظيمات الجهادية في أفغانستان، صارت شريكا لها في هدف واحد: تحطيم التنظيمات الخيرية والإنسانية الإسلامية سواء عبر اختراقها وتشويه مهمتها وسمعتها، أو بحظرها وملاحقتها باعتبارها ممولا أساسيا للإرهاب الدولي.

بمراجعة وثائق الكونغرس الأمريكي، نجد الأسئلة تتركز في اجتماع 2003 / 7 / 21 على الندوة العالمية للشباب الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية. كذلك في نقاش جرى مع دبلوماسيين أوروبيين في باريس بعد المؤتمر الثاني للمكتب الدولي الذي عقد في جنيف، تم التوقف عند الندوة العالمية، عندما سألت لماذا، لم تحف سيدة كانت أقل دبلوماسية من الرجال خوفها «من أن تصل نشاطات هذه المجموعة الوهابية إلى أوروبا وتؤثر على الشبيبة المهاجرة». فلم يكن لي، ولدي اثنان من الندوة أعضاء في المكتب الدولي، أن أطلب من السيدة الكريمة أن ننظم اجتماعا مشتركا معها للتعرف على الندوة كما هي لا كما توصل أجهزة استخبارات مشبوهة، رفضت ذلك على الفور.

تم خلط الحابل بالنابل، وخلط المنظمات الراضخة لسياسات حكومتها بالمنظمات الإحسانية المستقلة والتي لم ترفض التعاون مع الجهادية التكفيرية وحسب بل حتى التعاون مع الحركات الإسلامية ذات الطابع الإخواني.

اتبعت سياسة تجفيف الموارد تجفيف موارد الجمعيات الإنسانية لا المنظمات المسلحة والجمعيات المتعاملة معها، فأزيلت صناديق وأكشاك جمع التبرعات لخمس جمعيات كبيرة مرخصة في الكويت، وقررت الحكومة المصرية رفع مشروع قانون لتوسيع الرقابة الحكومية على نشاطات المنظمات غير الحكومية والخيرية، وقد طالب الرئيس الأمريكي شخصياً بتجميد أصول وأرصدة جمعية «سنابل للإغاثة والتنمية» في لبنان وجمعية الإغاثة الفلسطينية ولجنة الإحسان والإغاثة في فرنسا والجمعية الفلسطينية في النمسا بحجة دعمها لحماس. وقد أحصينا مصادرات وتجميد للجمعيات الإنسانية والخيرية في ألمانيا وهولندا والدانمرك وإيطاليا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ناهيكم عن البلدان الإسلامية.

تسلم الأردن قرار الرئيس الأمريكي بتجميد أموال ثلاث مؤسسات مالية إسلامية هي (بنك الأقصى) و(مؤسسة الأراضي المقدسة) و(شركة بيت المال الفلسطيني).

كانت الملاحظات والمضايقات تشمل أحيانا مبادرات تتعلق بموائد الرحمن أو وجبات الإفطار، فقد تم إيقاف (الجمعية الخيرية الاجتماعية) بالرباط من العمل ببرنامج وجبات الإفطار التي تخصصها للمحتاجين. وقد حذرت مكاتب الأمم المتحدة مرارا من توقف عمل الجمعيات الإغاثية العربية (وعددتها 51) العاملة مخيمات اللاجئين في بيشاور ومنطقتها.

وقد سعت الإدارة الأمريكية لتغطية نشاطاتها العدوانية هذه بإعلانها بشكل مشترك مع مسؤولين عرب أو مسلمين لتأخذ شكلا من المصادقية

يغطي على بشاعة أوسع حرب على الجمعيات الإنسانية والخيرية في الأزمنة الحديثة. حيث اعتمد وزير الخزانة جون سنو على وجود المستشار عادل الجبير معه عندما صنف عشر مؤسسات خيرية في قائمة الإرهاب: مؤسسة الأرض المقدسة (الولايات المتحدة)، فرعان لمؤسسة الحرمين (البوسنة والصومال)، مؤسسة الإغاثة العالمية (الولايات المتحدة)، مؤسسة الرحمة العالمية (الولايات المتحدة)، مؤسسة الأقصى (ألمانيا وأوربة)، مؤسسة الإغاثة الفلسطينية (فرنسا)، انتربال (بريطانيا)، الجمعية الفلسطينية (النمسا)، جمعية سنابل للإغاثة والتنمية (لبنان)، وصندوق الأخطر (باكستان). السيد الجبير الذي أصبح سفيرا للمملكة العربية السعودية في واشنطن قبل أن يتولى منصب وزير الخارجية لم نسمع له بأي تصريح حين قام بندر بن سلطان بتنظيم أكبر حملة تمويل متعددة الوسائل لمنظمات متطرفة في جنوب وشمال سورية أثناء توليه للملف السوري بعد انتهاء دور رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في الملف السوري.

يمكن تتبع حالات كثيرة في كتاب الدكتور محمد بن عبد الله السلومي «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب» (البيان-2005) كذلك دراستنا «صرخة قبل الاغتيال». وتبقى المأساة، في أن كل الجهود التي بذلناها لفك الارتباط بين العمل الإنساني والخيري من جهة والحركة الإسلامية السياسية بجناحيها الإخواني والجهادي قد تحطمت ليس على يد أجهزة الأمن الغربية أو قوانين مناهضة الإرهاب، بل عبر لجوء حكومات خليجية إلى سياسة توظيف واستعمال هذه المنظمات لخدمة سياساتها في دول الصراع المسلح العربية وبشكل خاص في سورية والعراق وليبيا. ومن سخريات القدر أن الحكومات الغربية والتركية قد أغمضت العين عن ذلك لتحرق، بقصد أو دون قصد، صورة هذه المنظمات في الذاكرة الجماعية

للمجتمعات وتسخرها أداة سياسية طيبة. وعندما أدركت هذه الحكومات مخاطر ما تفعل على أمنها الخاص، عادت المملكة العربية السعودية لمبدأ سد الذرائع ومن جديد أصابت السياسة الجديدة الصالح والطالح. ويمكن القول أن الدولة الوحيدة التي زادت مخصصات الدعم الإنساني والإغاثي بشكل كبير في هذا القرن كانت الإمارات العربية المتحدة التي اتبعت سياسة راديكالية تجاه أي توظيف أو استعمال له من قبل من وضعتهم على قائمة الإرهاب الوطنية. وكتيجة عملية لذلك زاد الإشراف الحكومي ومن مؤسسات عدة على العمل الخيري والإنساني.

هناك وقائع ثلاث أظهرت الحجم الكارثي لهذه السياسات المضطربة تجاه العمل الإنساني الإسلامي: الأولى السياسة الجديدة لمنظمات البلدان الشالية، الثانية زلزال باكستان والثالثة مأساة اللاجئين السوريين.

### السياسات الجديدة لمنظمات الشمال

لم تنج المنظمات الغربية من نتائج الحرب على الإرهاب، فلم يمر عام على الحملة على المنظمات الإسلامية حتى تكوّن رأي عام يقول، بباطل أو بحق، أن منظمات الشمال لم تتضامن مع الجمعيات الإسلامية على العكس من ذلك وجدت في الهجوم عليها فرصة للانتشار والتوسع. الأمر الذي خلق شعورا بالشك والريبة من العمل الخيري الغربي المصادر. كذلك، وبعد أن أدخلت الإدارة الأمريكية العمل الخيري الإسلامي في نطاق الحرب على الإرهاب بدأ الخطاب الإسلامي الراديكالي يعتبر المنظمات الإنسانية الغربية مروجاً للهيمنة الغربية ونمط حياتها ووسائل انتشارها. وقد لاقى هذا الخطاب، في غياب الوقفة الجريئة والمبدئية لمعظم المنظمات الغربية من الحرب على العمل الإنساني الخيري تعاطفا شعبيا في العديد من المناطق. فاضطرت منظمة أطباء

بلا حدود، للإسحاب من العراق في ربيع 2003، وانسحبت من أفغانستان بعدها في صيف 2004 إثر اغتيال خمسة من أعضائها. فإذا أضفنا لذلك أزمة المنظمة الدولية الحاملة لجائزة نوبل في فلسطين عام 2001، نجد أن أهم المنظمات الأوربية قد انسحبت من أماكن الصراع الأساسية فيما يعرف في خطاب الإدارة الأمريكية بالشرق الأوسط الكبير. وقد نظمت مؤسسة «أطباء بلا حدود» في 11/1/2006 ندوة في باريس حول العمل الإنساني تحت الاحتلال، واتفق معظم المتدخلين على ضرورة إعادة النظر في أسلوب العمل ومفهوم الحياذ والقدرة على التواجد دون أن يكون هذا التواجد نوعاً من التواطؤ مع المحتل وقد جاء في مداخلة كسافييه كرومبيه الباحث في أطباء بلا حدود أن من الضروري إعادة طرح ثلاثة أسئلة:

الأول: هو الأسس المقنعة للتدخل والتواجد في منطقة ما سواء من وجهة نظر المشروعية أو الفعالية والقدرة على التحرك الميداني.

الثاني: المعنى الذي يأخذه العمل الإنساني من مسلكية القوى الموجودة ومختلف أشكال التفكير السياسي السائدة. مع ما يحمل الجواب من احتمال التعرض للخطر عند الفريق العامل والمحتاجين إليه بأن معاً.

الثالث: خصوصية الإشكاليات التي تطرح علينا اليوم، والتي تتطلب تأملات عميقة في مفهوم الاحتلال.

باتتظار ذلك، تحولت مناطق الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي إلى أراض غير محبذة من معظم المنظمات الشمالية وبذلك يدفع السكان في ظل مناطق «الحرب على الإرهاب» ثمناً مضاعفاً بضرب المنظمات الخيرية الإسلامية وانكفاء المنظمات الشمالية.

من جهة ثالثة، ورغم أن العديد من المنظمات الخيرية المسيحية قد واجهت سياسة قمعية للإدارات الأمريكية المتتابعة في أمريكا اللاتينية بسبب تعاطفها

مع الأوساط الشعبية والفقيرة وكشفها ممارسات الأجهزة الأمريكية، إلا أن الوضع مختلف في العالم الإسلامي. فهي في أمريكا اللاتينية تسبح في وسط ديني وثقافي متفهم ومتفاعل وتمارس دورها الديني الإرشادي والخيري سواء بسواء دون أي حرج، في حين أنها في البلدان الإسلامية تواجه مشكلة رفض التبشير من حيث المبدأ وربط النشاط الخيري في ذهن الآخر بمحاولة إبعاده عن دينه وحضارته. الأمر الذي يتطلب إعادة رسم سياساتها ومد الجسور للمجتمعين الخيري والثقافي الإسلاميين للتمكن من التفاعل والتعاون معها لا الاستفادة من الحرب عليهما لتحقيق مكاسب آنية.

### الكارثة الباكستانية

لقد جاءت الكارثة الباكستانية المتجسدة في أقوى زلزال تعرفه البلاد أودى بحياة أكثر من 87 ألف شخص، لتكثف النتائج الكارثية للوضع الجديد المترتب على خيار الجنرال مشرف الرضوخ لسياسة الحرب العشوائية على الإرهاب التي تتبعها الإدارة الأمريكية فيما ضرب مقومات الدفاع الذاتي الإغاثي في المجتمع الباكستاني أولاً بالتشديد والتضييق على الجمعيات الإغاثية الباكستانية، وثانياً من إغلاق ومصادرة العديد من مكاتب الجمعيات الإسلامية الدولية التي كانت تشكل العصب الأهم في العمل الإغاثي الدولي في البلاد.

وفي لحظة المأساة، وقف المجتمع الباكستاني يطرح الأسئلة:

أين هي الجمعيات الدولية الأخرى التي تشجع الحكومة مواجهتها؟  
أين هي الجمعيات التي تتلقى مساعدات كبيرة من السفارة الأمريكية وغيرها وليس لها أي تواصل مع المجتمع والناس والمشكلات الحقيقية التي تعاني منها باكستان؟

كيف تم تقييد وتحجيم وضرب البنى التحتية والقدرات المالية لآلاف الجمعيات الخيرية التي كانت تنتشر في القرى والمناطق النائية بتهمة مساعدة التطرف الإسلامي والإرهاب؟

ألم ترتكب الحكومة الباكستانية جريمة كبيرة بحق الفقراء والمعدمين عندما أغلقت 16 منظمة إغاثية إسلامية دولية معروفة بنشاطاتها الواسعة ومعرفتها الجيدة بالناس وتعاونها مع المعنيين مباشرة؟

لقد أوضحت المأساة الباكستانية نتائج سياسة استئصال الجمعيات الخيرية الإسلامية وملاحقتها وتقييد حركتها. مظهرة وبوضوح يختلط فيه الموت بالمرض والجوع، أن الاستسلام الأعمى لإدارة أمريكية متزوفة يحمل نتائج كارثية على المجتمع من الخلية الصغيرة إلى القرية وأحياء الصفيح. وأن ما يسمى ضمانات الأمن الأمريكي لا تعني فقط عشرات أو مئات آلاف الضحايا، بل الملايين من أبناء الدول الفقيرة غير المجهزة بوسائل الدفاع عن نفسها والتي وجدت في المنظمات غير الحكومية عوناً كبيراً لتخفيف أوجاع الناس والتقليل من نواب نظام عالمي جائر.

### اللاجئون السوريون وكشف الأفتعة؟

رافق انتقال الأوضاع السورية من حركة مدنية سلمية في وجه سلطة دكتاتورية إلى نزاع مسلح بين فصائل مسلحة مختلفة البرنامج والهدف مع الجيش السوري ولادة قضية اللجوء والنزوح الجماعي بشكل لا سابق له في تاريخ سورية منذ الاستقلال. وقد ارتكبت الفصائل المرتبهة للخارج جريمة كبرى بتشجيع اللجوء كوسيلة من وسائل إضعاف النظام واستنفار الأطراف الخارجية للتدخل العسكري في سورية. ومن مهازل القدر أن يتصدر الداعين للجوء بعض من انتمى للحركة السورية لحقوق الإنسان

بدعوى أن وجود أكثر من عشرة آلاف لاجئ في بلد عضو في حلف شمال الأطلسي يسمح بتدخل الحلف عسكرياً في سورية. طبعاً أطروحة تافهة كهذه تصبح أكثر جدية عندما يقول المتحدث على قناة «الجزيرة» بأن هذا منصوص عليه في المادة الثامنة لميثاق الناتو (كذا؟) ويكرر الأمر مشعوراً بملتح من الرياض على قناة «وصال» التي تبث من الكويت. بنيت مخيمات بدون لاجئين ثم التحق بها من التحق. لكن تصاعد العنف والعنف المضاد في الأماكن السكنية وتحطيم بيوت الناس وورشات عملهم واستعمال السلطة للأسلحة الثقيلة في حروب المدن جعلت من قضية اللجوء محورا مركزيا من محاور القضية السورية ولم نلبث أن انتقلنا إلى معادلة مجتمع قرابة نصفه بين لاجئ ونازح. سعت المنظمات الإسلامية الإغاثية للسيطرة على سوق اللاجئين. وحرصت حركة الإخوان المسلمين في مؤتمر تونس للمجلس الوطني السوري في 2012 على الإمساك بملف الإغاثية. كذلك عهدت حكومة أردوغان لمنظمة إيه إيه الإسلامية بتنظيم شؤون الضيوف السوريين (تحفظت تركيا عند تصديقها على اتفاقية حماية اللاجئين على اعتبار من يأتي من دولة مجاورة لاجئ). وعندما حاولت منظمات مدنية التعاون مع المنظمة التركية كان ردّها بالرفض. محتكرة الملف اجتماعيا وماليا. وقد اتبعت منظمات سلفية خيرية السياسة نفسها في لبنان والأردن. إلا أن وهم الانتصار العسكري تبدد وتراجع وقوة التنظيمات التكفيرية (القاعدة وداعش) زادت وتوسعت، وبدأت المساعدات الدولية والإقليمية بالتراجع. وكان لسيطرة داعش على الرقة ودير الزور وجيش الفتح (وعموده الفقري جبهة النصرة) على إدلب أن زاد في عدد المهاجرين في وضع ترنحت فيه حكومة أردوغان بخسارتها الأغلبية الضرورية لتشكيل حكومة حزب واحد في 2015. الأمر الذي خلق موجة هجرة نحو أوربة بعد اليأس من إمكان وضع حد للعنف

## المنظمات غير الحكومية الدولية، الديمقراطية والتنمية

عبر حل سياسي مقبول ومعقول، أو القدرة على العيش تحت سيف التنظيمات التكفيرية. وقد شجعت على ذلك عدة دول وقدمت لذلك تسهيلات. إلا أنه لا يمكن اعتبارها مسئولة عن هذه الهجرة التي أصبحت في ذهن غالبية السوريين الحل الأمثل للخلاص من الحرب القذرة التي تعيشها بلادهم وحالة النسيان التي يعيشونها في دول الجوار وقساوة ظروف الحياة اليومية داخل سورية في معظم المناطق. ورغم وجود بعض المتطوعين المسلمين في عملية مساعدة اللاجئين. برز للعيان أن تسييس العمل الإغاثي قد دمر قدرات الجمعيات الإنسانية الإسلامية على الحركة والفعل. وأن جريمة التنظيمات المتطرفة وبعض الحكومات في اختراقها وتوظيفها قد جعلها موضع ريبة وشك.



## ضرب العمل الخيري الإسلامي

### الخاسر والمستفيد؟

تمر المنظمات الإسلامية الخيرية بظروف صعبة جدا نتيجة استهدافها المنظم من الإدارة الأميركية الحالية وعدة جماعات ضغط أيديولوجية معادية للإسلام والمسلمين، وتوظيفها المجرم من المنظمات الجهادية وحكومات لا تفكر لأبعد من أنفها. الأمر الذي خلق ردود فعل شعبية مضادة يصعب السيطرة عليها كمواقف العداء من منظمات خيرية وإنسانية غربية تحاول تغطية الفراغ الناجم عن الحظر والمنع الذي تتعرض له في مناطق الصراع الكبرى في العالم.

وقد أوضح انسحاب «أطباء بلا حدود» من ثلاثة محاور للصراع المسلح بعد خسارة خمسة أطباء والتهديد الدائم، وصيرورة الخطف سياسة منهجية عند الجماعات التكفيرية كوسيلة أساسية للتمويل عبر الفديات المالية، وكذلك عدم جراءة المنظمات الممولة غربيا على وضع لافتات على أبواب مقراتها في أفغانستان، مدى خطورة ما يحدث.

من المؤسف أن تكون قوات حلف شمال الأطلسي والاحتلال الأميركي والإسرائيلي سببا في إضعاف الصورة المحايدة للعمل الإنساني الغربي بتكرارها مواقف من قبيل «إن كنتم تريدون الأمان فنحن مستعدون

لحمايتكم ولكن مثل الصحفي المحارب»، فأبي مصرير بأئس أن نرى العمل الخيري وقد اختفى من الساحة؟

لإعطاء لمحات سريعة عن النتائج الكارثية للحرب على الإرهاب على العمل الخيري والإنساني في العالم اليوم، سأتوقف عند 3 محطات تتعلق بالمنظمات الإسلامية الخيرية باعتبارها المستهدف الأول والضحية الأولى لهذه الحرب: إحداهما قبل الحرب على الإرهاب، الثانية تحت وطأتها والثالثة مع أقليمتها في المنطقة.

### المحطة الأولى - قبل الحرب على الإرهاب

لم تكن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ظل حكم الخمير الحمر (1975-1979) لتمر دون خلق صدمة عميقة في مفهوم المنظمات الإنسانية وأسلوب عملها.

وإن كان ما يتعلق بمنظمة «أطباء بلا حدود» والانشقاق الذي عرفته وطرح الاحتراف على بساط البحث ومناقشة مفهوم وحدود وطبيعة التدخل الإنساني قد وسمت التاريخ الأوروبي المعاصر هذه الجمعيات، فإن هناك تجربة لا تقل خصبا تميزت بالتواضع والصمت والفعالية قلما نسمع عنها أو يتم الحديث بها.

هذه التجربة اسمها دور الجمعيات الخيرية والإنسانية الإسلامية في ترميم الجراح وإعادة تماسك المجتمع ودعم الأقلية المسلمة وتعزيز مفاهيم كالتسامح والبناء المشترك والاحترام بين الأديان.

كان لها بالتأكيد دور محوري في ما أسمته حلقة خاصة حول كمبوديا هذا الصيف في إذاعة فرنسا الثقافة «الإسلام الأكثر تسامحا في العالم». ففي داخل

ضرب العمل الخيري الإسلامي، الخاسر والمستفيد؟

الجرائم العامة المرتكبة في ظل حكومة بول بوت، جرى استهداف الأقلية الفيتنامية والتشام المسلمين.

وكان التداخل في المأساة يتلخص في أن نسبة الضحايا من الأقليات أعلى من نسبة الضحايا الخمير، في حين أن العدد الكلي للضحايا من الخمير أكبر بكثير منه في الأقليات.

اعتبرت حكومة الخمير الحمر التشام المسلمين «جماعة برجوازية صغيرة» تحتاج إلى إعادة تكوين شاملة، ففرقت جماعاتهم بين مختلف التكوينات السكانية وأجبرتهم على عادات مشتركة جديدة.

وكان من واجبه لإثبات عدم تأثرهم بالمعتقد الديني أن يأكلوا لحم الخنزير ويمتنعوا عن العبادات والشعائر التي تدل على التزام ديني.

وحين كان البعض يمتنع عما يجبر عليه، كان يوضع مع الخنازير أو يهان ويضرب أو يقتل. تم تخطيم 85% من مساجد كمبوديا، ومن أصل 113 شخصية دينية إسلامية في البلاد لم يبق سوى 20 على قيد الحياة.

كما صودرت كل المدارس الإسلامية وتم تحويل المساجد التي لم تهدم إلى إسطبلات لتربية الخنازير. ويتحدث المؤرخون لهذه الحقبة عن أرقام للضحايا المسلمين أقلها 80 ألف شخص وأكثرها 200 ألف.

بدأت المساعدات الإنسانية للاجئين من التشام المسلمين عبر جمعيات خيرية إسلامية من جنوب شرق آسيا، ثم أتت المساعدات من الجمعيات الخيرية الخليجية التي ساهمت في إعادة بناء المساجد المهتمة وبناء عدد كبير من المدارس ومستوصفات للمعالجة ومساعدة المعدين الذين خسروا كل ما لديهم.

وكان لهذه المساعدات وللعديد من الناشطين في العمل الخيري العرب دور في التأكيد على روح التضامن ورفض الانتقام وإقامة العدل، حتى أن العديد

من جمعيات حقوق الإنسان الكمبودية كانت تؤكد لنا أن مساعدات الجمعيات الخيرية العربية لم تكن محصورة بالمسلمين خاصة في الريف، حيث فائدة ما تقدم تشمل كل الفلاحين دون تمييز.

وقد أكد لي أكثر من عالم إثنولوجيا من زملاء الدراسة أن تخفيف الآلام وتقليل فترة المعاناة والإصرار على إعادة البناء وتحسين الأوضاع، كان وراء توازن اجتماعي ونفسي كبير في صفوف المسلمين الكمبوديين ومحيطهم البوذي.

وهذا حال بالتأكيد دون انتشار اتجاهات متطرفة أو مسلحة هناك، رغم استمرار العنف في عدة مناطق محيطة لفترة طويلة بعد نهاية حكم الخمير الحمر.

### المحطة الثانية- أثناء الحرب على الإرهاب

كما سبق وأشرنا، عندما وصل عدد ضحايا زلزال باكستان في أكتوبر/ تشرين الأول 2005 إلى 87 ألف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى وملايين المشردين، قدرت مصادر مستقلة حجم المساعدات التي وصلت البلاد بنحو 5% فقط من الحاجات الأساسية الفعلية.

وعرف العالم أن المجتمع الباكستاني يدفع ثمنا باهظا للقرار الذي أصدره برويز مشرف بإغلاق أكثر من 65 مقراً لبعثات منظمات خيرية وإغاثة عربية وإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، كان يمكن لها أن تسد العجز الرهيب في المؤن والمعدات اللازمة للتعامل مع هذه الكارثة. فقد كانت هذه المنظمات العربية والإسلامية في السابق تقوم بهذا الدور بدرجة امتياز لدى حدوث أي كارثة في باكستان.

ضرب العمل الخيري الإسلامي، الخاسر والمستفيد؟

وقد أثبت الواقع العملي أن غياب هذه المنظمات والتضييق على أنشطة جمعيات الإغاثة الباكستانية قد فضح عجز حكومة مشرف في التعاطي بإيجابية مع الكارثة، لدرجة أنها فشلت في توفير خيام للمواطنين الذين دمر الزلزال منازلهم، وعجزت عن توفير وجبات جاهزة و مواد غذائية لا تحتاج إلى طهي نتيجة الأوضاع المأساوية.

كما فشلت في توفير كميات مناسبة من الأدوية اللازمة لاحتياجات المرضى والمشردين، ليظهر بذلك برويز مشرف بمظهر المتسلط العاجز.

فهو ينفذ أجندة الإدارة الأميركية على حساب حياة وكرامة مواطنيه. وبمنعه أهم المنظمات الإسلامية العالمية من العمل على الأراضي الباكستانية، بل حتى من عبور الأراضي الباكستانية إلى أفغانستان أو كشمير الواقعة تحت السيطرة الباكستانية، كان للمأساة أن تقع.

وفي خضمها صرح لنا أكثر من مسؤول في منظمة غربية إنسانية، بأن الشعب الباكستاني «يدفع غالبا ثمن منع جمعيات وصلت إلى آخر نخيم لاجئين في مواقع نائية قرب مظفر آباد لا نعرفها إلا على الخارطة».

لقد ذهبت في بعثة تحقيق إلى المناطق التي أصابها الزلزال قبل وقوعه بعشر سنوات، ولم أر منظمة غربية واحدة في معسكرات اللاجئين الكشميريين أو مناطق العوز الباكستانية، وكان أهم من يعمل بين اللاجئين الأفغان هي الجمعيات الخيرية الإسلامية.

لم نكن بحاجة إلى تصريح روبرت بيكولز نائب مساعد وزير الخزانة الأميركية، إلا لتأكيد ما نقول عندما أعلن «أن التقرير الذي يدعي بأن العمل الخيري السعودي يمول الإرهاب تقرير معيب بصورة خطيرة».

أو تصريح الدبلوماسي الأميركي المخضرم ريتشارد مورفي الذي قال «لقد أصبت بالدهشة عند سماع هذا التقرير، فالمعلومات الموجودة فيه تنقصها الدقة والنزاهة».

نعم وقفنا كلنا كالعاجزين نسمع النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي أنان إلى الدول الغنية لتقديم 312 مليون دولار كمساعدة عاجلة لباكستان، ثم نرى بأم أعيننا أن المساعدات لم تتجاوز 60 مليوناً أغلبها من دول عربية وإسلامية.

وجدنا كيف ما زلنا نقيد تبرعات المنظمات غير الحكومية باسم الحرب على الإرهاب.. ومهما كان السبب في حديث وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قصوري أثناء زيارته دول الخليج، على أن باكستان على شفا كارثة وليست قادرة على مواجهة أعباء الزلزال التي تحتاج إلى خمسة مليارات دولار لإصلاح ما أفسده، فإن الحكومة الباكستانية قد فشلت بشكل كامل في مواجهة المأساة.

هذا المشهد جزء أساسي من عملية إنتاج التطرف والحقد على إدارة أميركية قصيرة النظر، دفع ثمن سياساتها الملايين من البشر. لم نتفاجأ بعد ذلك إذا تعزز دور طالبان أفغانستان وولدت من مخيمات البؤس طالبان باكستان؟ فالحرمان من وسائل الإغاثة والعيش بكرامة يولد العنف بالضرورة كوسيلة دفاع عوجاء عن النفس.

هذا الحدث التراجيدي هو المثل المقابل للنجاح الكبير الذي حققته المنظمات الخيرية غير الحكومية في كمبوديا.

## الحرب على الإرهاب بعد 2013

منذ انتقال الحركة الشعبية المدنية في سورية إلى مواجهة مسلحة واعتبار «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» سورية بلداً في حال نزاع مسلح. ساهم الإعلام الخليجي والتركي في تنظيم حملات إغاثة ومساعدة سواء بمباركة أجهزة المخابرات أو متابعة وزارات مختصة. وقد اختلط العديد من عمليات الإغاثة بنقل السلاح والمال للمقاتلين. ولعل سقوط أكبر منظمة إغاثية تركية في هذا الفخ قد شكل الفضيحة الأكبر، وإن كانت القضية تتعدى هذا النموذج لنماذج مسخ شاهدناها في الكويت وقطر كانت نتيجتها المباشرة وضع بصمة دعم الإرهاب على منظمات خيرية قدمت مليارات الدولارات كمساعدات إنسانية في إفريقيا وآسيا. وشهد لها العالم بنجدة المسلمين وغير المسلمين سواء بسواء.

لعب الدعاة السلفيين في بعض بلدان الخليج دوراً كبيراً في خلط الأوراق والدعوة للجهاد بالمال والرجال والعون. ولم ترفع بعد عن اليوتوب مداخلات مفتي قطر الدكتور يوسف القرضاوي في هذا الشأن. وفي عملية ضخ المال تلوث العمل الإغاثي بهال التسلح والمال السياسي، صار التندر بالبطانيات التي يحملها نائب لبناني للمعارضة السورية في تركيا طرفة تتكرر كلما تحدثنا عن الجمعيات الإغاثية المحلية.

كانت الحرب شاملة (إعلامية وسياسية وعسكرية ومذهبية اجتماعية) وبوصفها كذلك ضربت الطابع المدني والإنساني للجمعيات الإغاثية التي خاضتها: حقوقيون وإغاثيون يطالبون بتدخل الناتو أو التدخل الأمريكي، رئيس سابق للجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة الكويتي يحمل الكلاشينكوف على ظهر دبابة، عامل في منظمة إغاثية قطرية معروفة يتصور

في وسط مقاتلي جبهة النصرة.... لم يضرب المشروع المدني الذي حمله الشبيبة في درعا بصدور عارية برصاص الحل الأمني العسكري وعسكرة الصراع وحسب، بل قتل مرة أخرى على أيدي من قدّم يوماً لكتاب أمريكي عن المقاومة المدنية وصار يستجدي تدخلا عسكريا من تركيا، أوروبة، الناتو... وبعد حرب اليمن، القوات السعودية.

نحن اليوم في مرحلة استعادة المبادرة، فقد نشأت عدة تجمعات للدفاع عن المنظمات الخيرية والإنسانية. كما نجحت عدة منظمات حقوقية وشخصيات أوروبية وأميركية وعربية معروفة في التصدي لهذه المكارثية الجديدة، وللتوظيف غير الأخلاقي من جماعات سياسية متطرفة للعمل الخيري. هذه الجماعات التي لم ترتق بعد لكلمة مدنية وعمل إنساني، وأعمتها الإيديولوجية المغلقة عن حقيقة أن الشكل التنظيمي والجماهيري الأوسع في الفضاء غير الحكومي في العالم الإسلامي اليوم، مكون من هذه الجمعيات. كما أن ضربها إنما يعني تقييد العلاقات المدنية وضرب صمام أمان وقائي للسلم الأهلي.

كانت أولى نتائج تحركنا، أن جرى الإفراج عن عشرات العاملين في العمل الخيري من السجون وعدد من الرهائن، وعادت تسع منظمات خيرية إلى نشاطها الطبيعي في هولندا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وبلجيكا. وهناك حملات كبيرة للتعريف بحقيقة نشاط المنظمات غير الحكومية الجادة والنزيهة في العاملين العربي والإسلامي نتابعها وسنقوم بكل ما نستطيع لحمايتها لتمكن من القيام بعملها على أكمل وجه.

عندما يذكرنا اليونيسيف في تقرير حديث له أن 600 مليون طفل في العالم الإسلامي يعانون من الفقر والمرض والحرمان من التعليم (باستثناءات

ضرب العمل الخيري الإسلامي، الخاسر والمستفيد؟

قليلة)، وأنه يوجد في 11 دولة إسلامية أعلى معدلات وفيات الأطفال في العالم، وأنه يموت 4.3 ملايين طفل دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية ونتيجة لأمراض تمكن الوقاية منها، وأن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية تقل عن 60٪ في 17 دولة مسلمة عضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن مناطق الحروب القذرة الستة الأساسية موجودة في فضاء منظمة المؤتمر الإسلامي نفسها (سورية، العراق، أفغانستان، الصومال، اليمن، ليبيا).. حينها يصبح في مقام الجريمة أن نصمت عن التوظيف والاستهداف والهجمة التي يتعرض لها الفضاء غير الحكومي الإنساني والخيري، ويصبح الدفاع عن هذا الفضاء دفاعاً عن السلم الأهلي وبناء مجتمع مدني جدير بالتسمية.



## آرش دو زويه:

### مقاربة قضائية وإنسانية

كثير الكلام في الفترة الماضية عن تحركات جمعية آرش دو زويه ARCHE DE ZOE ومساعيها التي احبطت في لحظاتها الأخيرة لنقل أطفال دارفورين إلى فرنسا «بهدف انقاذهم من الموت المحتم». إلى أن ظهر أن ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال (82 ذكراً و21 أنثى) غالبيتهم بين عمر 3 و6 سنوات) من منطقتي أدريه وتينه التشاديتين المحاذية للسودان، والربع الباقي من مخيمات اللاجئين من دارفور. كما أبان تقرير اليونسيف UNICEF والصليب الأحمر الدولي CICR والمفوضية العليا للاجئين HCR أن 91 طفلاً من أصل 103 يعيشون على الأقل مع أحد الوالدين، (هذا إذا اعتمدنا فكرة العائلة الصغيرة المكونة من الأب والأم فقط في منطقة لا ينطبق هذا المفهوم كثيراً على النظام الاجتماعي السائد). وقد تم طلب الأطفال من أهلهم بإعلام الأهل أن الجمعية تريد تعليم الأطفال في مدارس داخل تشاد. لكن السيناريو المعد منذ أشهر كتب له الفشل في اللحظات الأخيرة، عندما منعت السلطات التشادية الطائرة من الإقلاع من مطار أبيشا في 25 أكتوبر 2007. وكما اعتقلت القائمين على العملية من المؤسسة غير المعروفة في الوسط الإنساني الدولي، وضعت يدها على من معهم من صحفيين قدموا التغطية الحدث وعلى طاقم الطائرة الاسباني وقائدها البلجيكي. كانت هذه الجمعية قد تحدثت في

أبريل/ نيسان الماضي عن ضرورة انقاذ عشرة آلاف طفل دارفوري يتيم بنقلهم إلى أوروبا وأمريكا، يستقدم منهم ألفاً لفرنسا على مراحل. وقد حذرتها الوكالة الفرنسية للتبني EFA من أنها لا تتقيد بشروط التبني القانونية في فرنسا المتعلقة بالمعرفة الكاملة المسبقة بالملفات وتحديد العمر وعدم الاستعمال العشوائي لكلمة يتيم وعدم تزوير أية أوراق تحت طائلة المخالفة القانونية. علماً أنه لا تشاد ولا السودان تعترف بمسألة التبني وبالتالي ثمة تجاوز للقانونين الدولي والوطني.

لقد بات معروفاً أن هذه الجمعية عندما دخلت للعمل في تشاد بدلت إسمها من آرش دو زويه المسجلة في فرنسا إلى «انقذوا أطفال دارفور». ويوم ترحيل الأطفال إلى فرنسا كذبت على الموظفين ومنحتهم عطلة، كما ونقلت الأطفال رغم فرض منع تجول. وفي الصباح الباكر من يوم إجراء العملية غطت الممر الذي يقود للطائرة بياطات تمنع مشاهدة هذه الجموع من مسافة قريبة. كذلك ربطت رؤوس وأعضاء بعض الأطفال بلفافات حيث الحجّة هي رعاية الأطفال الصحية في فرنسا، في حين كُشف أن هذه المضادات كاذبة ولا تخفي تحتها جروحاً أو كدمات. والأهم من ذلك أن هؤلاء العاملين في الجمعية لم يكن بحوزتهم وثائق رسمية تسمح بإخراج الأطفال من تشاد، وإنما فقط أوراقاً تسمح برعايتهم الصحية قرب مركز المنظمة. كذلك لم تكن الطائرة التي ستقلهم مسجلة ضمن الرحلات لفرنسا وعمر أحد القائدين للطائرة 75 عاماً ومصاب بمرض قلبي أي لا يحق له قيادة طائرة. ووفق تصريح محمد صالح خيار الأمين العام لحكومة إقليم وداي فإن الأجهزة الحكومية التشادية المختصة في أبشي كانت على علم بالمخطط وتابعت كل خيوطه وتركت الجناة يقومون بتجميع الأطفال ويقومون بنقلهم على سيارات تابعة للمنظمة وعلى مقربة من المطار وفي تمام

الساعة الرابعة صباحاً أحاط بهم البوليس التشادي وهم في حالة تلبس تام لا تمكنهم أبداً من إنكار محاولتهم اختطاف 103 طفل.

وفي تحقيق أجراه المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية (IBH) تبين أنه في أولى وثائق الجمعية تم تحديد الغاية من وجود أرش دو زويه بتوفير شروط الحياة المقبولة للأطفال من ضحايا تسونامي وتقديم برامج إعادة تأهيل عائلي واجتماعي لضحايا الكوارث الطبيعية والمآسي. الأمر الذي لا يشير من قريب أو بعيد للتبني أو نقل الأطفال من إفريقيا. وهذه الجمعية نشأت بمبادرة مؤسسة شبه حكومية فرنسية اسمها باريس بيوتيك سانتيه Paris Biotech Santé ، ونجد في الجريدة الرسمية قرار إشهارها كالتالي:  
« Siège social : 23, rue Hallé, 75014 Paris. Courriel : lefevre.s@parisbiotech.org ». Le Journal officiel de la République française du 2 juillet 2005.

وحتى اليوم المسؤولية القضائية والعنوان مازالا دون تغيير وهما السيدة ستيفاني لوفيفر المدير العام المساعد لمؤسسة باريس بيوتيك سانتيه. وهذه الأخيرة منبثقة عن أربع مؤسسات رسمية فرنسية ذات سمعة هي جامعة السوربون باريس الخامسة (رينيه ديكارت) والمؤسسة القومية للبحث الطبي INSERM والمعهد المركزي العالي في باريس وESSEC. بل لقد تشكلت لجنة تقييم لأداء عمل أرش دو زويه ضمت طبيب الأطفال فرانسوا ساركوزي (شقيق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي) وأعطت تقييماً جيداً لأداء الجمعية رغم الابتعاد عن الغاية الاجتماعية الأساسية لإشهارها. الأمر الذي يفسر استبسال السلطات الفرنسية لحصر الموضوع كونه لا يتعلق فقط، كما يحاول البعض في فرنسا تقديم الأمر «بمجموعة من الهواة ذوي النوايا الطيبة»، وهناك على الأقل إهمال من مؤسسات أعطت اسمها كغطاء أخلاقي لهذه الجمعية، كل ذلك رغم غياب الشفافية عن عمل الجمعية

وتجاوزاتها القانونية. هذا ناهيك عن مجموعة انتينات **antennes** شكلتها الجمعية أو نسقت معها مثل منظمة ائتلاف الأسر الفرنسية المستضيفة (كوفود) [www.cofod.fr](http://www.cofod.fr) ومنظمة إنقاذ دارفور (الفرنسية) [www.sauverledarfour.org](http://www.sauverledarfour.org).

أمام هذه التجاوزات الجسيمة للقوانين المحلية والدولية، ظهر الرئيس التشادي على الاعلام متحدثاً عن جريمة خطف أطفال بقصد التجارة الجنسية وبيع الأعضاء. واعتبرت الحكومة الفرنسية في أول رد فعل لها العمل غير قانوني وغير مسئول، وبدأت في فترة أولى مرتبكة وكأنها لا تعزف على نفس الوتر، هذا إذا لم نتحدث عن توزيع أدوار بين المسؤولين المعنيين بالملف. لكن منذ اللحظة الأولى اتضح بأن الجيش الفرنسي سهّل للمنظمة كل ما تحتاج، مثلما فعل لحمسة وسبعين منظمة غير حكومية فرنسية (قراية نصفها ولدت بقدرة قادر مع مأساة دارفور). كما وكشف متحدث باسم المنظمة أنه تم استقبال جمعياته ثلاث مرات على الأقل في وزارة الخارجية التي كانت تعلم بالمشروع منذ الصيف الفائت وتشجعه. أما وزير الخارجية الفرنسية يومها، «برنار كوشنر» فقد تناولته نيران المنظمات الإنسانية الجديدة مثل «أطباء بلا حدود» MSF ومنظمة أطفال العالم - حقوق الإنسان باعتباره يروج للتدخل الإنساني بسبل يوظف فيها العسكري والسياسي بحيث لم يعد مستغرباً دخول البعد التجاري. الأمر الذي اضطر رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون للتصل من العملية وطلب تحقيق من وزارتي الخارجية والدفاع. مما جعل المنظمات غير الحكومية تهزأ من الفكرة وتتساءل كيف يمكن لحراميتها أن يكون حاميتها؟ وكانت عدة مجموعات ضغط مهتمة بتوظيف قضية دارفور في أوربة قد دعت لمظاهرة في الباستيل من أجل إطلاق سراح المعتقلين الفرنسيين في تشاد، كما استقبلت سكرتيرة حقوق

الإبادة الجماعية في رواندا، بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة

الإنسان في وزارة الخارجية السيدة راما ياد عائلات معتقلي الجمعية المشبوهة وأكدت لهم وفق تصريح محاميهم جيلبر كولار «حماية ودعم الحكومة الفرنسية».

المعضلة هي أن عدداً هاماً من المنظمات الإنسانية الفرنسية غير الحكومية قد حوصرت في هذه القضية بين سندان الضغط الحكومي ومطرقة المصادقة الدولية. كما ويخشى من التوظيف الشوفيني الذي ينعكس على تبرعات المحسنين لها ان هي طالبت بمحاسبة الفرنسيين. وظهر أن أكثر من منظمة حقوقية فرنسية ودولية في باريس التزمت الصمت خوفاً على التسهيلات التي تقدمها لها الحكومة. فالمنظومة الفرنسية للعمل الخيري أمام أصعب امتحان لها منذ فشلها في مساندة الجمعيات الضحية من العالم الإسلامي بدعوى نفس المخاوف. المهزلة المأساة هذه تضع تجربة الأطباء الفرنسيين French Doctors التي انطلقت قبل ثلاثة عقود على المحك الأصب منذ انسلاخ برنار كوشنر وصحبه عنها وانضمامهم للصعيد الحكومي قبل 15 عاماً، بحيث تطرح عليها اليوم أسئلة وجودية من نمط: هل هي فعلاً عالمية وبلا حدود؟ وهل بإمكانها أخذ البعد اللازم من مدرسة تدعو، في المحصلة الأخيرة، إلى تحويلها إلى «الإنساني في خدمة العسكري» التي يروج لها الثنائي كونداليزا رايس - برنار كوشنر؟ وهل ذلك يأتي ضمن عملية ضرب ممنهجة لكل ما هو خارج السرب الغربي وبالتالي المشبوه بدعم الإرهاب مقابل دعمها كل ما هو ضمن السياسات الرسمية؟

في هذا الوسط المحموم والمبوء، ركب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الطائرة إلى نجامينا ليعود بالصحفيين والمضيفات. في وقت كانت القناة السادسة تبث التحقيق الذي أجراه مارك غارميريان قبل سفره لتشاد واعتقاله، والذي يؤكد أن الجمعية تتبنى الطابع غير القانوني للعملية باسم

«العمل الإنساني»، بل أكثر من ذلك ترد فيه عبارات مثل «من أجل العمل الإنساني كل شيء مسموح به»؟؟. وكأن العمل الإنساني فوق القانون وفوق الضوابط الأخلاقية التي تضمن مصداقيته قبل كل شيء!! يتبع ذلك احتفالية النصر بعودة المواطنين الإسبان والفرنسيين للوطن ومحاولة إسبانية ناجحة تمت بها استعادة الطيارين الإسبان والبلجيكي. وأخيرا التصريح الناري للرئيس الفرنسي الذي قال فيه: «سأذهب لأحضر الباقيين»، واضعا كل التجاوزات القانونية خارج الاعتبار القومي المتعصب الذي يرفض مبدأ محاكمة فرنسيين من بلد تعتبره الحكومة الفرنسية ليس فقط مستعمرة سابقة بل خاضع للنفوذ الفرنسي.

كان لردود الفعل الإفريقية واستنكار المنظمات بين الحكومية والغضب الشعبي في تشاد أن يجبر الرئيس التشادي على تحضير سيناريو محاكمة تضع الجرم في نطاق اتفاقية قضائية بين البلدين، وبالفعل فقد جرى كل شيء بحيث يعود الستة المحكومين بثمانية سنوات إلى باريس لكي تنظر محكمة باريسية في الأحكام وتلغي منها الأشغال الشاقة بانتظار اللحظة السياسية المناسبة لعودة المحكومين إلى بيوتهم. المساعدة المخبرانية واللوجستية التي قدمتها القوات الفرنسية المتواجدة في تشاد لمنع سقوط دكتاتورية دريس ديبى أمام حركة التمرد مهدت الأرض لعفو رئاسي، بحيث ومن تشاد، ربما قدم ديبى آخر خدمة لمن نصبه رئيسا وأبقاه في الحكم 18 عاما فوق رقاب البلاد والعباد. أما سمعة العمل الإنساني والخيري فأخر ما يمكن أن يكون في حسابان حكام نجامينا وباريس.

## حقوق المواطنة والفعل الجرمي

لا شك أنه مما يحسب لفرنسا والغرب بشكل عام، في هذه القضية وغيرها، هي ما يسمى بالتزامها بالحماية القنصلية Consular protection لمواطنيها خارج الأراضي الفرنسية. تعتمد الحماية القنصلية على حق الدفاع عن المواطنين خارج الأراضي مهما كان الجرم وفي أي بلد ضمن المبادئ الثلاثة التالية :

- المعاملة الجيدة أثناء التوقيف والسجن في الطعام والملبس والعلاج  
- الاحترام التام لحق الدفاع مع إمكانية وضع مترجمين أو تقديم مساعدة قضائية.

- تمتع السجناء بحق التواصل مع عائلاتهم.

إن كانت هذه المبادئ الوطنية تنسجم مع السرعة الدولية لحقوق الإنسان International Bill of Human Rights والقانون الإنساني الدولي Humanitarian Law فهي في ميدان التطبيق ليست بهذه البساطة والسهولة. يوجد اليوم خارج الأراضي الفرنسية 1794 سجيناً في كل قارات العالم ويتم التعامل معهم بطرق مختلفة: من التدخل بخمسة نجوم إلى النسيان الكامل. وهنا من الضروري التذكير بأن تبني أشخاص اعتقلوا في غواتانامو احتاج إلى زمن أطول بكثير من هذا. لا بل أرسلت المخابرات الفرنسية من يستجوبهم هناك بشكل ينتهك القانون الفرنسي لعدم الاعتراف رسمياً بشرعية هذا السجن. كما أن الحكومة أعاقت حتى اللحظة إجراءات المحاسبة القضائية بحق من كان سبباً في اعتقال ستة فرنسيين مسلمين في غواتانامو زجوا فيه دون جرم وبقوا فيه دون محاكمة قرابة أربع سنوات. كذلك ما زال هناك معتقلين فرنسيين في السجون الأمريكية في العراق لا

يطالب بهم أي مسئول فرنسي، وهناك فرنسي معتقل في السجون الإسرائيلية منذ 13 مارس / آذار 2005 لكن ولأن اسمه صلاح حمروني ومن أصل عربي لا يطالب به السيد ساركوزي القائل: «سأذهب لإحضار مواطني فرنسا من أي مكان». في حين أنه ومنذ الساعات الأولى لاعتقاله، استنفرت المنظمات الموالية لإسرائيل مطالبة الرئيس جاك شيراك التدخل الفوري من أجل الإفراج عن الأسير الإسرائيلي في غزة الجندي شاليط كونه يحمل الجنسية الفرنسية؟ صلاح حمروني لا يحمل سوى الجنسية الفرنسية وشاليط يخدم في جيش دولة أخرى باعتباره مواطن لها، بعد 220 سنة على الثورة الفرنسية، من حقنا السؤال كيف يمارس سياسيو هذا البلد هذا المستوى الوضيع من التمييز بين مواطن ومواطن؟

مرة أخرى، نجد أنفسنا أمام معضلة حقيقية اسمها ازدواجية المعايير واختلاف ردود الفعل، بغض النظر عن الجرم. أي أن الأساس القانوني يوضع في الصف الثاني ويتم دفع الأسباب السياسية والدعائية إلى الصدارة. بالتأكيد، هذه السياسة لن تقدم أية خدمة بناءة لسمعة العمل الإنساني في أي بلد. بل تجعله أسير السياسة الحكومية بامتياز. وتدفع المنظمات الغربية الإنسانية ثمن هذه السياسات حيث صارت في نظر الجمهور الواسع، بالحق أو بالتعميم، مشمولة بسياسات وممارسات حكوماتها عبر التحول السلبي لصورتها في الرأي العام الجنوبي. لذا نجد، وبكل أسف، قطاعات واسعة في بلدان الجنوب لم تعد تستغرب أو تستنكر خطف عاملين في الحقل الإنساني لأنها تربطهم بحكوماتهم وسياساتها. الأمر الذي يتطلب من كل المنظمات الإنسانية الحادة في الغرب، إعادة منهجة تصورهما وفلسفة عملها. أولاً عبر تحديد مرجع أخلاقي وحقوقى واضح تلتزم به، يمنحها الحماية عند حسن الأداء والمحاسبة عند ارتكاب جرم أو جنحة. فالعامل في المجال الخيري ليس

فوق القانون، بل من واجبه أن يعطي المثل لاحترام الأعراف والقوانين الدولية. كذلك لا بد من وقف عملية التوظيف للعمل الخيري في الصراعات الجيو سياسية والعسكرية: نحن نعرف الشهية التي يثيرها التمويل الهائل لكل المنظمات الإنسانية التي تعمل في دارفور ضمن دعاية محددة وتصور مبالغ فيه تعطي جمعية أرش دو ويه المثل في فن المبالغة والتهويل من أجل الاستعمال المبالغ به للعواطف من أجل جمع المال أو تسهيل الأمور. فالجواب على السؤال المركزي: هل حالة هذه الجمعية معزولة ونادرة، أم هي إنتاج طبيعي للمنظومة system السائد؟ أي أمر يحن الوقت لإعادة النظر في أساليب عمل الجمعيات الإنسانية الغربية، من استراتيجية التدخل التي بدأت بإطروحات برنار كوشنر المأساوية لتنتهي بكاريكاتير آرش دو زويه؟ أمر يصبح من الضروري مراعاة وسائل جمع التبرعات والتمويل والعلاقة مع الإعلام والتلاعب على العواطف والمشاعر إلى بعد أكثر نبالة ونضج في عملية تحديد المهام الميدانية وبرامج العمل؟ وهل يمكن لإعادة النظر هذه أن تكون نظرة وتصور عالميين إذا تمت بمعزل عن شبكة علاقات مع الجمعيات الخيرية الجنوبية إسلامية وإفريقية وأمريكية لاتينية وجنوب شرق آسيوية؟

### لابد من إعلان دولي يحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق

أكثر من أي وقت مضى، وفي وقت صار يتحدث باسم العمل الخيري والإنساني مجموعة من محترفي السياسة والمدافعين عن مجموعات ضغط محددة أكثر منه قيم ومبادئ مثل برنار كوشنر، جاكى مامو وبرنار هنري ليفي، الذين مارسوا عن سابق إصرار وتصميم التزوير في الأرقام والمعطيات كما يقول كريستوف أياذ في صحيفة لبيراسيون. فكما يقول باسكال بونيفاس،

مدير معهد الأبحاث الدولية والاستراتيجية IRIS : كما أنه لا يمكن لشخص أخذ مواد منشطة أن يشكل لجنة أخلاقية للرياضيين، لا يمكن لأساء محروقة إعطاء دروس في الممارسات الأخلاقية الضرورية في الحياة العامة.

من الضروري تحديد موقف من التدخل السياسي وتداعياته، خاصة عندما يكون لأغراض رخيصة دعائية لهذا المسئول أو ذاك، ومن الضروري عدم الدخول في السهولة في كل ما يتعلق بالمانحين والممولين، من المواطن العادي إلى كبريات مؤسسات التمويل. فتداخل المانحين والسياسيين يساهم يوما بعد يوم في تشويه صورة المنظمات غير الحكومية. ثم لا بد للعديد من المنظمات الغربية أن تتحرر من «عقدة التفوق» complex of superiority في تعاملها مع الشعوب والمنظمات والهيئات حكومية كانت أو غير حكومية، وأن تستوعب فكرة بسيطة ولكن جوهرية تقوم على أن التواضع والشفافية والأمانة صفات لا بد من أن يتمتع بها العاملون من أجل كرامة الآخرين.

لقد أصبح تحديد التخوم بين المستفيدين من العمل الخيري ومن يتطوعون ويضحون ضروريا وأساسيا، وأصبح أيضا من الضروري أن يخرج أشخاص أخلصوا للعمل الإنساني مثل روني برومان وفرانسوا بينيون من العالم المغلق للعمل الخيري الغربي لبناء شبكة علاقات حقيقية وضرورية مع المخلصين في الجمعيات الإنسانية في العالم الإسلامي ودول الجنوب. فبال تأكيد، ما يجمعهم مع منظمات في «المكتب الدولي للمنظمات الإنسانية والخيرية» أكثر بكثير مما يجمعهم بجمعيات المرتزقة الجدد الباحثين عن كسب سريع من صناعة البؤس والفقر والمرض في ظل عولمة الغنى الفاحش والفقر المدقع.

## قرينة البراءة !

مهما يكن من أمر الفضيحة والجريمة، من حق كل المعنيين بها المطالبة باحترام قرينة البراءة. وكما أننا رفضنا تصنيف الإدارة الأمريكية والمفوضية الأوروبية الاعتباطي والظالم لجمعيات خيرية وإنسانية إسلامية، نرفض في هذه القضية وضع أنفسنا مكان القضاء، بل ونطالب بمحاكمة عادلة لكل المتورطين، ونرفض التعميم على كل المنظمات الإنسانية الفرنسية والخبراء الفرنسيين، فأنطوان جيرار رئيس مكتب التنسيق للقضايا الإنسانية في السودان فرنسي وقد كشف أن هذه الجمعية لم تسجل يوماً في مكتب الأمم المتحدة، وجاك هينتزي الذي كشف أن معظم الأطفال غير يتامى أيضاً فرنسي، وقد أصدرت خمس منظمات فرنسية كبيرة وجادة بيانا طالبت فيه بمحاكمة القائمين على جمعية أرش دو زويه. لكننا نعتقد بأن عدم اتخاذ أي قرار تجنباً لقرار ردي ليس بالحل الأمثل، من هنا نطالب بلجنة تحقيق دولية، لا مجرد لجنة منتقاة بعناية لحفظ ماء وجه الدولة وحمقاتها. نطالب بتحقيق شفاف حتى تتمكن من الدفاع عن كل مناضلي العمل الخيري الفرنسيين الذين يقومون بعملهم بكل أمانة وإخلاص. كما ونتمنى أن تكون هذه الحادثة عبرة على طرفي المتوسط:

شمالاً، أن تتوقف الحكومات الغربية عن إطلاق التهم السريعة وغير الموثقة على الجمعيات الإنسانية والخيرية الإسلامية. كي لا يحكم الناس بنفس الطريقة وكرد فعل على العمل الخيري الغربي ببعجده وبعجده.

جنوباً، أن يتذكر هذا الرئيس أو ذاك الملك، أن الرئيس الفرنسي قد استقل الطائرة لاستعادة شركاء في قضية نصب واحتيال لأنهم مواطنين. وأنهم لم يفعلوا شيئاً يذكر لرموز كبيرة للعمل الخيري والإنساني قضت قرابة ست

سنوات ظلماً وبدون محاكمة أو اتهام، في سجن غواتانامو لم يكن لهم من نصير فيها سوى مدافعين مدنيين عن الحرية والكرامة من أبناء المجتمع غير الحكومي. أو جمعيات وضعت ظلماً على قوائم سوداء للإرهاب لارتكابها جريمة نجدة المستضعفين ومساعدة المحرومين، فزاودت حكوماتها على القرار الأمريكي والأوروبي. فنجحنا في رفع التهمة عن معظمها أمام المحاكم الغربية، في حين مازال الحظر على نشاطها وتحركاتها صارماً في عواصم النفط الخليجية.

2008-02-12

ARCHE DE ZOE: Juridical and Humanitarian Approach

## الإبادة الجماعية في رواندا،

### بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة

في مارس 2004، نشرت صحيفة «الموند» فحوى تقرير جان لوي بروغير، «قاضي الإرهاب» السعى السمعة، حول مقتل ثلاثة ملاحين فرنسيين في طائرة الرئيس الرواندي السابق جوفينال هابياريمانا، يتهم فيه الرئيس الرواندي بول كاغامي باغتيال سلفه قبيل الإبادة الجماعية. لعل السلطات الفرنسية قد أرادت بهذا التسريب للصحيفة أن تستبق، في الذكرى العاشرة لهذه التراجيديا، استعادة الأضواء حول الدور الفرنسي في الإبادة الجماعية في رواندا. الحكومة الرواندية لم تكتف بالرد بعنف، بل أصدرت في أكتوبر من العام نفسه قانونا حول تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في التورط الفرنسي في الإبادة الجماعية والشهادات أمام هذه اللجنة منذ نيسان/أبريل 2006 تؤكد على التورط الفرنسي. لكن بين الحكومتين، هل التصور الرسمي يشكل القراءة الوحيدة للتاريخ؟ وهل صار للسلطة المضادة الوطنية والإقليمية والدولية صوتها في أمور كهذه، وكيف يجري الصراع بين منظمات المجتمع المدني والحكومات على مواقف المنظمات بين الحكومية وطبيعة تدخلها (الأمم المتحدة، المفوضية الأوروبية، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان..)؟

هل بات بالإمكان اليوم تحديد جملة معالم المسؤولية الجنائية المحلية والدولية في المأساة الرواندية؟ وكيف كان الصراع منذ الأيام الأولى بين منطلق الدولة ومنطلق العدالة. منطلق الدولة ليس فقط الفرنسية أو الأمريكية أو الرواندية، وإنما أيضا «دولة» الفاتيكان؟

### الخلفية التاريخية للمأساة

حكمت رواندا منذ القرن السادس عشر من قبل مملكة الموامي ويمكن القول بالمعنى الإثنوغرافي المعاصر أن هذا البلد مكون من إثنية متجانسة إلى حد كبير تدعى بانيارواندا وتتكلم لغة واحدة هي الكينيارواندية. وقد نشأت منذ القدم تمايزات تعتمد الفعالية الاجتماعية أعطت بشكل أساسي المجموعتين الأهم في البلاد، أي الهوتو (ومعظمهم من المزارعين) والتوتسي (معظمهم يربي الحيوانات). والمجموعة الأخيرة هي التي تمثلت بشكل واضح بالنظام الملكي القديم الذي تعامل معه المستعمر الألماني في 1897 ثم البلجيكي في 1916، وكذلك كان حال الآباء البيض المبشرين بالكاثوليكية منذ أول بعثة لهم عام 1900. ومنذ 1930، فرض المستعمر البلجيكي بطاقة الهوية الشخصية على سكان رواندا مع الإشارة الإيجابية لما سماه الأصل الإثني: هوتو، توتسي أو توا. الأمر الذي سيكون له نتائج كارثية في الصراع بين المكونات السكانية تجلت بشكلها الدرامي في 1994.

ترافقت سنوات التحرر الوطني في إفريقيا بولادة نخبة رواندية جديدة في صفوف الهوتو تطالب بإنهاء سلطة الأقلية التوتسي على البلاد وإعلان الجمهورية وقد كان «حزب حركة انعتاق الهوتو» Parmehutu الذي تأسس في 1959 شكلها المنظم الأقوى. وقام هذا الحزب بعدة مجازر بحق التوتسي أثناء ما سمي «الثورة الاجتماعية الزراعية» الأمر الذي نجم عنه عزل الملك في 1961

الإبادة الجماعية في رواندا، بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة

وإبعاده عن البلاد وإعلان استقلال شكلي وقيام الجمهورية الأولى للهوتو في البلاد 1962.

خلال العقد الأول للجمهورية، ارتكبت مجازر عديدة وهجرة كبيرة متتابة للتوتسي (الذين تحولوا إلى كبش فداء في كل أزمة سياسية أو اقتصادية في البلاد) إلى بلدان الجوار. اعتقالات ومجازر 1973 ستوج بانقلاب عسكري يقوم به وزير الدفاع جوفينال هايباريمانا (من الهوتو) من أجل «عادة الاستقرار». البلاد تدخل منظومة الحزب الواحد (الحركة الثورية القومية للتنمية) مدعومة من الجيش والأمن مع استفتاء نمط 99٪ واتفاق للمساعدة العسكرية مع فرنسا منذ 1975. في أكتوبر 1982 الرئيس الرواندي يبعد 80 ألف رواندي-لاجئ من التوتسي طردهم نظام نيلتون أوبته في أوغندا، في هذا الشهر أيضا، الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا ميتران يحط سريعا في كيغالي لطمأنة الرئيس الرواندي باستمرار دعم فرنسا.. بعدها بعام استقبال حافل لابنه جان كريستوف ميتران، في فترة تعج بها تقارير منظمات حقوق الإنسان بالانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها نظام هايباريمانا.

قمع المعارضة الداخلية مستمر، وعدد من اللاجئين والكوادر المتعلمة في الخارج من التوتسي يشكلون في 1988 الجبهة الوطنية الرواندية. في 8/1/1990 مئة ألف رواندي يتظاهرون في العاصمة كيغالي ضد الحكومة يتبع ذلك عدة مظاهرات احتجاج في العاصمة وعدة مدن، حملة اعتقالات واسعة في البلاد. إثر الإعلان عن ولادة جناح عسكري للجبهة الوطنية الرواندية وتحركها شمالي البلاد، القوات الرئاسية بمساعدة قوات المظليين الفرنسية (ضمن عملية نوروا المناط بها رسميا إجلاء الرعايا الفرنسيين من المنطقة في حال الخطر؟) تضرب هذا التحرك. اعتقال أكثر عشرة آلاف توتسي ومعارض في العاصمة في 6 أكتوبر 1990.

في 3 فبراير 1992، ووفق وثيقة للخارجية الفرنسية، تولى قائد القوات الفرنسية شوليه Chollet وظيفتي مستشار رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ومستشار قائد أركان الجيش الرواندي. في نفس العام، الحزب الحاكم يشكل ميليشيات أنتيراهامو من الشبيبة الهوتو التي ترتكب عدة مجازر بحق التوتسي في منطقة غيزني.

16 منظمة حقوقية ومدنية رواندية تطالب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالقدوم إلى رواندا لرصد الانتهاكات الجسيمة وتدهور الأوضاع. عدة بعثات دولية تدق ناقوس الخطر، في كانون الثاني/يناير 1993، وبتكليف من هيومان رايتس وتش والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمركز الدولي لحقوق الأشخاص وتنمية الديمقراطية. وصلت بعثة دولية أصدرت تقريرا في شباط/فبراير (أرسلنا منه وقتئذ نسخة للرئيس الفرنسي ولعقيلته السيدة دانييل ميتيران)، يتحدث عن وقوع مجازر بحق التوتسي تكذب السلطات وقوعها. وتصل بعثة التحقيق لاستنتاج أساسي هو أن المجازر التي وقعت بين 1990 و 1993 ليست ابنة الصدفة أو التلقائية، من الإذاعة والناشير إلى فرق الموت. وتتطرق إلى وثيقة عسكرية تثبت تشكيل لجنة من عشر ضباط مهمتهم الرد على السؤال: «ما العمل من أجل هزيمة العدو على الأصعدة العسكرية والإعلامية والسياسية» (كانون الأول/ديسمبر 1991). يخلص التقرير إلى القول « (فيما يتعلق بالدولة الرواندية، توصلت البعثة الدولية إلى الاستنتاج بأن انتهاكات حقوق الإنسان جسيمة ومنهجية وهي تستهدف بشكل متعمد إثنية محددة إضافة إلى المعارضة السياسية بشكل عام" (ص 95). وي طرح التقرير عينه السؤال حول الإبادة الجماعية قبل أكثر من عام على المأساة الرواندية (ص 49). لمواجهة هذه التطورات الخطيرة التي بدأت تأخذ أبعادا إفريقية ودولية، تم توقيع اتفاقيات أروشا في 4

## الإبادة الجماعية في رواندا، بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة

آب/ أغسطس 1993 بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية والتي تنص على إدماج قوات الجبهة في الجيش وإعطاء مناصب وزارية للمعارضة، مجموعة الرئيس الرواندي المعروفة بـ Hutu Power ترفض الاتفاقية. الاستمرار بالتسليح والتدريب من قبل الحكومة الفرنسية في بلد ينذر الوضع فيه بالإبادة الجماعية، باتريك دو سانت اكريبييري يذكر في كتابه «ما لا يُصرح به» شحنات السلاح الفرنسية المقدمة للجيش الرواندي في 1991، 1992، 1993، وأخيرا بين 19 أبريل و18 يوليو تم إيصال ستة شحنات أسلحة بقيمة 5454395 دولار في معمعان الإبادة الجماعية؟؟ وفق عدة مصادر موثوقة للفقيد جان بول غوتو، مؤلف كتاب «الليلة الرواندية»، سمحت المساعدات الفرنسية بتحويل القوات المسلحة الرواندية (الإثنية التشكيل) من 5300 عنصر إلى قرابة خمسين ألف عنصر تكفلت فرنسا بتسليحهم وتدريبهم وتمويل احتياجاتهم. حسب أندريه ميشيل أوسونغو مؤلف «عدالة في أروشا»، صرفت الحكومة الرواندية لشراء السلاح بين أكتوبر 1990 وأبريل 1994 قرابة 100 مليون دولار، لتحتل المرتبة الثالثة في أفريقيا وقتئذ لشراء السلاح بعد نيجيريا وأنغولا. بعد انسحاب القوات الفرنسية في نهاية 1993 من رواندا، وصلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا. هذا البلد، الذي يصبح في يناير 1994 عضوا غير دائم في مجلس الأمن، يعاني من وصول اتفاقيات أروشا لطريق مسدود بسبب المتشددين الهوتو.

في 6 نيسان/ أبريل 1994 قصفت الطائرة التي تقل الرئيس الرواندي ونظيره البوروندي (Falcon 50 مقدمة من فرنسا ويقودها ثلاثة ملاحين فرنسيين) وقتل كل من على متنها، في أقل من 24 ساعة بدء عمليات قتل واسعة للتوتسي في العاصمة كيغالي واغتيال رئيس الوزراء إغاث ويلينغيامانا وعشرة من القبعات الزرق البلجيكيين المكلفين بحمايته، السفارة الفرنسية في رواندا تدمّر

كل الوثائق والأرشيف، وصول زوجة الرئيس الراحل وعائلتها لباريس، مجازر في أبرشيات وأديرة زازا (بين 10 و12 أبريل) وكانزينز (11 أبريل) وكاباروندو (13 أبريل) ونياروبو (14 أبريل) وكيونغو (15 أبريل)...

بعد إسبوع من المجازر تبدأ عملية (آماريليس) لإخلاء 1238 من الرعايا الغربيين منهم 454 من الفرنسيين. كذلك تسحب الحكومة البلجيكية قواتها من بعثة مساعدة الأمم المتحدة. أما مجلس الأمن فيخفض عدد القوات الأمية من 2500 إلى 270 رغم كل نداءات قائدها روميو دالير لتعزيها.

القوات الوطنية الرواندية تحتل مطار كيغالي في 23 أيار/ مايو وتقترب من السيطرة على العاصمة عندما تطلق فرنسا في 23 يونيو عملية توركواز (ممر عسكري إنساني) من أجل حماية المدنيين، من المؤكد اليوم، أن «الممر الإنساني» الفرنسي قد ساهم في هرب آلاف المشاركين في المجازر من الهوتو.

بعد خمسة أيام الأمم المتحدة تطبع تقريرها عن الإبادة الجماعية للتوتسي. في 4 يوليو سقطت العاصمة بيد الجبهة الوطنية الرواندية وتفكك الجيش وهربت الميليشيات وفرق الموت نحو معسكرات اللاجئيين والدول المجاورة.. في 3 أكتوبر مجلس الأمن يتبنى تقريراً يسمي بالإبادة الجماعية المجازر التي تعرض لها التوتسي في رواندا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر تشكلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لكن بالرغم من ميزانية سنوية تزيد عن 100 مليون دولار وأكثر من 800 موظف وستة عشر قاض، لم يصدر عن المحكمة حتى أبريل 2006 سوى 24 إدانة قضائية وثلاثة أحكام بإطلاق السراح، علماً بأن مدتها الزمنية تنتهي في 2008.

## حدود المسؤولية الجنائية الدولية

مستلها نص اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، يلخص بايام أكهافان، أستاذ القانون الدولي ومدعي عام سابق في المحكمة الدولية الخاصة برواندا مكونات جريمة الإبادة الجماعية:

- التحريض على الحقد أو الكره العرقي والأثني
  - تحويل المجموعة المستهدفة إلى شيطان أو معاملتها كذلك
  - نشر الفكر المتطرف أو الراديكالي في المجالين الديني والعرقي
  - توزيع الأسلحة على المجموعات المتطرفة
  - إعداد قوائم بأسماء من ستتم إبادتهم
- هذه المكونات نستجمعها اليوم في رصد الأحداث منذ نهاية 1990 وحتى وقوع المأساة. ويمكن القول، أنه لم يكن بالإمكان أن نصل إلى الإبادة الجماعية لولا اجتماع أربعة عوامل أساسية:

- خلق حالة استعداد لقتل جماعة إثنية،
- الدعم الذي تلقتة السلطة العنصرية من فرنسا،
- الغطاء الذي قدمته الكنيسة الكاثوليكية،
- فشل الأمم المتحدة بشكل مفرج في التصدي للمأساة.

## الانتاج الجماعي للقتل

أكثر من 800 ألف ضحية قضت في قرابة مائة يوم، أي بمعدل خمسة قتلى كل دقيقة، آخر إبادة جماعية في القرن العشرين حملت صورا فظيعة للموت والحقد والقتل من السلاح الأبيض إلى الأسلحة الحديثة الفتاكة.. شارك في المأساة أكثر من ربع مليون شخص، بأدوار مختلفة من القتل بالسطار دون

تميز في العمر أو الجنس إلى الاغتصاب والنهب والسرقة وقطع الأعضاء.. ليس ثمة كروموزوم يسمى الرغبة في القتل عند أي شعب أو مجموعة من البشر، فالذين ارتكبوا جرائم حرب من حركة الأوستاشي الكروات أثناء الحرب العالمية الثانية يتقمص دورهم متطرفون صرب أثناء حروب تفكك يوغسلافيا.. هناك إيديولوجيات تعبوية تصنع الموت وتجعل من صناعته استراتيجية للسلطة والهيمنة، ويمكن لهذا إيديولوجيات أن تحتاح الكنيسة كما تغلغل في أكثر النخب علمانية. وهي بالتأكيد تحتاج لكلمات مثل الاشتراكية والديمقراطية لتغطي نظرتها التمييزية للآخر. فالديمقراطية العديدة (نحن نمثل 85% من السكان) تغطي كل الفوارق السياسية والثقافية والطبقية في المجموعة الإثنية الواحدة لتعطي النحن كجماعة منسجمة تحمل الأفكار الجمهورية والديمقراطية والطبية الشعبية والظلم التاريخي في وجه العقلية الجماعية الملكية والإقطاعية ذات الأصول الغربية والنخبوية والتي تحمل الشر للبلاد. الدعاية التحقيرية للآخر بدأت تأخذ مكانها في الإعلام والتنظيمات التابعة للحزب الحاكم وميليشياته، الفرنسيون لم يجدوا غضاضة في التعايش مع هذا الخطاب الذي يهاجم النخب المعارضة (التوتسية) التي تأثرت بالأنجلوساكسونية وابتعدت عن فكرة التعاون والنفوذ الفرنسي.. «الوصايا العشر للهوتو» التي انتشرت كنار الهشيم في 1990 تظهر مدى تطرف الخطاب واستتصاليته لفكرة التعاون أو التعايش مع الآخر، حيث تعتبر الوصية الأولى أي هوتو يتزوج أو يصاحب أو يوظف أو يحاط بإمرأة توتسية، خائناً لأنها تعمل لمصلحة قومها. هذا الخطاب الحزبي يدخل الجيش الإثني الطابع حين يتوجه قائد القوات المسلحة نسابيانا في 1992 لعناصره جهراً بالقول: «العدو الرئيسي هو التوتسي في الداخل والخارج، كائن متطرف يشده الحنين للسلطة، وهو لم يعترف يوماً بوقائع الثورة الاجتماعية

## الإبادة الجماعية في رواندا، بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة

في 1959 ويريد استعادة السلطة بكل الوسائل بما فيها السلاح». يتحدث قائد الأركان هنا عن قرابة 15٪ من السكان وضع على بطاقة هويتهم الشخصية كلمة (توتسي). بتعبير آخر، أصبحت زراعة الأرضية المؤهبة لاستئصال الآخر سياسة دولة. مبدأ المشاركة الجماعية في قتل العدو دون توزيع السلاح كان وراء الفكرة الجهنمية لشراء 500 ألف ساطور (دفع ثمنها 725669 دولار من المساعدات الخارجية لرواندا) في أقل من عامين وتوزيعها على الفلاحين الهوتو قبيل الإبادة الجماعية، الهوتو باور والميليشيا وعدد من رجال الدين وأكثر من فرع للمؤسسة الخيرية الفاتيكانية كاريتاس ساهموا في هذه العملية التي حولت رمز الفلاحة والعمل إلى أداة للقتل.

### الدعم العسكري-السياسي الفرنسي

«العدد الأكبر من القتلى مات بالساطور ولم يمت بالسلاح الفرنسي»، يقول ضابط سابق في كتاب خصصه لرفع المسؤولية عن فرنسا فيما جرى في رواندا. مسئول خلية إفريقيا برونو ديلاي بعد 1992 يجيب صحيفة الفيغارو في 12/1/1998 حول استقبال الاليزيه ورئيس الوزراء لوزير خارجية الحكومة التي قامت بالإبادة ومسئول CDR جان بوسكو بارياغويزا في 27 نيسان/ابريل 1994: «لقد استقبلت في مكنتي 400 مجرم و2000 تاجر مخدرات، لا يمكن إلا أن نوسخ أيدينا في العمل مع إفريقيا». «في بلدان كهذه، إبادة جماعية ليست مسألة مهمة جدا» يقول الرئيس الفرنسي ميتران لأحد مقربيه.

لعل هذه الاستشهادات الثلاثة تلخص منهج التفكير الرسمي الفرنسي في كل ما يتعلق بالملف الإفريقي بشكل عام، والإبادة الجماعية في رواندا بشكل

خاص. فكما لاحظنا في اللمحة التاريخية السريعة، السياسة المتبعة التي غطاها الدعم الفرنسي تقود إلى المجازر والدمار. وعندما وقعت الواقعة، تكفل جان برنار ميريميه رئيس البعثة الفرنسية في نيويورك بتحديد مدة اختصاص المحكمة الجنائية الخاصة برواندا بعد دقائق من إعلان قيامها: «تبدأ صلاحيات المحكمة في أول يناير 1994 وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس العام». واشترطت فرنسا أن لا يكون القرار 978 لمجلس الأمن بتسليم المسؤولين عن الإبادة الجماعية ملزما. وثمة تواطؤ فرنسي رسمي على قسم هام من الأرشفة المتعلقة بآخر إبادة جماعية في القرن العشرين.

بعد اجتماع بين الرئيس شيراك (الديغولي) ورئيس الوزراء جوسبان (الاشتراكي) أعلنت الجمعية العامة الفرنسية في 3/3/1998 عن تشكيل «لجنة معلومات برلمانية» يرأسها الاشتراكي بول كيليس وزير الدفاع السابق من أجل «فهم ما حدث». المنظمات غير الحكومية تحتج على هذا الاختزال لقضية تورطت بها قمة السلطة السياسية في فرنسا، تلخص فرانسواز بوشيه سولنيه من «أطباء بلا حدود» الموقف بقولها: «في قضية هذه الخطورة، إن لم تكن القواعد محددة منذ البدء، من الوهم أن نتصور أية فعالية لهذه اللجنة». السؤال الذي وجهه النائب الاشتراكي فرانسوا لامي لعالم الاجتماع الذي شهد المأساة أندريه غيشاوا Guichaoua أثناء جلسات استماع اللجنة يبقى رغم كل التلفيقات حاضرا ناضرا: «هل تعتقد أن فرنسا، أو قسم من إدارتها اختار عن سابق إصرار وتصميم دعم طرف في الصراع؟» (عن باتريك دو سانت اكزوبيري ص 200). ليس من الصعب على أي مختص في شؤون منطقة البحيرات أن يعطي ردا إيجابيا مدعما بالدلائل على هذا السؤال، لهذا، لم يكن لدينا أية أوام منذ اليوم الأول لتشكيل اللجنة، ولم نستغرب أن يكون إعلان نتيجة التقرير «في الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان» (ديسمبر 1998) في لحظة

تطلق فيها المنظمات غير الحكومية بالونات الاحتفال في ساحة حقوق الإنسان في احتفال شبه رسمي، أن «فرنسا غير مورطة بأي شكل من الأشكال في المأساة الرواندية»؟

لعل اللجان وبعثات التحقيق والأبحاث التي تلت ذلك، هي التي أعادت الموضوع إلى السطح في بداية القرن الحالي. وكان للذكرى العاشرة للمأساة الرواندية أن تعيد النقاش رغم صخب الأوضاع الدولية في ظل «الحرب على الإرهاب». لكن الخطاب الرسمي الفرنسي لم يتغير. وقد استعمل رئيس الوزراء دوفيلبان تعبير «إبادات» الشائع على لسان الرسميين الفرنسيين، الذين يعتبرون المجازر التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية إبادة جماعية بحق الهوتو. ذلك لتبرير تعاون السلطات الفرنسية ودعمها للسلطة السياسية التي وضعت البنية التحتية لحدوث الإبادة الجماعية للتوتسي.

لكن الخطاب الرسمي الفرنسي لم يتغير، وقد استعمل رئيس الوزراء دوفيلبان تعبير «إبادات» الشائع على لسان المتابعين الرسميين للملف الإفريقي في الخارجية والتعاون والدفاع، والذين يعتبرون المجازر التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية (التوتسية المبادرة والتكوين) إبادة جماعية بحق الهوتو، لتبرير تعاون السلطات الفرنسية ودعمها للسلطة السياسية التي وضعت البنية التحتية لحدوث الإبادة الجماعية. ومجموعة الكتب والتقارير التي تؤكد التورط الفرنسي المتوفرة في المكتبة الفرنسية اليوم، ما زالت أقل من أن تمس مناعة «الملف الإفريقي في الإدارة الفرنسية»، مهما كان اللون السياسي لقاطن الإليزيه.

في 2005، أقام عدد من الناجين من الإبادة دعوى قضائية في باريس يتهمون فيها القوات الفرنسية فيما سمي عملية (توركواز) بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية. هذا الإجراء القضائي سمح بتحويل جزء من أرشيف الإليزيه للقضاء في صيف هذا العام، ولا شك بأن الحاجز الحديدي سيتزعزع يوماً بعد

يوم. صحيفة الموند، التي لعبت لوقت طويل دور المدافع عن الإطروحات الرسمية تنشر في مطلع يوليو/تموز 2007 نص تلغرام مرسل في 19/1/1993 من سفير فرنسا في كيغالي يتحدث فيها عن احتمال صدور أمر من الرئيس الرواندي بالقيام بعملية إبادة منهجية، بعد ذلك بشهر المخابرات الفرنسية خارج الأراضي DGSE تتحدث عن برنامج ضخم للتطهير العرقي ضد التوتسي. بيير برانا ينوه إلى ضرورة عدم انتظار ما أصبح من البديهيات: «أنا اعتقد أن أي بلد يكبر عندما يعترف بارتكاب أخطاء: الولايات المتحدة فعلتها، الأمم المتحدة أيضاً»، بلجيكا طلبت العفو من الشعب الرواندي، ما هو المعنى الحقيقي للصمت الفرنسي والفاثيكانى؟

### الغطاء الذي قدمته الكنيسة الكاثوليكية

في 23/8/2000، سجلت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة الملاحظة التالية على الكرسي الرسولي: «تحيط اللجنة علماً بالتوضيحات المشار إليها في الفقرة 106 من التقرير، المتعلقة بمشاركة رجال الكنيسة في الإبادة الجماعية في رواندا بما يتنافى وتعاليم الكنيسة الكاثوليكية. ويتعين على الدولة الطرف أن تتعاون بالكامل مع السلطات القضائية الوطنية والدولية في الملاحقات القضائية المتعلقة بالإبادة الجماعية في رواندا». لم يكن للجنة حقوق الإنسان أن تصل إلى هكذا قناعة، لولا توفر أدلة عديدة وأكيدة، بتورط عدد كبير من الكنيسة الكاثوليكية، من رجال ونساء، في الإبادة الجماعية في رواندا.

في شهادتها أمام محكمة الجنايات في بروكسل، تقول السيدة اليسون ديفورج Alison Desforges في 2001: «قبل الإبادة الجماعية، دخلت المشكلات الإثنية الكنيسة الكاثوليكية، وكان الأوتو في الغالب في المواقع المراتبية العليا في

حين العديد من التوتسي في المواقع الدنيا. وكان أسقف كيغالي مقربا من الرئيس وزوجته إلى درجة انتشرت فيها نكت وطرائف حول العلاقة بين الثلاثة. وقد كان الأسقف عضوا في اللجنة المركزية للحزب الحاكم إلى أن طلبت منه الكنيسة الاستقالة من الحزب». يسألها رئيس المحكمة على لسان محامي الدفاع، هل كان لتدخل الكنيسة الرواندية والفاتيكان قدرة على وقف الإبادة الجماعية، الجواب له عدة مستويات، تدخل البابا يوحنا بولس الثاني، تدخله مع قمة الكنيسة الرواندية وتدخلهما مع أطراف تمول وتساعد الحكومة الرواندية. المستويات الثلاثة لها تأثيرها والأخير بالتأكيد أكثرها تأثيرا.

للأسف فقد تم تهميش الاتجاه الأكثر تسامحا والأقرب من قيم حقوق الإنسان والتعايش الإيجابي والمناوئ للعنف. هذا الاتجاه الذي بادر إلى لعب دور الوساطة بين الهوتو والتوتسي باعتبارهم جميعا كاثوليك وأبناء بلد واحد وأصول ثقافية واحدة، وتشكلت لجان مناهضة للعنف بمبادرة شخصيات كاريزمية مثل الأباتي سييوما رئيس تحرير صحيفة كبيرة ومدافع عن حقوق الإنسان، إلا أن المراقبين الدوليين يجمعون على أن القول «بأن الكنيستين الكاثوليكية والبروتستنتية لم يلعبا الدور الأخلاقي المفترض بهما القيام به. ولا شك بأن هناك مسئولية جنائية مباشرة على عدد كبير من رجال الدين، بعضهم حوكم وبعضهم معتقل وبعضهم الآخر كان ضحية مباشرة لأعمال انتقامية عشية سقوط النظام السابق واستلام الجبهة الوطنية الرواندية (دفعت الكنيسة الكاثوليكية ثمنا غاليا لما حدث، حيث فقدت 163 رجل دين منهم ثلاثة أساقفة و103 رهبان، إضافة إلى 65 راهبة وعاملة في المؤسسات الكنسية. وبلغ عدد المعتقلين ما يعادل خمس المنتمين للجهاز الكنسي في 1994). ورغم هذا الثمن الباهظ، سواء كان ذلك بقرار سياسي في القمة أو بمبادرات ميدانية من أهالي الضحايا، كتب قرابة ثلاثين رجل دين كاثوليكي من الهوتو في

أغسطس/ آب 1994 رسالة إلى البابا في الفاتيكان يقولون فيها: «إن المجازر التي ارتكبت في رواندا هي نتيجة التحريض والمهرسلة التي مارستها الجبهة الوطنية الرواندية بحق الشعب الرواندي، بل نستطيع التأكيد أن عدد الضحايا المدنيين من الهوتو الذين قتلتهم الجبهة يتجاوز بكثير ضحايا المشاكل الإثنية من التوتسي». الفاتيكان كان يؤيد، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يصله من قمة المراتبية الكنسية الرواندية التي تشردت في المنافي بعد استلام الجبهة الوطنية الرواندية السلطة.

تميزت أحداث الإبادة الجماعية ليس فقط بتسليم أو إبعاد التوتسي الذين لجؤوا إلى الأديرة في خمس مناطق على الأقل من البلاد، بل بالمشاركة في القتل أو التسبب فيه. وإن كانت قائمة الهاربين والمحكومين ما زالت أقل من قائمة القتلى والمعتقلين، فإن التعامل مع هذا الملف ما زال تعاملًا قائمًا على عصبية التضامن. ولا شك بأن حالة القداسة حول ما يتعلق بالكنيسة تحول دون سبر كل جوانب هذا الملف، خاصة وأن عدة أطراف إفريقية تعول على الكنيسة كعنصر مصالحة وطنية في ظروف انعدام الثقة التي تعيشها البلاد.

### فشل الأمم المتحدة بشكل مفرج في التصدي للمأساة

في نوفمبر 1993، بدأت الأمم المتحدة بنشر قوات لحفظ السلام تتألف من 2500 جندي. وفي 21 نيسان/ أبريل 1994، وبعد بدء عمليات الإبادة الجماعية، قرر رئيس مجلس الأمن تخفيض عدد القوات المنتشرة إلى 270 جنديًا. وبالإضافة إلى ذلك، أحجمت عدة دول عن استخدام مصطلح «الإبادة الجماعية»، واستعمل مسئولون فرنسيون كذلك من الفاتيكان مصطلح «إبادات» ليضعوا في نفس السلة الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف الهوتو مع ما نال التوتسي من إبادة جماعية.. وذلك على ما يبدو

بسبب انعدام الإرادة في اتخاذ إجراءات لوقف عمليات القتل. وحتى بعد أن قرر مجلس الأمن اتخاذ إجراء في أواسط أيار/ مايو، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في رواندا لم تزود بالأفراد وغيرهم من الموارد اللازمة لإنجاح مهمتها. الولايات المتحدة لم تكن قد تحررت من عصاب الانسحاب الكارثي في الصومال، بريطانيا بدت وكأن الأمر خارج جغرافية الكومنولث والاهتمام البريطاني، الصين وروسيا تصرفتا وكأنهما من كوكب الزهرة. يمكن القول أن الشعب الرواندي قد كان وحيدا في مأساته. من هنا أصبحت رواندا، المثل الذي يعطى لفشل الأمم المتحدة في التحرك العاجل في ظل المجازر الجماعية. ولا شك بأن هذا الاختبار قد عزز من قوة كل المطالبين باستبدال الآليات الأمية بحلف شمال الأطلسي أو تحالفات مؤقتة في الموضوع والمكان على طريقة الإدارة الأمريكية في ظل حكم بوش-شيني. وقد دفعت مأساة دارفور ثمن الفشل الأممي هذا حيث لم تكن الدول الإفريقية في معظمها، متحمسة لتدويل القضية.

في نهاية القرن، ثمة أكثر من 260 ألف امرأة لا تحمل صدمة الاعتداء الجنسي والاعتصاب وحسب، بل معظمهم مصاب بالإيدز، حالات تشرد وغياب أفق حياة كريمة لأكثر من نصف مليون طفل، تيمم مبكر لكل أبناء المصابات بفيروس نقص المناعة الذاتية، عرج في الاقتصاد المحلي وقصور في التضامن الدولي، إضافة إلى 130 ألف معتقل من أشخاص تواجدوا في الوقت الخطأ في المكان الخطأ إلى قتلة تميزوا بالوحشية والعدوانية. هذه هي المعاني المباشرة للتعبة التمييزية والعدوانية في مجتمع، تتصور الجماعة الحاكمة فيه، أن إستئصال الآخر أفضل وسيلة للتكوين الذاتي للنحن.

في 1999، قال كوفي عنان، مسئول قوات حفظ السلام في رواندا سابقا وأمين عام الأمم المتحدة: «لا يستطيع أحد في مجلس الأمن أن يدعي بأنه لا يعرف ما كان يحصل في رواندا أثناء الإبادة الجماعية من أبريل إلى يوليو 1994». لا شك بأن لجنة تحقيق دولية مستقلة هي الشكل الأمثل لتحديد المسؤولية الدولية بعد تقليص صلاحيات المحكمة الدولية وشكلية لجنة المعلومات الفرنسية والطابع الرد فعلي للجنة التي شكلتها الحكومة الرواندية الحالية. لكن حتى فكرة لجنة تحقيق من منظمة بين حقوقية ذات مصداقية (المفوضية السامية لحقوق الإنسان مثلا) لن تقبل بها فرنسا وتحول دونها، أما أن يكلف البرلمان الأوروبي لجنة كهذه، فاللجان التي تشكلت لقضايا أخرى في الجزائر أو غيرها، لم تكن في مستوى طموح القضاء غير الحكومي لحقوق الإنسان. إذن متى سيكون ثمة هيئة دائمة للمواطنين في قضايا التحقيق والمحاسبة ولو بشكل رمزي؟ هذا ما نفتقر إليه اليوم، ولعل في بناء هيئة اعتبارية أخلاقية مدنية على الصعيد العالمي بعيدا عن هيمنة لوبيات الضغط المشوهة لهكذا فعاليات، ما يمكن أن يسمح بصوت جديد يغطي الفراغ الحقوقي والاعتباري الحالي، فحتى في حال عدم ثبوت الأدلة على تورط مباشر لفرنسا أو الكنيسة في تحضير الأرضية المنتجة للمجازر، أليس عدم تقديم المساعدة لشعب يتعرض للإبادة الجماعية جريمة في العرف والقانون الدوليين؟

## مراجع أساسية حول الإبادة الجماعية في رواندا

- AFRICAN RIGHTS, 1994, *Death, despair and defiance*.
- AFRICAN RIGHTS, 1998, *Rwanda, The Insurgency in the Northwest*.
- AFRICAN RIGHTS, 1995, *Rwanda, moins innocente qu'il n'y paraît. Quand les femmes deviennent des meurtrières*.
- AFRICAN RIGHTS, collection Témoin du génocide, Notamment le n°8 : *Résistance au génocide. Biseseo, avril-juin 1994*.
- AGIR ICI&SURVIE, *Rwanda : depuis le 7 avril 1994, la France choisit le camp du génocide*, L'Harmattan, novembre 1996.
- AGOSTINI Nicolas, *La pensée politique des génocidaires Hutus*, L'Harmattan, 2006
- AMSELLE Jean-Loup et Élikia Mbokolo (directeur), 1985, *Au cœur de l'ethnie*, La Découverte, Paris.
- BA Mehdi, *Rwanda, un génocide français*, L'Esprit Frappeur n° 4, 1997.
- BAILLETTE Frédéric, 2000, *Figures du corps, ethnicité et génocide au Rwanda*, Fictions de l'étranger, Printemps 2000, *Quasimodo*, Paris.
- BIZIMANA Jean Damascène, *L'Église et le génocide au Rwanda : Les pères blancs et le négationnisme*, L'Harmattan, 2001.
- BRAECKMAN Colette, *Rwanda. Histoire d'un génocide*, Fayard, 1994.
- BÜHRER Michel, *Rwanda, Mémoire d'un génocide*. Le cherche Midi/Unesco , 1996.
- CHRETIEN Jean-Pierre (directeur), *Rwanda. Les médias du génocide*, Karthala, 1997, Paris.
- CHRETIEN Jean-Pierre, *Le défi de l'ethnisme. Rwanda et Burundi :1990-1996*, Karthala, Paris, 1997.

- CHRETIEN Jean-Pierre, *L'Afrique des Grands Lacs : deux mille ans d'histoire*, Aubier, 2000.
- DESTHEXE Alain, *Rwanda : essai sur le génocide*, Complexes, 1994.
- DESFORGES Alison, *Aucun témoin de doit survivre. Le génocide au Rwanda*, Karthala, 1999.
- ESSOUNGOU André-Michel, *Justice à Arusha*, L'Harmattan, 2006.
- FRANCHE Dominique, *Rwanda : généalogie d'un génocide*, Les mille et une nuits, 1997.
- FRANCHE Dominique, 1997, *Rwanda. Généalogie du génocide rwandais. Hutu et Tutsi : Gaulois et Francs*, Les Temps modernes, n°582 (1-58).
- GAHAMA Joseph, 1989, *Jeu ethnique, idéologie missionnaire et politique coloniale. Le cas du Burundi*, in *Les ethnies ont une histoire*, Karthala, Paris.
- Golias, n°48/49, 1996, *Rwanda : L'honneur perdu des missionnaires*.
- GOUREVITCH Philippe, *We wish to inform you that tomorrow we will be killed with our families. Stories from Rwanda*, Picador, London, 1998.
- GOUREVITCH Philippe, *Nous avons le plaisir de vous informer que demain nous serons tués avec nos familles Chroniques rwandaises*, Denoël Impact, 1999.
- GOUTEUX Jean-Paul, *Un génocide secret d'État : la France et le Rwanda, 1990-1997*, Éditions Sociales, 1998.
- GOUTEUX Jean-Paul, *Le Monde, un contre-pouvoir ? Désinformation et manipulation sur le génocide rwandais*, L'Esprit Frappeur, 1999.
- GOUTEUX Jean-Paul, *Un génocide sans importance : La françafrique au Rwanda*, Tahin Party, 2001. 2<sup>ème</sup> éditions 2007.

- GOUTEUX Jean-Paul, *La nuit Rwandaise : l'implication française dans le dernier génocide du XX siècle*, Izuba Éditions avec l'Esprit Frappeur, 2002.
- GOUTEUX Jean-Paul, *Ruanda: Un genocidio senza importanza. Il ruolo della chiesa cattolica e della Francia*, traduction de Daniela Raspollini & Alfonso Nicolazzi, La Coop. Tipolitographica, Carrara, 2005
- HATZFELD Jean, *Dans le nu de la vie : récits des marais rwandais*, Seuil (Point), 2000.
- HATZFELD Jean, *Une saison de machette*, Seuil (Fiction et Cie), 2003.
- HEUSCH Luc de, *Le Rwanda et la civilisation interlacustre*, Bruxelles, Institut de sociologie, 1966.
- HOGARD Jacques, *Les larmes de l'honneur*, Hugo doc. 2005
- JORDANE Bertrand, *Rwanda. Le piège de l'histoire : l'opposition démocratique avant le génocide (1990-1994)*, Karthala, 2000.
- KAMANZI N., *Du génocide à la défaite*, Édition Rebero, Kigali (non daté).
- KAYIMAHE Vénuste, *France-Rwanda : Les coulisses d'un génocide, témoignage d'un rescapé*, Dagorno, 2002.
- KROP Pascal, *Le génocide franco-africain. Faut-il juger les Mitterrand ?*, Jean Claude Lattès, 1994.
- MALAGARDIS Maria & SANNER Pierre-Laurent, *Rwanda, le jour d'après. Récits et témoignages au lendemain du génocide*. Somogy/médecins du Monde. 1995.
- MERMET Daniel, *Là-bas si j'y suis, carnets de routes*, La Découverte Pocket-France Inter, 1999.
- MOREL Jacques, *Calendrier des crimes de la France outre-mer*, L'Esprit Frappeur, 2001.
- MUKAGASANA Yolande, *N'aie pas peur de savoir*, Robert Laffont, 1999.

- MUKAGASANA Yolande, *La mort ne veut pas de moi*, Fixot, Paris, 1997.
- MUKAGASANA Yolande, *Les blessures du silence, témoignages du génocide au Rwanda*, Actes Sud, 2001.
- QUÉMÉNER Jean-Marie - BOUVET Éric, *Femmes du Rwanda*, Catleya éditions, 1999.
- PRUNIER Gérard, *Rwanda, 1959-1996 : histoire d'un génocide*, Dagorno, 1997.
- de la PRADELLE Géraud, *Imprescriptible: L'implication française dans le génocide tutsi portée devant les tribunaux*, Les Arènes, 2005.
- RICHARD Pierre-Olivier, *Casques bleus, sang noir*, EPO, Bruxelles, 1997.
- RURANGWA Révérien, *Génocidé, J'ai Lu*, 2006.
- RUTEMBESA Faustin, KAREGEYE Jean-Pierre et RUTAYISIRE Paul, *Rwanda. L'Église catholique à l'épreuve du génocide*. Éditions Africana, Canada, 2000.
- RUTAZIBWA Privat, *Espérance pour mon peuple*, Rebero, Kigali, 1995.
- SAUR Louis, *Influences parallèles. L'internationale démocrate chrétienne au Rwanda*, Bruxelles, Éd. Luc Pire, 1998.
- SEBASONI Servilien, *Les origines du Rwanda*. L'Harmattan, 2000.
- SEMUJANGA, *Récits fondateurs du drame rwandais. Discours social, idéologies et stéréotypes*, L'harmattan, Paris, 1998.
- SITBON Michel, *Un génocide sur la conscience*, L'Esprit Frappeur, 1998.
- STASSEN, Déogratias, *Aire Libre*, 2000.
- St EXUPERY Patrick de, *L'inavouable, la France au Rwanda*, Les Arènes, 2004.
- TERNON Yves, *L'État criminel, Les génocides au XX siècle*, Paris, Le Seuil, 1994.

## الإبادة الجماعية في رواندا، بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة

- VERSCHAVE François-Xavier, *Complicité de génocide ? La politique de la France au Rwanda*, La Découverte, 1994.

- VERSCHAVE François-Xavier, *La Françafrique*, Stock, 1998.

- VERSCHAVE François-Xavier, *Noir silence*, Les arènes, 2000.

- WILLAME Jean-Claude, *Aux sources de l'hécatombe rwandaise*, L'Harmattan/Cedaf,, Paris, 1995.

- WILLAME Jean-Claude, *Les Belges au Rwanda. Le parcours de la honte*, Éd. Complexe/GRIP, 1997.

Rapports officiels:

-Rapport de la Commission d'enquête parlementaire du Sénat de Belgique sur les événements du Rwanda - décembre 1997

-Rapport de la Commission d'enquête parlementaire française sur les opérations militaires au Rwanda entre 1990 et 1994 - décembre 1998

-Rapport de l'Organisation de l'unité africaine (OUA) sur le génocide au Rwanda - juillet 2000

Autres rapports :

-Rwanda, Violations massives et systématiques des droits de l'Homme depuis le 1<sup>er</sup> Oct.1990, FIDH, AW,UIDHP,CIDPDD, Février 1993

-Rapport de la Commission d'enquête citoyenne (CEC) sur le rôle de la France dans le génocide des Tutsi au Rwanda en 1994 *,L'Etat français et le génocide au Rwanda, Quand l'horreur nous prend au visage*, Karthala, 2005.

-Rwanda : Des documents donnent un éclairage nouveau sur la planification du génocide [HRW - avril 2006]

قسم هام من الدراسة نشر في الجزيرة نت 06 /12 /2007



## المواطن الحديث

ليس من السهل حصر مصطلح اكتسب بعدا عالميا في إطار ثقافي وإقليمي محدد. فهذا الأمر يتطلب إِبصاراً جملة عوامل التأثير المتبادل والتفاعل بين الخاص والعام كما يتطلب إعطاء صورة ما عن تلك القنوات الخارجية التي غدت الثقافة المحلية والمؤسسات المحلية والتحقيق الدائم في ميكانيزمات الاستمرارية والانقطاع عبر التاريخ وثنائية الصراع الاحتواء في العلاقة بين الداخلي والخارجي.

وتزداد صعوبة الأمر عندما يتعلق بالمواطنة، أي بمحدد أساسي لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بين المؤسسة والفرد، بين جدلية إعادة بناء الوجود السياسي والمدني ودور الفضاء غير الحكومي فيه.

لقد نشأ مفهوم المواطنة ضمن السيرورة التاريخية للتطور السلبي للحقوق. وهو كالأبوية أعطى حقوقا للبعض وحرّم البعض الآخر من هذه الحقوق.

ورغم كون المواطنين في أثينا وقرطاجة مازالوا أقلية بالنسبة لمجموع السكان في دول المدينة، فقد أتاح مفهوم المواطنة لهؤلاء الرجال الأحرار فرصة المشاركة الواسعة في العمل العام المدني والسياسي لكون العبيد يقومون بالأساسي في حقول الإنتاج المادي.

الأمر الذي منح كلمة المواطن صورتها الإيجابية في منظومة القيم باعتباره الشخص المهتم بالشؤون العامة والمخلص لهموم المدينة. لا نستغرب في وضع كهذا هزلة كلمة مثل الاجتماعي مقابل كلمة كاملة الحضور هي

السياسي. فالثقافة اليونانية «لم تكن نتاج البرابرة والعبيد»، بل المواطنين الأحرار الذين يملكون القدرة على الفعل السياسي.

شهدت روما ولادة دينامية جديدة باتساع مفهوم المواطنة ليشمل العامة Plebeians وبعد ذلك الشعوب الأخرى في الإمبراطورية الرومانية، الأمر الذي رافقه منطقيًا تكامل أكبر للسياسي مع الاجتماعي.

ومع الزمن أصبح مفهوم المواطنة يتجه أكثر إلى الحماية في ظل القانون منه إلى المشاركة الفعالة في تشريع وتطبيق هذا القانون. ومع صيرورة الاندماج السياسي كسمة ولاء في الإمبراطورية وليس فقط المشاركة في الحياة السياسية والعامة، أعطى الإمبراطور كاراكلا في عام 212 وضعًا قانونيًا للمواطنة يشمل عددًا كبيرًا من السكان وإن استمر استثناء الطبقات الأفقر والعبيد والنساء.

ارتبط مفهوم المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي نظريًا بالاعتقاد وعمليًا بعدة عوامل منها تكوين السلطة والجيش. وقد بقي المفهوم التاريخي للمواطنة بهذا المعنى متفاوتًا سواء بين الأفراد الأحرار الذكور أو بين الأحرار والعبيد، المؤمنين وغير المؤمنين، النساء والرجال.

إضافة لأشكال العصبية المتكونة حول الخلافة. وبهذا المعنى كان هذا المفهوم في واقع الأمر حصيلة اجتهادات دنيوية في ثوب ديني، وقد ارتبط في الذاكرة التاريخية بجملة حقوق وامتيازات.

تاريخ الحضارات	الحضارة الإسلامية	الحضارة الغربية	نحو العالمية
حق الحياة وسلامة الكائن البشري	تكريم الإنسان	من التسامح للديمقراطية	الحقوق متكاملة
الحرية والمساواة	إقامة العدل	الحق في الملكية وفصل السلطات	كل الحقوق للجميع
التسامح والتضامن	نشأة الحق التعاقدى	الحقوق المدنية	الحقوق مشروع غير منجز

بعد سنوات كادت الكلمة فيها تنقرض من الأدبيات الأوروبية، بدأت عملية إعادة التفاعل مع التراثين اليوناني والروماني في إيطاليا مع ماركيافي (1469-1527) وفي إنجلترا مع جيمس هارينغتون وجون ميلتون في منتصف القرن السابع عشر وقد تركا أثرهما في الثورة الأمريكية وبشكل خاص ما عرف بالهارينغتونية الجديدة.

وفي القرن الثامن عشر شكلت المواطنة موضوع نقاش في غاية الشراء في فرنسا، وفي حين تعرّف موسوعة ديدرو في 1753 المواطن بكونه «عضو في المجتمع» يحدد قاموس تريفو في 1771 الكلمة بالقول «تعبير ذو علاقة بالمجتمع السياسي».

وفي العقد الاجتماعي (1762) يربط جان جاك روسو المفهوم بمعنى السيادة والطاعة للنفس أولاً، التحرر من دور الرعية وتمتع الأفراد بالحكم الذاتي.

هذا التعريف وأطروحات روسو سيفتحا المجال إلى محاولة ربط التقاليد الجمهورية بالتعاقدية الحديثة وهو يشير بالبنان إلى المشكلة الرئيسية التي تطرحها ثنائية الحرية والمساواة.

بتعبير آخر، حالة التناقض بين الموارد العامة والمصالح الخاصة. ويمكن القول بوجود اتجاه عام عند العديد من المفكرين والسياسيين في القرن الثامن عشر إلى عدم اعتبار المواطنة حقا طبيعيا، ولكن بنفس الوقت عدم اعتبارها ضد الطبيعة. فيما يختصره البعض باعتبارها طبيعة ثانية.

ومع الثورة الفرنسية جرى تحميل المفهوم شحنة مثالية أساسية تنطلق من اعتبار حامل الحقوق المدنية والسياسية العنصر النووي المكون للأمة: ارتبط المفهوم بالجمهورية باعتبار أن الهوية الجماعية التي تشكل من مجموع المواطنين وحدها تملك السيادة داخل الدولة.

لم يميز إعلان حقوق الإنسان والمواطن بين الإنسان والمواطن، ولكن الفكر السائد في 1789 استمر يصنف التصويت وظيفه أكثر منه حقا، وعلينا انتظار 1793 لإقرار فكرة أن المواطن هو كل رجل بلغ 21 سنة وهو بالضرورة ناخب.

مع تعزيز لتعريف للمواطن عند دستوريي 1793 باعتباره الوطني والسياسي في الممارسة، أي التأكيد على المواطنة كفعل أكثر منها صفة.

الأمر الذي أصل لفارق أساسي بين الكتابات الأنجلو ساكسونية حيث تتوافق المواطنة مع الجنسية إلى حد كبير، والكتابات الفرانكوفونية التي تؤكد على ارتباط المواطنة بالمشاركة الفعلية في الحياة العامة ومشكلات المجتمع.

في 1793 أيضا، حدد «عمانوئيل كانت» المواطنة بامتلاك الحقوق المدنية التي يضمنها وضع البرجوازية، فقط سيد القرار وغير التابع اقتصاديا يمكن

اعتباره مواطناً حراً، فالاستقلال الاقتصادي يمنح المواطنة ويستثنى من هذه القاعدة النساء والأطفال.

كان كوندورسييه من قلائد الفلاسفة السياسيين الذين تبنا حق المرأة في المواطنة الكاملة، إلا أنه جبن عن طرح ذلك في المعارك السياسية التي خاضها.

في حين أصدرت أولمب دوغوج «إعلان حقوق المرأة والمواطنة» في 1791 الذي يؤكد على حق المرأة الكامل في المواطنة. دوغوج ستدفع ثمن مواقفها أمام المقصلة في 3 نوفمبر 1793.

لم يتوقف الفكر السياسي الهيجلي عند تعارض ممكن بين «المواطنة» و«الجنسية»، بل أكد من جهة على القبول الإيجابي والفاعل للمدينة كإطار للحياة الأخلاقية الفعلية ومن جهة ثانية حذر من انكفاء الفكر على نفسه، هذا الانكفاء الذي يشكل خطراً مدمراً للمدينة عبر التقييم الإيجابي لداخلية التفكير.

المواطن عند كارل ماركس (1818-1883) هو الموضوع «المجرد» - غير الواقعي في تاريخ غير طبيعي. إن التقاطع بين المواطن والحرية (الحقوق السياسية والمدنية) كان يعيد النقاش حول المساواة (الطبيعية عند البعض، الثقافية عند البعض الآخر) وبقدر ما نال المواطن حقه الكامل في التصرف «بشخصه وملكيته» حسب تعبير Sieyès، كلما ابتعد عن تلك الصورة التي رسمها رواد الاشتراكية من السان كيلوت إلى ماركس.

من هنا نجد عند أوين وسان سيمون أيضاً نقداً «للوهم السياسي ولأفكار حقوق الإنسان» يقوم على ضرورة تحقيق برنامج اجتماعي كشرط للانعتاق الإنساني مع نقد صارم لإطلاق حق الملكية.



كلما تعمق المرء في دراسة التجريبتين الفرنسية والأميركية، كلما شارك جاك زيلبربرج قوله «الممر من الحقيقة إلى النسبية يؤدي بنا، في نظم المعرفة الحرة والعقلانية إلى مبدأ الشك الذي يستجوب باسم الحكمة البناء الاجتماعي لحقل المواطنة، إن كانت المواطنة، بالنسبة للإنسان الممارس هي مساعد دولة القانون والديمقراطية التعددية ونقطة ارتكاز في انتظام الحقل الوطني، فهي بالنسبة للباحث، مصطلح تعسفي، متفرد، مثالي النمط، يهدف تحديدا إلى وضع ديكور لطيف لمشاريع سياسية مختلفة ولأنظمة سياسية متعددة».

سجلت الحقبة الاستعمارية عصر انحدار مفهوم المواطنة. فقد حلّ المحتل محل المواطن، وراكم الامتيازات على حساب الشعوب المحتلة التي لا يتمتع أفرادها بأي وضع قانوني حقوقي. خلال عقود من الزمن كانت الجزائر مثلا فرنسية، دون أن يكون للجزائري صفة المواطن.

وتمت الفرنسية بشكل طائفي وعنصري من قبل دولة علمانية (جرى إعطاء الجنسية لكل اليهود الجزائريين في 1889 في حين كان يطلب من الجزائري أن يعلن انسلاخه عن الإسلام ليحصل على الجنسية).

لم تستطع التجربة السوفياتية أنسنة حقوق المواطنين ودمقرطتها. كذلك أفقدت دكتاتوريات بلدان الجنوب المفهوم معانيه السياسية والمدنية. وفي حين يتسع نقاش المواطنة ليشمل توفير الشروط الأساسية للمجتمع المدني والديمقراطية لا يتورع العديد من طرح سؤال هام: إن كان المواطن هو دافع الضرائب في نشأة المجتمع الرأسمالي، فهل هو المستهلك في عصر العولمة؟ صحيح أنه في الدول المستبدة وداخل الكنائس، لا نعرش على المصطلح الحر «المواطن» كما لا يوجد المصطلح المثير للجدل «المثقف»، وصحيح أيضا أن الثورة الفرنسية قد وضعت في لحظة تاريخية حاسمة وجهها لوجه الحق الإلهي والحق المواطني، وصحيح أن خبرة الثورة الفرنسية قد طرحت المواطن ككائن حقوقي.

ولكن حقه هذا المعلن طبيعيا يتميز بمرونة ذات حدين وغلبة للسياسي بالمعنى التنفيذي على الحقوقي بالمعنى القضائي، ففي تعبيره الحر لم يصبح الإنسان بعد نقطة الانطلاق ونقطة الوصول في مجمل تعبيرات المواطنة الغربية محافظة كانت أو ثورية بل يبقى تعبيرا وسيطا.

وقد تقاسمت أميركا مع فرنسا عملية تجديد معركة المواطنة بدون البعد الرمزي للتجربة الفرنسية: فهي لم تواجه عسف الكنيسة الكاثوليكية ولم تعرف الملكية المطلقة ولم تجعل من العلمانية برنامجا سياسيا.

وفي الحالتين، تمزج الوقائع التفاؤل الأيديولوجي للآباء المؤسسين في القرن الثامن عشر في فرنسا حيث تأخر فصل الدين عن الدولة قرنا آخر تأرجحت فيه فرنسا بين حقب الرعب والبونابرتية والملكية، وفي أميركا حيث أسست العبودية والحرب الأهلية والتمييز العنصري مع الدستور أمبراطورية الورقة الخضراء (الدولار) التي كتب عليها بكل فظاعة: بالله نؤمن.

يصعب مشاطرة القائلين بأن المواطنة الحقوقية نادرا ما تكون تطوعية، وأن وضعها السياسي موضع الاعتبار هو محصلة جهد أقلية في الحياة اليومية. ففي روتين الأوضاع العادية والأزمات، قلما تبادل الأغلبية وتضع موضع الشك ما يعود عليها بالفائدة الاسمية، ونادرا ما كانت من الشهامة بحيث تلقي بهذا الامتياز من النافذة. إن إيقاف الانحسار الحقوقي في قوانين الجنسية واحترام الأشخاص في فرنسا لم يكن ابن حركة سياسية ومطلبية هامة بل مجموعة صغيرة من المحرومين من الأوراق من الأفارقة أرادوا أن يقولوا في صرخة شبه يائسة إنه في فرنسا العلمانية حيث لم يعد يحترم حق اللجوء تصبح الكنيسة، أي النظام القديم في الوعي الجماعي.

حركة الفنانين والمثقفين ضد المبالغة في إهانة الضيف الأجنبي هي التي فرملت تراكم قوانين العسف المحافظة. لكن ألا تضع الحرب على الإرهاب كل منجزات المواطن الحديث على بساط البحث؟ ألم تضع الضرورات الأمنية مفهوم المواطن من جديد في مواجهة مع الأسمر والأسود والملتحي والمحجبة؟

في دولة تعددية معاصرة، يتداخل في الواقع مفهوم الجنسية والمواطنة إلى حد إمكان اختزال كل منهما بإمكانية التقاسم الروتيني مع الطبقة السياسية للاختيار غير العنيف لمكوناتها والقيام بشكل استثنائي بدور الحكم لحل صراعاتها. وهناك أسئلة تطرح نفسها في إشكالية المواطنة مثل:

- كيف يمكن للتفريد المتصاعد لمفهوم المواطنة السياسي أن يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الجماعة والمصالح العامة للجماعات والأفراد بما فيه حقوقهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية؟

- كيف يمكن لمفهوم المواطنة أن يخلق الانسجام السكاني لمجموع المقيمين في وحدة سياسية دون أن يلغي ذلك الطابع المتعدد الثقافات والمتعدد القوميات لهذه الوحدة السياسية؟

في هاجس بلورة «مواطنة جديدة» لا مناط عنها ونحن نعاني التسلط بأشكال تجعل من المواطنة بأكثر تعبيراتها اختزالا حلما لكل شخص في مجتمعاتنا. لم تكن المواطنة يوما ابنة نص مكتوب، ومن هنا الإصرار على موضوعه كل إنسان مواطن لأن المؤشر النظري والأخلاقي والحقوقى الوحيد المشترك في غياب المشتركات هو ارتقاء البشرية في حدودها الراهنة وتكويناتها السياسية إلى مستوى الحقوق الاسمية الموحدة للبشر، بتعبير آخر، صيرورة كل الأشخاص مواطنين.

إن تحقق حلم كهذا يشكل دون شك ثورة تفوق في أبعادها الحضارية بكثير الثورة الفرنسية التي انطلقت من اليومي وممارسات السلطة لتعلن عن عالميتها، والحضارة الغربية التي لم تنجح بعد في وضع الإنسان في مكان يليق به في اقتصاد السوق. من هنا ضرورة وجود شبكة إنتاجية مدنية عالمية ليس فقط لحماية المجتمعات الصغيرة المغلوبة على أمرها، بل أيضا الفرد المحاصر بأشكال غير حصرية في كل مكان.

إن نقد تعبيرات المواطنة الموجودة يسمح لنا أيضا بالتفكيك الضروري لأشكال الظلم المتسترة وراء تعبيرات كاريكاتيرية للشرعية تنال احترامها لمجرد وجود سلطة عسكرية اقتصادية فائقة أو تواطؤ ثقافي وسياسي عالمي يوجب هكذا احترام.



## الدولة المدنية أم الدولة الأمنية ؟

### مشاريع التغيير بين امتيازات الحاكم وطموحات المحكوم

مداخلة أنجزت للملتقى عمان لمنظمات المجتمع المدني (نوفمبر 2006)

اسمحو لي أولاً أن أشكر «ملتقى عمان لمنظمات المجتمع المدني المناهضة للهيمنة» مرتين:

الأولى على هذه المبادرة الهامة والدعوة الكريمة التي حال دون وجودي معكم التزام تعهدت به قبلاً لمراقبة الانتخابات الرئاسية في فنزويلا ومحضر عني مشكوراً صديقي ناصر الغزالي.

الثانية: لاختياركم لمداخلتي موضوعاً يدور حول كلمتين غير مستوردتين بالمعنى الذي نتحدث بهما فيه. فالدولة الأمنية برأبي هي إحدى المقومات الأساسية لمنظومة السلطة التسلطية العربية بتعبيراتها المختلفة. جمهورية أو جماهيرية، ملكية أو جملكية. أما الدولة المدنية، بالمعنى الذي ندافع عنه كحقوقيين وديمقراطيين، فهي دولة السلم الأهلي والاستقطاب المجتمعي، الدولة القادرة على إعادة المجتمع للفعل السياسي والشأن العام، الدولة التي ترفض بطبيعتها احتكار السلطة أو استئصال الآخر. أي التي تقرأ في مدنية الدولة علمانية أحزاب سياسية والطابع الديني لأحزاب أخرى بأن، البصمات المنيرة في الماضي وإبداعات الحاضر، بكلمة الرد الأكثر تماسكا

بالمعنى التاريخي والعقلاني ليس فقط على الدولة الأمنية وإنما على تحديات الحقبة التي نعيش. وفي الحالتين، نحن أمام عملية استنباط ضرورية لتعاريف محلية غير مستوردة أحدها تعبير عن واقع بائس قائم والثاني طموح غير مستحيل، ممكن التحقيق للخروج من المستنقع الراكد الراهن.

### في الدولة الأمنية

انتقلت فكرة الدولة الحديثة بالحكم من المطلق إلى النسبي ومن حقوق الكنيسة والملوك إلى حقوق الأشخاص وبناء المؤسسات. إلا أن هذه النسبية نفسها هي التي جعلتها تحمل في سويدائها فكرة الأمن إلى جانب فكرة السيادة ومبدأ الضرورة إلى جانب العقد الاجتماعي والاستثناء الضروري لحماية الدولة في الأزمات. لذا لا يستغرب في هذا المزيج المتناقض أن لا تكون دولة القانون وحدها وليدة الأنموذج الأوروبي بل الدولة الشمولية أيضا. ولا شك بأن إعادة نسخ حتى لا نقول مسخ هذه الدولة عربيا، في ظروف غير تاريخية، وأوضاع تبعية سياسية واقتصادية، وتكوينات مفصلة حسب اقتراحات موظفين في الإدارة الاستعمارية، قد وفر مجتمعا الأرضية الصالحة للجنوح الشمولي والتسلطي باسم التحرر الوطني حيناً، الوحدة القومية أو الاشتراكية أحيانا أخرى. في حين لم تحتج النظم الملكية التقليدية لأي غطاء ثوري تبرر به بناء ترسانة قمعها الداخلية اللهم إلا الحديث عن حماية المجتمع والدين والتقاليد من غزو الآخر الشرير بالضرورة.

وسواء كان مثلنا في المملكتين الأكبر (السعودية والمغرب) أو الجمهوريات الإيديولوجية (مصر وسورية والعراق) فقد شهدت الستينيات بلورة متدرجة لما يمكن تسميته الدولة التسلطية الأمنية عبر إجراءات مشتركة رغم اختلاف البرنامج السياسي والقوى الاجتماعية الحاملة له

- تعززت فكرة التجمع المصلحي الحاكم باستعارة تعبير ماكس فيبر الذي يركز القرارات في يد «مجموعة ثقة» بالمعنى العصبي الخلدوني للكلمة (سواء كان الانتماء للعائلة أو المصاهرة أو الطائفة أو المنطقة الجغرافية أو الشلة العسكرية الأمنية بحيث تحل العلاقة العضوية للولاء مكان الكفاءة والعلاقة المدنية. مع مركزة القرار في يد شخص واحد ملكا كان أم رئيسا.

- إضعاف مؤسسات الدولة وضرب فكرة فصل السلطات. حيث من الضروري أن يرضخ المواطن لمبدأ السلطان والرعية لا أن يخوض في منطق الدولة الراعية للمواطنة، أن يتعزز لديه فكرة الواجب والطاعة لا فكرة الحق والمبادرة والمشاركة. بحيث تصبح ثقافة الخوف جزءا من فكرة جهنمية محصلتها إبعاد الناس عن قضايا المجتمع والحياة باعتبار هذا الابتعاد الترهيبى والقسري يشكل عنصر أمان للحاكم واطمئنان عند المحكوم.

- إلغاء واقعة السلطة الرابعة باعتبار الإعلام، كالعنف، موضوع يبتكره الحاكم

- محاصرة فرص تشكل منظمات أهلية في المجتمع عبر قيود قانونية وأمنية ومضايقات منهجية وعند نشوء هذه الظاهرة تحويل المنظمات الشعبية لأقمار تدور في فلك الحزب القائد أو المجموعة الحاكمة

- تشكيل وحدات خاصة في الجيش والأمن مهمتها ضمان استمرار الأوضاع وأخيرا،

- تنظيم عملية صناعة النخب المسموح لها بممارسة السلطة.  
بناء الأسس المادية للدولة الأمنية يعني دخول ما يمكن تسميته «الأمن السياسي» كعنصر أساسي في صناعة السياسة الداخلية وتحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وبناء شبكة التحالفات والعداوات الإقليمية

والدولية والإمساك بكل مفصل الكلمتين الأكثر محورية في الفضاء الأمني: الفساد والاستبداد.

### الأمن السياسي

الدولة الأمنية تحكمها أجهزة الأمن، الشرطة، والأمن المركزي، ومباحث أمن الدولة، والمخابرات العامة، باسم الأمن القومي أو الأمن الاجتماعي أو النظام العام. هي عملية اختزال للدولة في سلطة التسلط وصيرورة التجمع المصلحي الحاكم مصدر السلطات ومنظم حياة البشر من مؤسسات إدارة الدولة، والمجالس النيابية، والقضاء، والجامعات، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات الأهلية، والصحافة الحكومية بل والمعارضة، والمسيرات السلمية، وكل تعبير حر عن الرأي أو تحرك شعبي لمطالبة بحق. في «كنت وحيدا في القرية» كتب الشاعر المصري حسن طلب في هذه الدولة يقول:

والدولة - تلك القاصر -

تفتك بالحشرات نهاراً

وتعود إذا جُنَّ الليل فتحتضن اليرقة

لتداهمنا في الصبح عقولٌ نافقةٌ

وجلود دبقة

في الصحف السيارة أقلام بلحي وجلايب

وفي التلفزيون غرابيبٌ ومرترقة....» هناك تكثيف هام للباحث حسن حنفي لما نسميه انبثاق الأمن السياسي في الدولة الأمنية حين يقول: «يعنى الأمن في الدولة الأمنية أمن النظام وليس الأمن القومي، الأمن السياسي وليس الأمن الاقتصادي، أمن الحكم وليس أمن البلاد. الأمن هو الذى أجيل عودة العلاقات بين مصر وإيران، بالرغم مما يفرضه الأمن القومي في

مصر بعودة العلاقات في مواجهة الكيان الصهيوني والهجمة الجديدة من الاستعمار على الوطن العربي من القطب الأوحده في العالم. وهو الذي فرض السلام المنفرد مع إسرائيل، والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، والتخفف من المسؤوليات القومية تجاه فلسطين والعراق، والتحلل من التضامن الإسلامي مع أفغانستان والشيشان وكشمير. وغياب الأمن في الداخل يذهب الأمن في الخارج كما صور فيلم الكرنك تعذيب في السجون بالسياط داخل المعتقلات، وقصف لمطارات مصر بطائرات العدو الإسرائيلي يوم 5 يونيو حزيران 1967. هو الأمن عن طريق عصا الأمن المركزي، والقنابل المسيلة للدموع في أيدي الشرطة. وعربات الأمن المركزي التي تحصد بالآلاف المصلين في المساجد الكبرى قبل الصلاة وبعدها، والأخذ بالشبهات عن طريق الضربات الوقائية. وهي حجة إسرائيل في العدوان على العرب في حروبها الأخيرة.

وكان الشعار من قبل الشرطة في خدمة الشعب وفي الواقع أصبح الشعب في خدمة الشرطة. ثم تحول إلى الشرطة والشعب في خدمة القانون، وفي الواقع أصبح الشعب والشرطة في خدمة السلطة».

الدولة الأمنية لها زعرانها وبلطجيتها ومنظماتها وأحزابها وصحافتها وإشاعاتها ووسائل تشويهها لصورة المواطن. وقد تعايشت الدولة الأمنية مع كل تقاليد المافيا ودفع الخوة والتطفل على النشاط الاقتصادي. إضافة إلى إدخالها تقليد الخطف السياسي لمعارضيه كما فعلت ليبيا والسعودية مثلا، أو إحياء أمجاد الاغتيال السياسي كما أبدعت به سورية والعراق، وأخيرا إنتاج المنظمات المسلحة الصغيرة التي تقوم بكل الأعمال الخسيسة التي يمكن أن يحاسب عليها رموز الدولة الأمنية خارج حدودها.. منظمات للابتزاز

والتحذير والترهيب والترغيب والتشويش وخلط الأوراق والصفقات غير المباشرة والمباشرة وتحويل الفساد من ظاهرة إلى منظومة (system).

التدخل الأمني في شؤون الناس يتجاوز مخيلة الشعراء. فرغم كل جهود بحاتة المعارضة السورية، بما فيهم كاتب الأسطر هذه، لرصد ما يراقب ويصادر من حقوق البشر، نشرت جريدة الثورة السورية، يوم الثلاثاء 10/5/2005، على صدر صفحتها الأولى خبراً عنوانه: إلغاء 67 حالة من الموافقة الأمنية المسبقة، نورده كاملاً لتلخيصه العقلية التفصيلية للسلطة الأمنية فيمل يتجاوز مخيلة الأديب والباحث:

علمت صحيفة «الثورة» أنه تم إلغاء الموافقة الأمنية المسبقة بشأن 67 حالة وفيما يلي قائمة تفصيلية بهذه الحالات.

1- منح تراخيص منشآت ومعامل، مطاعم، محال عامة للرعايا العرب والأجانب.

2- مواضيع مزاولة مهنة الطب البشري والصيدلة والتدريس للرعايا العرب والأجانب ضمن أراضي القطر.

3- البت في نقل أثاث منازل السوريين والعرب والأجانب المقيمين في القطر إلى خارجه.

4- تسجيل الطلبة العرب الفلسطينيين غير المسجلين في عداد اللاجئين بالقطر في الجامعات والمعاهد السورية وعند تخرجهم الموافقة على سحب وثائق التخرج.

5- فقدان وثائق السفر للعرب والأجانب ضمن القطر، حيث تتم الموافقة على السفر بموجب وثائق سفر مؤقتة صادرة عن سفارة بلدهم في القطر.

- 6- منح سمات مرور عبر أراضي القطر إلى البلدان المجاورة للرعايا العرب والأجانب إضافة إلى نقل جثمان متوفى لدفنه في مقابر القطر أو مرورا بأراضيه إلى البلدان المجاورة.
- مواضيع السماح لمندوبي السفارات العربية والأجنبية المعتمدة بالقطر لزيارة رعاياهم الموقوفين في سجن عدرا المركزي وكذلك الاستفسار عن بعض الأشخاص المفقودين من رعاياهم.
- 8- إجابة انتربول دمشق بالموافقة أو عدمها على تزويد مكاتب الانتربول العالمية فيما تطلبه حول بعض الأشخاص المطلوبين بقضايا مختلفة.
- 9- إجابة إدارة المخدرات بالموافقة أو عدمها على تزويد مكاتب الانتربول العالمية بالمعلومات عن بعض المتورطين بجرائم مخدرات.
- 10- التثبيت أو النقل أو الندب أو التعاقد لدى جميع جهات القطاع العام.
- 11- الإعادة للعمل بعد انتهاء إجازة الاستيداع واعتبار الشخص بحكم المستقيل والغياب، ما لم يكن الشخص موقوفا أو مكفوف اليد قبل الإعادة إلى العمل.
- 12- قبول الطلاب بالجامعات والمعاهد المتوسطة ومدارس التمريض.
- 13- التكليف بتدريس ساعات من خارج الملاك في محافظتي دمشق وريف دمشق.
- 14- وضع الطلاب تحت الإشراف للدراسة خارج القطر.
- 15- الإيفاد الداخلي والخارجي والاستفادة من المقاعد الدراسية في بعض البلدان العربية والأجنبية.
- 16- منح إذن بالإقامة خارج القطر بقصد الإقامة أو الزيارة لأسر العسكريين أو الموظفين المتوفين.

- 17- الإعفاء من رسم الخروج إلى تركيا للمواطنين السوريين من أصل لوائي لزيارة أقاربهم هناك.
- 18- معاملات منح إجازات سوق عامة بدلا من خاصة للرعايا العرب والأجانب ومن في حكمهم.
- 19- إعادة ارتباط بعض المفصولين من صفوف الحزب لدئ فرع جامعة دمشق.
- 20- الموافقة على إقامة الندوات الطبية والدعائية للتعريف بمنتجات الشركات.
- 21- تأسيس الجمعيات السكنية.
- 22- تثبيت أعضاء مجالس إدارة الجمعيات.
- 23- حضور مؤتمرات اقليمية بالخارج
- 24- اقامة معارض فنية او اسواق تجارية وأعراس جماعية سنوية للجمعيات.
- 25- تعيين مختير
- 26- تشكيل الهيئات الاختيارية.
- 27- تعيين مراقب خط سير
- 28- تجميع جزارين وعمال وسائقين للحج والعمرة.
- 29- تشكيل أمناء الأفواج للحجاج بالمحافظات.
- 30- طباعة النايلون للمنشآت الصناعية والبروشورات واللواصق التجارية للشركات.
- 31- ترخيص مكتب سياحي للحج والعمرة.
- 32- الترخيص لمكتب سياحة وسفر.
- 33- الترخيص لمكتب قطع تذاكر سفر.

## الدولة المدنية أم الدولة الأمنية ؟

- 34- الترخيص لمكتب عقاري.
- 35- الترخيص لمكتب بيع وشراء وتأجير سيارات.
- 36- الترخيص لمكتب تعقيب معاملات.
- 37- الترخيص لمكتب حوالات مالية.
- 38- الترخيص لمكتب شحن بضائع.
- 39- الترخيص لمدرسة تعليم وقيادة وإصلاح المركبات والآليات.
- 40- الترخيص لمعهد تدريب على الحرف والمهن.
- 41- الترخيص لجلسات الأطفال.
- 42- الترخيص لمحل بيع أجهزة بيع أجهزة الخلوي وصيانتها.
- 43- الترخيص لصالة بلياردو.
- 44- الترخيص لصالة بينغ بونغ.
- 45- الترخيص لصالة أفراح.
- 46- الموافقة على منح الترخيص لفندق.
- 47- الترخيص لألعاب كمبيوتر.
- 48- الترخيص لمقهى.
- 49- الترخيص لسيرك.
- 50- الترخيص لاستديو تصوير.
- 51- الترخيص لمصور جوال.
- 52- الترخيص لمنشأة صناعية للطباعة على الورق والكرتون.
- 53- الترخيص لكشك.
- 54- الترخيص لصالون حلاقة.
- 55- الترخيص لفيديو سي دي.
- 56- الترخيص لمطعم.

- 57- الترخيص لمحل لغاز البوتان.
- 58- الترخيص لمحل نوفوتيه.
- 59- الترخيص لمحل عصر ونية.
- 60- الترخيص لمحل بقالة.
- 61- الترخيص لفرن خبز.
- 62- الترخيص لفرن صفيحة ومعجنات.
- 63- الترخيص لمحل مشروبات روحية.
- 64- الترخيص لاستيراد قطع السيارات الحديثة والمستعملة.
- 65- الترخيص لمسبح.
- 66- الترخيص لبيع وشراء وتأجير الدراجات النارية.
- 67- الترخيص لمحطة محروقات).

هذه الدولة هي التي أقامت كل جدران الفصل بينها وبين المجتمع، التي تعتبر الحوار مع المعارضة ترفاً ليست مضطرة له، لم تكتشف من الحداثة إلا أسوأ صورها، أي أدوات القمع الحديثة والرقابة الفائقة وأخيراً القوانين الاستثنائية. لذا لم تطرح التيارات الديمقراطية العربية التغيير من خارجها إلا بعد أن أدخلت جسدها في قوقعة السلحفاة رافضة التفاعل مع الخارج. من هنا صعوبة مهمة الوطني المواطن، أي صاحب هم التغيير خارج الوصاية والهيمنة الخارجية، حيث يجد نفسه في صحراء حقبة قاحلة. من هنا ضرورة ابتكار كل وسائل التعبئة ليكون المجتمع الواسع حاضراً في مشروع التغيير وليس النخب وحسب.

## في الدولة المدنية

طموح الدولة المدنية ومشروعها ليس قديما في القاموس العربي. فقد غاب هذا التعبير مثله مثل تعبير المجتمع المدني لأكثر من ستين عاما عن الخطاب السياسي العربي. وقله من السياسيين من قرأ ترجمة كتاب جون لوك للعربية «في الحكم المدني» الذي صدر عام 1959. ومن السهل أن نجد دراسات وأبحاث عن الدولة الديمقراطية أو الديمقراطية الشعبية أو الليبرالية أو الاشتراكية بل والعلمانية فيما تقل المراجع عند هذا المصطلح. ويمكن القول أن فكرة الدولة المدنية التي دافعت شخصيا عنها لأول مرة في 1996 لمواجهة فكرتين وصلتا إلى حد التنافر والتصادم (الدولة الإسلامية والدولة العلمانية) لم اكتب عنها قبل ذلك. كنت يومئذ عائدا من بعثة تحقيق للجزائر رأيت فيها الدم الأهلي يسيل بين علمانية عسكرية استتصالية تعتبر نفسها أنقذت المجتمع الجزائري من «قيام دولة إسلامية أفغانية» فكانت النتيجة قرابة 200 ألف فقيد. كانت سورية قد عاشت المأساة نفسها بتهميش التيارات المدنية والديمقراطية في الصراع بين الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين وأمن السلطة وقواتها الخاصة. واحتاجت الحركة السياسية المعارضة لأكثر من 15 عاما لتستعيد حقها بالمبادرة. كان الحديث السياسي يخوض في سلام مدريد وأوسلو، في حين نعيش خطر الحرب الأهلية في ثلاث دول عربية على الأقل. الدولة المدنية كما اتفقنا يوم ذاك، وكنا مجموعة من المثقفين الإسلاميين والديمقراطيين، هي وضع الفضاء السياسي خارج القداسة. أي اعتبار أي برنامج سياسي أو مطلب للمجتمع قضية بشرية محضة مختلفة المراجع فالأساس كما قال رواد الثورة السورية الكبرى أن الدين لله والوطن للجميع. المصلح الإسلامي يعتبر الدولة المدنية من جوهر التزامه الديني

والتقدمي الناصري يعتبرها ابنة حركة التحرر في مرحلتها الجديدة الديمقراطية والاجتماعية، والشيوعي يسميها مشاركة للشعب في ممارسة السلطة وصناعة حاضره ومستقبله الخ. المفكرون الإسلاميون يجاهدون فكريا منذ سبعين عاما ضد العصبية العشائرية والنزعات الطائفية وروح الثأر والعنف المجاني وهي قيم مدنية أساسية. والعلمانيون الديمقراطيون يطالبون بدولة قانون وضمان حرية التجمع والتنظيم والتعبير وضمان حقوق الأشخاص بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أو انتمائهم. كرم الإسلام الإنسان دون تحديد وأسس القرآن الكريم لدولة العقد الاجتماعي عندما جعل من أهم صفات المؤمن احترام العهد والأمانة (البقرة 177، المؤمنون 8، والمعارج 32). الديانات السماوية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان أسست للمحاسبة في الفساد وفي الجرائم الجسيمة. وكما يذكرنا الياس مرقص، فحين تسقط الذمة (العهد، الدين، القانون، الضمير) يسقط كل شيء لذا يتابع بالقول: ليكن شعارنا الذمة العامة، الجميع للجميع، الكل للكل، الجميع لكل فرداً حق الناس.. دولة حقوق أساس، شرط الدولة الديمقراطية.

الدولة المدنية هي الانتقال من النموذج الفئوي الطارد لأغلبية مكونات النسيج المجتمعي إلى جعل أية أغلبية عديدة أو سياسية قوة جاذبة لباقي مكونات المجتمع. وليست هذه الصفة حالة مثالية بل حالة طبيعية متحققة الوجود في الدول التي تضمن أوليات الحقوق السياسية والمدنية كما هي مقررة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

الحق في المشاركة والحق في المراقبة والحق في الاحتجاج المدني، هذه الثلاثية تجعل التصورات المختلفة لممارسة السياسة قادرة على التعايش والفعل والدخول كقوة في التاريخ والجغرافيا والخروج من دور البطن الرخو الذي صار سمة الدول العربية بامتياز.

لقد أفقدتنا الدولة الأمنية مفهوم سيادة الأشخاص فغاب عنها مفهوم سيادة الدولة. ولا شك بأن العودة إلى حالة سيادة نسبية متفاعلة وإيجابية مع عالم متداخل تحتاج لسيادة كل شخص وحق كل تجمع بالتعبير عن نفسه في رفض مبدئي للخيانة والتكفير والحظر كوسائل يومية لممارسة عملية تصفية الخصوم. فعودة الأفراد إلى المشاركة في الشأن العام، أي صيرورتهم هوية عاقلة وكيان فاعل وروح إيجابية تحتاج لكسر دول الخوف وقبول فكرة مركزية أصبحت مع التجربة العراقية لا تحتاج لبرهان: المركب الوطني يحتاج لكل النسيج الوطني والجسم الغريب عامل هدم إلا إذا تحجم دوره وانحسر في كاليات لوجود سياسي واقتصادي محلي متماسك في ذاته ومن أجل ذاته.

هل يمكن أن يكون لمقومات الدولة الأمنية البشرية دورا في صناعة الدولة المدنية أم أن هناك قطيعة كاملة بين هذه وتلك؟

لا بد من تحديد التخوم بين المعلم في مدرسة حكومية وضابط الأمن في مؤسسة قمعية، بين من يحرص على الدفاع عن المجتمع وبين من يعتبر واجبه حماية السلطة من المجتمع. الأنموذج الموريتاني أعطى إمكانية حدوث تحولات وتمزقات مؤلمة للدولة الأمنية من داخلها. ألم يكن هذا حال الأنموذج السوفييتي أيضا؟ من هنا ضرورة القطيعة مع المدرسة والنهج والممارسة الأمنية لا مع مكونات الدولة، مع الفاسد لا مع من اعتبر الدولة للجمع وأخلص في مؤسساتها، مع القامع، وليس مع الضابط الذي رهن نفسه لتحسين معارفه العلمية والعسكرية خدمة للوطن..

لقد مات الكيان السياسي الأمني في العقول وفي القلوب، ومن الضروري توظيف كل الطاقات الوطنية لاستبداله بدولة مدنية من المجتمع وإليه. وكل مخاوفنا تتلخص اليوم في أن المسكين بزمام الأمور إذا لم يفهموا هذه الحقيقة

## المقاومة المدنية

فإنهم سيقودون البلاد إلى حالات انفجار عنيفة لا يمكن لأحد رصد نتائجها المدمرة.

## الإيديولوجية الديمقراطية

الإيديولوجية في هذه الأسطر هي مجموعة المعطيات التي يعتبرها أصحابها حقائق مغلقة ثابتة ونهائية. لا فارق في ذلك بين أن تكون دنيوية أو دينية، شرقية أو غربية. أما الديمقراطية، فهي اعتبار الحكم قضية عامة يحق لكل واحد ومجموعة المشاركة بها مباشرة أو بالوكالة التعاقدية الحرة. يصبح المشروع الديمقراطي محدود الأثر والفاعلية في حياة الشعوب عندما يتحول إلى إيديولوجية. أي يصبح مجموعة نصوص ومسلّمات تقنية صالحة لكل زمان ومكان، لا يأتيها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها. هذا المقدس الدنيوي يشكّل عملية تسطيح وتفريغ للفكر السياسي من مهمته الأساسية، أي القدرة على إبداع الأوضاع الأنسب للحقوق الإنسانية والطبيعية. ولعل مدرسة فرانكفورت من أهم المحاولات النقدية الغربية لهذه الأدلجة للديمقراطية الشكلية. من الأقلام المبكرة التي تناولت مخاطر تحجيم الفكر الديمقراطي بجعله عقائديا الشاعر المصري جورج حنين الذي قال في 1968: «لا يمكن أن تنتج الديمقراطية عن أي نص مكتوب، وإذا لم تكن قد أضحت، قبل دخولها في القوانين المكتوبة أسلوبا وإرادة وجود، شكلا للأخلاق العامة متجسدة في المسلك الجماعي، فإنها لا تمثل أكثر من عملية خداع من قبل السلطة».

مع تحويل العديد من المثقفين والحزبيين للديمقراطية إلى إيديولوجية في يوم ماتت فيه الإيديولوجيات، فقدت الديمقراطية روحها كقوة إبداعية وتحولت إلى عملية نسخ وترويج وتهريج لتقنيي معرفة متكلسة ومسبقة

تسعى لمواجهة أوضاع جديدة وغير مسبوقة. إذا ما أحكمنا النظر في تقنيي المعرفة الانتخابية في الدول الغربية، يستعملون الشعار والجملة والإعلام، يهندسون القانون الانتخابي واحتواء الجموع، يروضون الجمهور للدفاع عن مجموعات ضغط إيديولوجية وتجمعات مصالح اقتصادية، وينجحون في تهزيل الأنموذج الديمقراطي في ثقافة الإرهاب وإرهاب ثقافة الهيمنة، كل هذا في بلدان عريقة بتجربتها الديمقراطية. فكيف يمكن أن نتصور نجاة بلدان غير ديمقراطية من فجوات إعادة التصوير الفوتوكوبي بأدوات رديئة؟ لقد وصلنا في عملية التوظيف والاستعمال للماكينة الانتخابية إلى أن نقف قبل كل انتخابات لنسأل: هل نقاطع أو نشارك، ومهما كانت الحجج، وهي قوية وضعيفة في الحالتين، في واقع الحال هما أمران أحلاهما مر. في الشرق الأوسط العزيز على قلب المحافظين الجدد، جرت انقلابات وتغييرات من فوق، بطيئة أو سريعة ثم مرتدة باستثناء حادثين يستحقان التوقف طويلا، الحركة الاجتماعية في إيران وفي الجزائر. في كلا الحالتين كنا أمام عملية زج جماعية للجماهير في أتون العمل السياسي والشأن العام. في إيران، وقفت كل معاقل النظام الإقليمي القديم ضد التغيير، ودفعت المليارات للنظام العراقي ليقوم بتكسير الحدث التغييرى. في الجزائر، جرى وقف العملية الانتخابية بانقلاب عسكري وكانت النتيجة أكثر من 200 ألف قتيل ومفقود وانكفاء يائس عن كل ما هو انتفاء سياسي عند معظم الشبيبة. بغض النظر عن الموقف من الحركتين، لم يكن من حق الشعب أن يعبر عن نفسه بالطريقة التي يريد باختيار ما يريد.

بقي علينا أن نتناول حالات وضع ونزع الماكياج الضرورية، سواء كان ذلك في ظل الاحتلال أو في ظل أنظمة ملّت من نفسها قبل أن يمقتها الناس. في أوضاع الاحتلال، إصدار صحيفة ناقدة يعتبر فردوسا للمحتل

بالمقارنة مع المقاومة المسلحة، فهو ورقة حسن سلوك دولية غير مكلفة، خاصة عندما توزع الصحيفة 500 نسخة معظمها للصحب وأبناء العشيرة السياسية أو الاجتماعية. في هذا الظرف، الانتخابات «الديمقراطية» جزء من منظومة الهيمنة، قبول لفكرة احتكار العنف من طرف المحتل (لا من طرف الدولة كما يفترض القانون الدولي). وهنا تكمن أهمية حدث انتخاب حماس في فلسطين: فحماس ليست منظمة حملتها الدبابة الأمريكية أو الإسرائيلية، وهي ترفض اتفاقيات أوسلو، ولا تعترف بالكيان الإسرائيلي. هذا الوضع الاستثنائي لا حق له بالحياة، ولا تستغرب الشراسة الأوربية والأمريكية (والعربية الرسمية؟) لوضع حد له.

في الأنموذج المصري استطاع القضاة، زرع إسفين حر في آليات السيطرة على الانتخابات الشكلية، فصار من الضروري ضرب السلطة القضائية الصاعدة. ما سمي بالإصلاحات الدستورية وضع حدا لإمكانية تذرير السلطات ومحاسبة السلطة التنفيذية وقمتها، وصار من الضروري ابتكار محكمة نقض عسكرية ليكون ثمة جهاز مواز كامل لكل ممارسة قضائية يؤبد مبدأ «قضاء التعليقات» الدكتاتوري. وبلغ الدهاء ذروته بتفريغ شعار رفع حالة الطوارئ من محتواه عبر تثبيت عناصر هذه الحالة الاستثنائية في الحرب الدائمة العادية غير المحدودة الزمان أو المكان، على الإرهاب؟؟

التقنية الانتخابية تجلت في العراق المحتل بشكل مهزلي مأساوي، أحد الأصدقاء الذين لم يعودوا على دبابة أمريكية ولم يأخذوا مرتبا من البنتاغون ولم يقبل على نفسه دخول مجلس الحكم بأمره بريمر ولم يقبل المحاصصة الطائفية قام بتشكيل لائحة انتخابية من خيرة الناس، أسماء لم تتلوث باستبداد ولا فساد ولا استعباد محتل، وكانت النتيجة حصول أفضلهم حظا على 300 صوت. بكل بساطة، لأن جبهة مناهضة المحتل كانت في معظمها

ترفض المؤسسات التي يخلقها، فكان المشارك في بناء هذه المؤسسات من العناصر الخيرة قليل جدا نسبة للأطراف الموالية للاحتلال. في المنطق الغربي، تعطى هذه العملية لقب الشرعية الانتخابية رغم أنها أوصلت قطاعات من الملوئين بالطائفية والشوفينية إلى أغلبية ضرورية لدعم الاحتلال الأمريكي للعراق، بل لنقل بتعبير آخر تحطيم البلد؟

ما هي إذن جملة العوامل التي تجعل من الانتخابات التعبير الأمثل عن إرادة الناس وليس مجرد لحظة كيدية أو رد فعلية أو عملية تنويم مغناطيسي جماعية لا تحتاج إلى برنامج أو توجهات واضحة أو مبادئ محددة لطبيعة الدور الفردي والجماعي في التغيير؟ كيف يمكن إنقاذ الانتخابات من تعويم البرنامج ومحترفي شراء الأصوات والتضليل الإعلامي والأمية السياسية التي جعل منها الاستبداد الحزب السياسي الأكبر في العالم العربي؟

هل يمكن إنقاذ المشروع الديمقراطي من الإيديولوجية الديمقراطية في غياب خطاب نقدي مركزي في تصوراتنا السياسية والفكرية؟ أليس من الضروري تعدد وسائل النضال والمقاومة المدنية بشكل لا تحصر المعارضة الديمقراطية نفسها فيه بالخطاب المحدود السقف والأفق، الذي صار رغيفا يتقاسمه الضحية والجلاد.

الخميس / 30 / آب / 2007 النداء

## الديمقراطية الجديدة في أمريكا اللاتينية

حاول الاحتكار الغربي للإعلام تصوير هزيمة المعسكر البيروقراطي الشرقي كانتصار لأنموذج الحياة الغربية وسعت الماكينة الإعلامية الأمريكية لتخصيص الأنموذج الأمريكي بذلك بما فيه النظرة الأميركية التقليدية والجديدة لاعتبار السوق الكل الفاعل في الوجود البشري الذي يسمح له بالتقدم والتنمية وحسن الإدارة وديمقراطية المؤسسات.

هذا الربط بين وثنية السوق وإطلاق العولمة الاقتصادية مع نسبية دور الآخر ورفض هوية العالم المتعددة كذلك رفض التصور الإنساني الشامل للحقوق والحريات، خلق فجوة فعلية بين المركز الشمالي من جهة وحاجيات الشعوب والأشخاص في محيط المنظومة الدولية الجديدة للهيمنة التي ورثت، بالحق أو بالباطل، حقبة الصراع الثنائي القطب والحرب الباردة. فألقت بما في الميراث من عناصر غير ملائمة لتصورها للحياة والوجود إلى القمامة، محتفظة بما يعزز تصورها الأحادي في التحليل والممارسة .

وقد خاض هذا التصور معاركه على الصعيد العالمي دون رحمة وبكل الوسائل من أجل تعزيز هيمنة دفعت ثمنها دول الجنوب. بهذا المعنى، كانت القارة الأميركية اللاتينية الحقل الذي قامت فيه الحكومات الأميركية المتعاقبة بكل ما جال في رأسها من هواجس تسمح باستمرار الهيمنة وامتصاص الخيرات وبعثرة وسائل النهوض وخلق فئات اجتماعية راضخة لمصالحها .

منذ ما قبل صناعة دولة بنما وحتى انقلاب بينوشيه وإدارة الكونترا وسياسة تفريخ «صبية شيكاغو» والمؤسسات المعيدة لتصوير الأطروحات الأميركية بشكل مباشر أو غير مباشراً إلى دعوتها للعزوف عن العمليات

الانتخابية باعتبارها أداة شعبية ضارة لشعوب القارة اللاتينية في البلدان التي لا أمل لأنصارها بأي نجاح .

وقد أعطت هذه السياسات حكومات تجمع بجدارة الفساد الفائق والبيروقراطية المتكلسة والتفاوت الاجتماعي الهائل والمديونية والتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

الليبرالية الجديدة حولت عبارة فانسون دوغورناي الشهيرة «دعه يعمل، دعه يمر» إلى عبارة أكثر دقة تؤصل للتمييز في صلب اقتصاد السوق «دع الغربي يعمل، دع البضاعة تمر». مع كل ما يترتب على ذلك على صعيد الحقوق الأساسية للبشر الواقعين خارج مركز الهيمنة.

اعتبرت الإدارات الأميركية دون تمييز يذكر الفضاء اللاتيني الأمريكي حديقة المنزل الخلفية، تزرع فيها ما تشاء وسعت لإفشال كل محاولات الاستقلال أو تعدد التأثير.

ولم تتوان عن محاصرة الأنموذج الكوبي بشكل لا يسمح له إلا بالانغلاق السياسي والقمع الأمني لجعله أنموذجا مضادا لطموحات القارة في الحرية . ومع ذلك بدأت القراءة الليبرالية الجديدة بالانبيار عبر عجزها عن تقديم إجابات كافية لمعالجة ومواجهة أزمات القارة، وبعد أكثر من شكل للاحتضار تجلّي أحيانا في تغييرات في القمة تتابع بأسرع من انقلابات سورية في نهاية الأربعينيات، صعدت أسماء وتصورات سياسية أكثر تماسكا من اليسار التقليدي، تحمل تجربته بشكل نقدي وتجدد فيما استطاعت وتفسح المجال لإنتاج محلي لأنموذج للحكم يسمح بعودة بلدانها للتاريخ.

بهذا المعنى شكلت أحداث 9/11 في القارة منعطفا تاريخيا عبر تحويل مركز الانتباه والمصلحة من هذه القارة إلى ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير

والحرب على الإرهاب وتوجيه عدسات الرؤيا الأميركية الشمالية إلى العالم الإسلامي.

هذه اللحظة التاريخية باستعارة تعبير عزيز على قلب هيغل ثم ماركس لم تفوت من شعوب تآقت للانعتاق وعملت له منذ الثورة البوليفارية والمكسيكية وحركات التحرر ومقاومة الدكتاتوريات المختلفة حتى اليوم. فاستعادت من أعماق الذاكرة والتاريخ ما يعزز انطلاقة جديدة للتحرر .. الترجمة المبكرة لإعلان حقوق الإنسان والمواطن بعد صدوره بخمس سنوات ردا على النظام الإسباني المتخلف سيمون بوليفار وحركته التحررية ذات النظرة الأميركية اللاتينية التوحيدية، الحركة السوداء في هايتي قبل قرنين ونيف، أنموذج كولومبيا الكبرى قبل 190 عاما (كولومبيا وبنما وفنزويلا والإكوادور في الحدود الحالية) كمثال لإمكانية توحيد القارة استيعاب نقاط ضعف التجربة الكوبية، الإفادة من الحضارة الغربية وإغناءها للتناسب مع الواقع اللاتيني، تعزيز الحقوق السياسية والمدنية لتمكين الانتقال من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية ذات بعد اجتماعي يسمح بتقليص مساحات الفقر والمرض والجهل.. محاولة بناء هياكل موازية للمؤسسات الاقتصادية المعززة للهيمنة الأميركية الشمالية، الانطلاق من ضرورة وجود تعددية تسمح بإغناء الوجود البشري ورفض أي أحادية مهدوية مخلص.. التخلص من عقدة تفوق الأنموذج الغربي وضرورة استنباط الإجابات العملية على مشاكل فعلية دون نسخ أو مسخ . ويبدو التعدد في التصور والآفاق بين البرازيل وتشيلي وبوليفيا وفنزويلا والإكوادور ونيكاراغوا مادة خصبة تنتج اليوم ثقافة جديدة تعددية على صعيد القارة. وكون المثل الفنزويلي قد تميز بعدة خصائص تجمع طموحات التغيير وأزمة التغيير في القارة اللاتينية بأن، فمن المفيد التوقف عنده .

ارتبطت كل تحركات هوغو شافيز الشاب والرئيس المواطن بتجربة سيمون بوليفار (مات عام 1831) الذي حرر ستة كيانات سياسية قائمة اليوم من الاستعمار الإسباني قبل قرنين (بوليفيا وكولومبيا وبنما وفنزويلا والإكوادور والبيرو) وحمل جملة من المبادئ الثورية في أوروبا آنذاك إلى أميركا اللاتينية واستلهم فكرة التحرر المتعدد الأعراق والثقافات من الحركة السوداء في هايتي .

إضافة لتجربة اليسار الراديكالي الفنزويلي واستيعاب فكرة مركزية هي أن الشعب الفنزويلي وبحكم أكثر من تجربة مرة شديد الحذر من الحزبية التي شكلت في عدة مراحل مفصلية موضوع إحباط له، وأن من الضروري إعادة مئات آلاف المواطنين إلى المشاركة السياسية التي أبعدها عنها حيناً وابتعدوا عنها أحياناً أخرى .

كذلك تحديد أولويات للإصلاح تسمح بالتعايش بين المكونات المختلفة للمجتمع. لذا قد يفاجأ المرء بأن السيرورة الكوبية الأولى (القضاء على الأمية وخفض الإجازات للنصف، وتأميم الكهرباء، وإرساء الإصلاح الزراعي في أقل من 5 سنوات) ليست المرجح، فلقضاء على الأمية والضمان الصحي في أوليات هوغو شافيز، ولكن أيضاً محاربة الفساد وضمان حرية التعبير والتنظيم والاجتماع وشفافية الانتخابات وخلق فضاءات المشاركة الشعبية التي تعمل لضمان الحقوق الأساسية للإنسان باعتبارها الأساس في الدستور البوليفاري .

ولعلنا لا نبالغ إذا اعتبرنا دستور الجمهورية البوليفارية لفنزويلا الإنجاز الأول والأهم في هذه التجربة. هذا الدستور يعتبر فنزويلا دولة ديمقراطية واجتماعية، دولة قانون وعدالة ويضمن حقوق الإنسان مرجعية مركزية

ويعتبر الفضاء الجغرافي الوطني منطقة سلم لا يمكن أن تقام بها قواعد أو منشآت عسكرية أجنبية) المادة 13 .

ويعتبر التعليم حقاً من حقوق الإنسان وواجباً اجتماعياً أساسياً ديمقراطياً ومجانياً وإلزامياً تتحمله الدولة (المادة 102)، وكذلك الحال بالنسبة للصحة (المادة 83) والضمان الاجتماعي (المادة 86)، والسكن (المادة 82)، والعمل (المادة 87)، وضمان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (المادة 81).

وهو يخصص فصلاً للحقوق الثقافية والتربوية وآخر للحقوق الاقتصادية كذلك حقوق الشعوب الأصلية وحقوق البيئة. ولا يجوز للحالات الاستثنائية أن تمس الحقوق غير القابلة للتصرف في الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات القارية الأمريكية .

وتتكون السلطات العامة المستقلة من خمس، التنفيذية والتشريعية والقضائية والانتخابية وسلطة المواطن (خصص للأخيرة المواد 273-279 من الدستور).

وقد جرت 11 عملية انتخابية منذ انتخاب الرئيس الحالي في 1998 تميزت بالأمانة والشفافية، كان آخرها انتخاب الرئيس شافيز في 3 ديسمبر/ كانون الأول 2006 لولاية ثانية بقرابة 62٪ من أصوات الناخبين الذين تجاوزت مشاركتهم ثلاثة أرباع الجسم الانتخابي في البلاد .

كان الرئيس الحالي والتيار الذي يؤيده باستمرار ضحية الإعلام الفنزويلي الخاضع لأجهزة اقتصادية ومالية معادية لمشروعه، وقد سعى لتخليص الإعلام مما يمكن تسميته انحراف السلطة الرابعة التي تحولت في مناسبات عديدة إلى أداة تشهير ونيل لا أخلاقي من خصومها في حالة غياب كامل للمحاسبة القضائية .

من أجل هذا نظم قانون صحافة يضمن قواعد أخلاقية أساسية للمهنة تضمن كامل الحرية للصحافيين ولا تسمح بالتحريض على الحرب والنيل من التسامح الديني والعرفي وتدين التمييز.

وحتى اليوم الصحافة المكتوبة الأساسية بيد المعارضة، وهناك محطة تلفزيون واحدة لتيار الرئيس وعدة محطات للمعارضة. ولا يوجد في البلاد أي حالة للاعتقال التعسفي أو الإداري .

لم يكن من السهل على المواطن شافيز كما يسميه محبيه أن يحارب آلة الفساد والبيروقراطية في جهاز متكلس تسوده المحسوبة والزبونية وشبكات «المافيا» المتعددة وفي العديد من مشاريعه الإصلاحية كان بحاجة مباشرة لعناصر من خارج الجهاز لتسريع وتيرة الإصلاح وتقديم الحقوق المهضومة للمواطنين خاصة منها الصحية والتعليمية خاصة في المناطق النائية وأحياء الصفيح barrios ، فتم استيراد أكثر من 60 ألف طبيب كوبي لبناء مركز للرعاية الصحية ومتابعتها إلى حين توفر الكوادر المحلية، وهناك عملية سياسية لمشاركة الناس مباشرة في إدارة شؤون حياتهم عبر آلاف الحلقات البوليفارية والتجمعات الشعبية والنقابات الجديدة، وتجمعات النساء، والطلاب ولجان الأرض الحضرية أو الزراعية، وعشرات التجمعات السياسية .

ويحتاج تسجيل ما تنجزه هذه المجموعات ميدانيا لدراسة موسعة ولقد تمكنت من تتبع نشاط عدة مجموعات منها وهي تعبير حقيقي للجان غير حكومية تقوم على المبادرة الذاتية وتحديد المهام والوسائل محليا. وتختلف الكفاءة والفعالية باختلاف المناطق والكوادر واستيعاب فكرة الدولة الجديدة التي ترفض مبدأ الوصاية من فوق وتعتمد المشاركة في القرار

وتحارب بامتياز البيروقراطية والفساد. ويلاحظ الدور الكبير للنساء في هذه المبادرات كذلك الحضور لمختلف المكونات الثقافية والعرقية في البلاد . كذلك أقام المعهد الوطني للنساء آلاف «نقاط لقاء» في كل الولايات لتعريف النساء بأشكال العنف بالبيت أو بالعمل، وتذكيرهن بحقوقهن وتنظيمهن. وينظم المعهد ذاته النساء من أجل حصولهن على القروض الصغيرة العمومية، التي تتيح لهن أن يصبحن فاعلات مستقلات اقتصاديا . حقوق الإنسان والديمقراطية في صلب المشروع البوليفاري باعتبار اشتراكية القرن العشرين قد فشلت لغياب الديمقراطية والمشاركة المباشرة . من هنا كانت الانتخابات الأخيرة أنموذجا للنزاهة والشفافية، حيث استعمل التصويت الإلكتروني المعزز بالبصمات المميزة لكل صوت والمدقق بصناديق موازية من أجل تصويت بالورق بحضور ممثلي الشعب والمرشحين في كل مركز أثناء التصويت والفرز والتدقيق .

وقد كانت هذه الانتخابات نصرا لفكرة السلطة الانتخابية المستقلة التي تتجاوز في مصداقيتها وأمانتها الأنموذج الغربي، ولاستعمال الوسائل التقنية الحديثة لتعزيز الديمقراطية .

لا شك أن التجربة الفنزويلية تعيش أصعب لحظاتها كونها تشهد حالة انتقال حرجة تحمل العديد من المجاهيل، فقد ورث هوغو شافيز بلدا يعيش منذ 40 عاما من ريع البترول الذي يمثل 50٪ من مداخيل الضريبة و80٪ من الصادرات، و رغم الغنى الطبيعي تستورد 70٪ من حاجاتها الغذائية .

مع ذلك هي خامس مصدر عالمي للبترول وتقدير مواردها المنجمية اليوم يفوق حاجات شعبها، وقد وضعت أسس دولة قانون تحترم الحقوق الإنسانية الستة (اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ومدنية وبيئية) وأعدت الثقة بالعمل السياسي والمشاركة لملايين البشر، ويمنحها غياب

الإيديولوجية المغلقة القدرة على الابتكار والتجديد رغم كل العقبات الداخلية والتحديات الخارجية .

من المثير للانتباه في أوساط التغيير اللاتينية أنها لا تعاني من أي عقد، وهي مازالت بعيدة عن مجموعات الضغط الأوربية أو الأميركية الشمالية، حيث تقع هذه المجموعات في معسكر مضاد للتغيير بحكم مصالحها وارتباطاتها بعقلية الهيمنة الأحادية .

لذا نجد معسكر التغيير هذا أقرب للقضايا العربية وأكثر تفهما لمعاناة شعوب الجنوب وأكثر قدرة على بناء جسور الحوار التشبيك والتنسيق مع تعبيرات المقاومة المدنية المختلفة في العالم العربي.

أما آن الأوان للمثقفين والحقوقيين والديمقراطيين العرب لأن يخرجوا من المرجعية الفكرية شبه الآلية للأنموذج الغربي للديمقراطية والمرور مباشرة إلى بلدان القارة الأميركية اللاتينية التي تعج بتجارب غاية في الأصالة لا تحمل عقد نقص أو زيادة ولا تحتاج لورقة حسن سلوك من أحد؟

## الولايات المتحدة ومستقبل حقوق الإنسان

ربط مشروع التأسيس للولايات المتحدة الأمريكية بين فكرة الحقوق والاستقلال. وكان «إعلان فرجينيا للحقوق» الذي صدر في 12 حزيران/يونيو 1776 بعد بدء حرب الاستقلال، أساسا اعتمد عليه توماس جيفرسون في كتابة القسم الأول من إعلان الاستقلال الأمريكي، وقد ترجم للفرنسية في 1783 وكان له كبير التأثير على فكر الذين صاغوا «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» في عام 1789. ويمكن القول أن هذا النص التاريخي متقدم بأشواط على «الماغنا كارتا»، وهو يعزز قانون الإحضار أمام القضاء مؤكدا على المساواة والحريات الأساسية للأشخاص ويعتبر حكم القاضي فوق أي قرار سياسي بل يستعمل تعبير مقدس لوصفه (المادة 11)، ويصف حرية الصحافة بأحد أهم معاقل الحرية الأساسية التي لا يمكن أن تقيد إلا من المستبدين (المادة 12)، مع ربط حرية الدين والعبادة بالاعتناق لا بالإكراه أو العنف، ويضع مادة هامة تقول: «لا يمكن لشعب أن يحتفظ بحكومة حرة وفوائد الحرية، إلا بانتساب صارم ودائم لقواعد العدالة، الاعتدال، الاتزان، الاقتصاد والقيم. وبالعودة باستمرار لهذه المبادئ الأساسية.» (المادة 15).

هذا التداخل الجوهرى بين الوطن والحقوق، بين تكوّن الهوية الذاتية ورسالة الأمة، يشكل بحد ذاته سكيّنا ذى حدين. فمن جهة، تبلورت صورة «النحن» في منظومة حقوق وواجبات، ومن جهة أخرى، تتعدّد آليات

الانتقال من المفهوم الأمريكي إلى مفهوم عالمي لحقوق الإنسان، لأن هكذا انتقال يشكل زعزعة لمقومات «الإيديولوجية» السائدة، وليس فقط مجرد مصلحة قومية عليا بالمعنى الجيو سياسي والاقتصادي للكلمة. ورغم استيعاب مراكز القوى المختلفة في الإمبراطورية الصاعدة، منذ أكثر من قرن، لضرورة الخروج من القوقعة الذاتية للتمكن من الجمع بين سياسة الهيمنة الفظة و"مثالية بلاغية" ضرورية لتجميلها، لم تنجح أية إدارة أمريكية بالانتساب الاسمي الكامل للشرعة الدولية لحقوق الإنسان. بل على العكس من ذلك، كان تعزيز الشعور القومي الأمريكي باستمرار على حساب هذه الحقوق وفي خطاب غير مبطن أو مستور.

لن نختار عتاة المحافظين الجدد، ولن ننتظر أحداث سبتمبر لتوضيح مرادنا. لنأخذ ما كتبه كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أثناء الحملة الانتخابية عام 2000، حين كانت مستشارة السياسة الخارجية للمرشح الجمهوري بوش:

في مقالة نشرتها مجلة (Foreign Affairs) في عددها الصادر في يناير- فبراير 2000، تنتقد الأنسة رايس من يعتقد بضرورة قراءة المصلحة القومية عبر مشارب القانون الدولي ومنظمات كالأمم المتحدة، وتوضح أنها ليست ضد «المصلحة الإنسانية»، لكن تضعها في الصف الثاني بعد المصلحة القومية. فكون المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية تخلق الظروف لتشجيع الحريات وحركة السوق والسلام، يفترض أن تعطى الأولوية. على هذا الأساس «لا يمكن للاتفاقيات والهيئات المتعددة الأطراف أن تكون غاية في ذاتها، فمصلحة الولايات المتحدة تقوم على تحالفات قوية يمكن تعزيزها داخل الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، كما يمكن أن يحدث ذلك عبر اتفاقيات دولية متقنة الصنع». وتضيف رايس:

«ليس من القيادة، كما أنه ليس بالموقف الإنعزالي القول بأن للولايات المتحدة الأمريكية دور خاص في العالم، ولذا ليس من واجبها أن تنتسب لأية اتفاقية أو معاهدة دولية تقترح عليها».

هذا المفهوم لا يؤدي فقط إلى خلق منظومة موازية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل يجعل الولايات المتحدة في مواجهة مفتوحة معها وعلى عدة مستويات بنوية:

### المستوى الأول، في المفهوم

ترفض الإدارات المتعاقبة التصديق على عدة اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان، إما لاختلافها معها في المفهوم، أو رفض الخضوع للمحاسبة في حال الالتزام بها. فقد كانت الولايات المتحدة من الدول المتأخرة في إدانة التمييز العنصري وقبول بعض الحقوق المدنية، ولم تصدق حتى اليوم على العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، بل ذهبت السفارة الأمريكية في الأمم المتحدة جان كيركباتريك Jeane Kirkpatrick إلى أبعد من ذلك عندما قالت: «هذه الحقوق هي رسالة من بابا نويل.. فلا الطبيعة ولا التجربة ولا الاحتمالات تدعم هذه القائمة من الحقوق التي لا ترضخ لأي ناظم باستثناء الروح والشهية عند من يدافع عنها». المعركة نفسها خاضها السفير الأمريكي موريس أبرام Morris Abram في رفض كلمة حق التنمية والإصرار على أن كل ما يتعلق بها من التفاهة بشكل ينتج الضرر على صعيد الأفراد والجماعات. ومعروفة المواقف المتصلبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة من اتفاقيات حماية البيئة. والولايات المتحدة والصومال هما البلدان الوحيدان اللذان لم يصدقا على اتفاقية حقوق الطفل، كذلك لم تصادق الولايات المتحدة على ميثاق روما لقيام المحكمة الجنائية الدولية،

وهي في طليعة الدول المعيقة لإقرار بروتوكول ملحق ثالث لاتفاقيات جنيف الأربع، وتسعى بشكل منهجي لفرض سياسة المعيارين في اجتماعات الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف، وقد تجل ذلك بوضوح في حمايتها لقوات الاحتلال الإسرائيلية التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة بشكل منهجي وكررت ذلك فيما يتعلق بقواتها في العراق.

### المستوى الثاني: في الخيارات السياسية

عندما قررت الإدارة الحالية خوض ما أسمته الحرب على الإرهاب، قامت بجملة إجراءات سياسية وقانونية مست في الصميم التراكبات الحقوقية ومنظومة السلم والأمن العالمي التي عرفتها البشرية في الستين عاما الأخيرة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إصدار مجلس الأمن القرارين 1487 و 1422 ينص على عدم ملاحقة العاملين في قوات حفظ السلام من الأمريكيين بتهم جرائم الحرب وغيرها.  
- ارتكاب جرائم حرب في أفغانستان وجرائم تعذيب وبناء سجون سرية خارج السيطرة ونقل معتقلين إلى «منطقة حرة» لانتهاك الكرامة الإنسانية اسمها غوانتانامو.

- إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كي لا يتم محاسبة أو ملاحقة أمريكيين على أراضيها.  
- غزو العراق دون أي غطاء قانوني أو أخلاقي وجعل احتلاله من عاديات الأمور بقرار من مجلس الأمن. والأؤكد من ذلك، توقيع القرار 17 من بريمر، الحاكم الأول في العراق الذي يضع قوات الاحتلال فوق المحاسبة والقانون في العراق.

- التمسك برفض تشكيل لجنة دولية للإشراف على الانترنت في قمة المعلوماتية الأخير كبديل لهيمنة بلد واحد على هذا القطاع.
- اتخاذ قرار من المستشارين الأمريكيين بتعريف خاص لجريمة التعذيب للالتفاف على ما وقعت عليه هي نفسها، أي اتفاقية مناهضة التعذيب: «المقصود بالتعذيب وفق هؤلاء، هو إنزال أذى بدني بشخص بشكل يؤدي إلى تعطل عضو من أعضاء جسمه. أما إذا لم يحدث تعطل أو تلف لأحد أعضاء الجسم فإن وسائل الاستجواب المستخدمة لا تعتبر تعذيباً كما لا تخالف أي قانون أميركي أو دولي أو أية معاهدات معمول بها بهذا الشأن». كذلك إصدار قانون يدخل مصطلح المقاتلين الأعداء في التجربة القضائية الأمريكية بحيث يكونوا مع مموليهم والمروجين لهم موضوع محاكمات عسكرية استثنائية خارج معايير المحاكمات العادلة.
- رصد الإدارة الأمريكية العمليات المصرفية في 7800 مؤسسة بنكية في العالم.
- فرض قرار يطالب بكشوف كاملة ودقيقة على الجمعيات الإنسانية والخيرية في العالم الإسلامي والتي تقوم بالدور الذي يفترض من الحكومات أن تلعبه في مواجهة الفقر والبؤس، بما أدى لإقفال بعضها أو تجميد أموالها. بحيث نالت الحرب على الإرهاب من ستين بالمائة تقريبا من قدرات الجمعيات الخيرية الإسلامية في العالم.
- اصدار قرار بتعهد أية جمعية غير حكومية تنال مساعدة أمريكية أهلية أو حكومية بعدم التعامل مع أي طرف تتهمه الإدارة الأمريكية بالإرهاب.
- استصدار قرارات تحول لها أن تتسلم، خارج القضاء، من تشاء من الأشخاص من غير مواطنيها وعندما تشاء ودون حتى تقديم دليل على اتهاماتها له.

### المستوى الثالث: علوية الأمر الواقع على القانون

إن تبني السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة لحقوق الإنسان، يجعلها تلجأ في كل مرة تحاول فيه الدفاع عن سياساتها وممارساتها إلى اعتبار هذه السياسة نابعة من موقف يحترم هذه الحقوق. ولعل في الذاكرة جملة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة، عندما أدانت عملية مقاومة الفلسطينيين بناء مستوطنة جديدة وعملية عسكرية للمقاومة: «نحن مع البناء وضد الهدم والعنف»: لا نحن سمعنا أولبرايت عند هدم قوات الاحتلال منزل المقاتل الفلسطيني، ولا هي سمعت أن الاستيطان في القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية؟

مثل مأساوي آخر نعيشه اليوم في العراق، حيث باسم الأمن يتم استجلاب عشرات آلاف المرتزقة في تحطيم منهجي لأهم مواقف الأمم المتحدة من الارتزاق العسكري. ففي سنة 1968، أقرت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قوانين ضد المرتزقة، جاعلة استخدامهم ضد حركات التحرر الوطني والاستقلال قابلاً للعقاب كفعل جنائي. وفي سنة 1966، تبني مجلس الأمن قراراً يدين تجنيد المرتزقة لإسقاط حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجرد القانون الدولي المرتزقة من حق المطالبة بوضع العسكري أو بوضع أسير حرب، تاركاً إياهم عرضة للمحاكمات كجناة عامين في الدولة المتضررة، فوفق المادة 47 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لا يحق للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب. وهو تعريفاً شخص: (أ) يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح، (ب) يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية، (ج) يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق

مغنم شخصي، ويبدل له فعلا من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم، (د) وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطنا بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع، (هـ) ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، (و) وليس موفدا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفا في النزاع بوصفه عضوا في قواتها المسلحة.

رغم الإجماع الدولي على هذا التعريف، ثمة صمت رسمي غربي وإلى حد ما دولي كامل على تجنيد الإدارة الأمريكية اليوم لأكبر جيش من المرتزقة في التاريخ البشري الحديث، مع صمت أكثر بؤسا عن إمكانية المحاسبة. فهناك غياب لأي كشف بأسماء الأشخاص ومهامهم وما يرتكبون من جرائم، بل لقد شملهم بريمر بوضعهم فوق القانون العراقي. وقد بينت أزمة «بلاك ووتر» الأخيرة أنهم أيضا فوق الحكومة!

ليست الولايات المتحدة وحسب المنتج والمصدر الأول للسلاح وصاحب أعلى موازنة عسكرية وحسب، بل تستخدم قواتها المسلحة أسلحة خطيرة وبشكل عشوائي رغم أنها محرمة وفق المواثيق الدولية أو غير مقبولة ولا إنسانية. فقد استعملت الولايات المتحدة، وتستعمل، منذ احتلال العراق، المواد الحارقة MK-77، والذخيرة الفوسفورية البيضاء والقنابل العنقودية. وخلال اجتياح عام 2003، استخدمت اليورانيوم المخضب DU.

مواقف الإدارة الأمريكية على المستويات الثلاثة المذكورة، ينصبها في الحقوق السياسية والمدنية سببا ورافعة لعوامة حالة الطوارئ ودسترة قوانين مناهضة الإرهاب وانتشار السجون السرية وعودة التعذيب بقوة.

شرطي العقوبات الاقتصادية بامتياز، تسببت السياسة الأمريكية في تأخر قرارات مصيرية لوقف تدهور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو حماية البيئة أو انتشار الفساد وإصلاح الأمم المتحدة. لذا، يشاطرنا أبرز منظري حركة حقوق الإنسان اليوم الرأي، في أن السياسة الأمريكية تشكل خطرا على مستقبل حقوق الإنسان، وليس أدل على ذلك، من مسؤوليتها المباشرة، عن التراجعات الخطيرة على صعيد الحقوق والحريات في العالم في السنوات الخمس الأخيرة.

## الليبرالية في التاريخ ثم خارجه

أي مكرٍ للتاريخ في أوضاعنا العربية المعاصرة؟ يوم كانت الليبرالية الوطنية، ممثلة بأبرز أقطابها، أحمد لطفي السيد، تناضل في مطلع القرن العشرين من أجل زرع نويات فكر ديمقراطي في مصر والمشرق العربي، دفع الخطاب الليبرالي الأصيل يومها، ثمن التماهي مع ما يمكن تسميته بالكونولونيلية الليبرالية. فتقدمت على حسابها اتجاهات قومية واشتراكية وإسلامية. ويوم صارت الليبرالية، عقب آخيل التعبيرات الجديدة للهيمنة والسيطرة في العلاقات بين الشعوب، تدفع الاتجاهات الديمقراطية ذات البعد الاجتماعي والتحرري ثمن التماهي مع الدولة القومية والإسلامية. لتبرز اتجاهات ليبرالية غير مؤهلة للرد على تحديات القرن الواحد والعشرين. وليس بوسعها إلا أن تشكل متنفسا نخبويا لأفراد وجماعات لم تقدم لهم الدولة الاستبدادية العربية بأحسن الأحوال سوى صفة الرعايا.

لو تابعنا عودة تعبير الليبرالية في ربع القرن الأخير في المنطقة العربية، نجد هذه الكلمة قد عادت أول ما عادت مع كوادر خليجية درست أو عاشت في الولايات المتحدة والغرب. وعند نزولها في بلدانها، لم يكن بوسعها لا الحديث في الديمقراطية، هذه الكلمة المكلفة في بلد شمولي، أو حقوق الإنسان الأكثر كلفة، أو الاشتراكية (في وقت جندت المملكة العربية السعودية فيه جحافل الأفغان العرب). كلمة ليبرالي كانت الدلالة على

سلوك شخصي أولاً، حالة تمايز عن الأحزاب اليسارية ثانياً، وجزء من المنظومة السائدة ثالثاً.

في أطروحة دكتوراه دولة في القانون مقدمة لجامعة السوربون، يؤكد أحد أساتذة جامعة الرياض منذ 1985، أن المذهب الحنبلي هو أكثر المذاهب ليبرالية في الإسلام بالمعنى الاقتصادي. ويمكن القول أن هذا التوجه قد عبر عنه بوضوح نشوء صحف ممولة سعودياً في لندن. وكان لهذه الصحف فضل إنضاج هذا التوجه أكثر بحكم احتكاكها بالعالم والصراعات السياسية المباشرة لأية صحيفة يومية، واستكتاب أقلام متميزة. ولا شك، بأن سقوط جدار برلين وهزيمة الإيديولوجيات المدافعة عن أنموذج الدولة السوفيتية، الذي ترافق تقريباً مع هزيمة أنموذج الدولة القومية في العراق في 1990، قد أعطى جيشاً عمرماً من الميتمين سياسياً وفكرياً، الباحثين عن أنفسهم في هوية جديدة.

الليبرالية بهذا المعنى، جاءت بوصفها الكشكول البهائي الذي تتسع ذمته لكل من يحمل لقب (سابق)، من شيوعي سابق إلى قومي سابق وأخيراً وليس آخراً إسلامي سابق. ويمكن القول أن هذا التوجه، وحتى أحداث سبتمبر 2001، كان يفضل تعريف الذات في توصيف «مجتمع مدني» في طور التشكل والبحث عن النفس. وهذا المعنى كان أقرب مرجعية لعصر التنوير منه لظلامية المحافظين الجدد. وقد بدأت المشكلة حقيقة يوم طرحت الإدارة الأمريكية وبحدة المنهج المانوي الثنوي الجديد في الثقافة والإعلام والاستراتيجيات السياسية والعسكرية: إما الاصطفاف مع الإدارة الأمريكية أو مع الإرهاب. إما المدرسة السياسية الأمريكية الحاكمة منذ سبع سنوات (محافظون جدد، ليبراليون جدد، مسيحيون صهاينة) أو التطرف الإسلامي، الذي صار العدو والخطر الأكبر على مستقبل البشرية. وضمن هذا التوجه،

كانت الحرب على أفغانستان، ثم احتلال العراق، ليس من أجل إبعاد طالبان وصادام حسين (وإلا ما معنى الحديث عن بقاء قوات حلف شمال الأطلسي لعقود في كابل؟)، وإنما لرسم خارطة جديدة لعالم تم تقسيمه على قواعد ثنائية القطب. قسمة لم تعد صالحة لحقبة الهيمنة الأحادية الأمريكية. في هذا الوضع، استنفرت كافة مؤسسات السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة من أجل هذا المشروع التوسعي من شراء صحفيين أو مترجمين أو بحاثين في مؤسسات قيد الطلب. صناعة منظمات «تنمية الديمقراطية» وتفريخ مؤسسات إعلامية مناسبة، بل والتسليح إذا احتاج الأمر.

في ستة أعوام من «الحرب على الإرهاب»، كانت الغاية تبرر الوسيلة بأسوأ المعاني. حدثت تراجعات على صعيد الحقوق الأساسية للإنسان لم تعرف مثلها البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد مست هذه التراجعات أهم ما قدمت الليبرالية الغربية للمشروع الديمقراطي: سلامة النفس والجسد، قانون الإحضار أمام قاض **habeas corpus**، منع العزل عن العالم، حظر السجون السرية، حصانة المال والملكية الفردية، إدانة الاعتقال التعسفي والخطف والتسليم، وجود وضع قانوني لكل طالب لجوء، احترام الحريات الشخصية (سرية المكالمات الهاتفية والمراسلات البريدية وتحويل المال والتنظم في جمعية أو هيئة وعملها داخل وخارج الحدود).

إن أهم ما دافع عنه «عمانوئيل كانت» في القرن الثامن عشر أصبح، كما تقول منظمة هيومان رايتس وتش الأمريكية، «جزءاً من الوقاية من الإرهاب»: الممارسة المدنية ليست ضرورية إلا إذا كانت ذات جدوى عملية. لذا يجري إحياء الروابط العضوية طائفية كانت أو قبائلية في المنظومة السياسية للاحتلال. الجمعية غير الحكومية هي المكتب المتابع من فوق وليس العمل الميداني من تحت. التفكير ليس ممارسة للحرية إلا في ظل الأمن

القومي. وبهذا المعنى، من ليس معنا هو بالضرورة ضدنا. أي أن النقد كعلم ومعيار ومساءلة بشرية ضرورية، حكمه في «الحرب على الإرهاب» كحكم الاجتهاد عند بعض المسلمين: معطل.

منذ احتلال العراق، أصبح استقطاب نخب عربية تدافع عن الخطاب الليبرالي يحمل بعدا دوليا بالضرورة. وقد استوعب أمراء الحرب الأهلية في لبنان هذه الفكرة قبل غيرهم. لذا نجدهم يعيدون إنتاج الخطاب المانوي ويهمشون من يرفض القولية فيه: التحالف مع المحور الفرنسي الأمريكي أو المحور السوري الإيراني. وقد انتقلت العدوى للأسف لبعض شخوص المعارضة السورية الذين يطالبون السلطة السورية بالعودة للمحور المصري-السعودي، لأن سورية غير قادرة على دفع تكاليف التحالف مع إيران!

المأساة الحالية لهذا الوضع، أننا في حقبة تسطيح وتسفيه للخطاب الديمقراطي وحقوق الإنسان. هذه الحقوق التي أعطها الفكر الليبرالي الأوربي زخما فكريا كبيرا كحقوق مدنية وسياسية طبيعية، باستعارة التعبير السائد في القرن الثامن عشر. كما أعطها الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل وخارج أوربة، بما في ذلك الاستعمار المباشر وحركات التحرر الوطني، بعدا جديدا تمثل في حق تقرير المصير والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان للحرب الباردة الفضل في تدوين هذا البعد التاريخي، الذي كان محصورا حتى 1938 في أرشيف المنظمات غير الحكومية والحركة الحقوقية، في عهد صادر عن الأمم المتحدة. كما كان للنضال من أجل وقف التدمير المتسارع للميراث البيئي لملايين السنين أن بلور مفهوم الحقوق البيئية. وللنضال ضد الفساد على الصعيد القومي والعالمي أن تمخض عن إعلان عالمي ضد الفساد. إضافة إلى تعزيز القانون الدولي بقيام محكمة جنائية دولية. كل هذه الإنجازات لم تكن ابنة المدرسة الليبرالية في

الفكر والسياسة، بل يمكن القول أن معظمها كان بمواجهة مباشرة مع الليبراليين الجدد. وهي وليدة نضالات نقابية وشعبية ومنظمات مدنية عريقة تمكنت من تأصيل مفهوم جديد اسمه «كل الحقوق للجميع»، الذي ناهضت به هذه التيارات الخلاقة بآن معا، التوتاليتارية السوفيتية وعقلية الهيمنة الأمريكية.

من هنا، يبدو لنا اختزال الخطاب السياسي بالاستبداد والحرية تحجيا للعقل الشامل القادر على قراءة العالم في الذات، والذات في العالم. فهل يمكن اليوم حصر الذهن السياسي في معاناة القبيلة والقرية في حقبة يتحدث فيها الناس عن صيرورتنا الكونية قرية؟

يمكن إعادة طرح السؤال انطلاقا من مشكلتين أساسيتين هما سبب الحالة الضبابية لما يسمى بالليبرالية في العالم العربي:

الأولى: إشكالية من هم، أي أزمة الانتماء والهوية والتخوم. لا شك بأن أزمة مجمل التيار غير الديني في العالم العربي تنعكس بقوة على من يستعمل كلمة الليبرالية مدحا أو ذما. فنحن أمام مجموعات هلامية، بعضها في الحكم (كتوجه جمال مبارك في مصر وبعض الوزراء في المغرب وأحزاب لبنانية في الأغلبية الحاكمة وعدد من الشخصيات في الخليج..)، وبعضها في المعارضة (حال بعض السوريين والسودانيين والليبيين...) الذين رجحوا حيناً القراءة الاقتصادية لليبرالية وأحيانا أخرى القراءة السياسية. ولكنهم بكل الأحوال ينطلقون من أن الليبرالية اليوم هي المدرسة التي أثبتت جدارتها بتفوق الأنموذج الأمريكي العلمي والتقني والعسكري والاقتصادي. أي أن قوة المثال تستحق التجربة، وأن الممانعة ضمن «عقلية يسارية متآكلة» أو «خطاب حالم لحقوق الإنسان»، سيحرم البلد من النهوض الاقتصادي والتنموي،

ويحرم شعوبنا من حقوقها السياسية، ويعزز الدكتاتوريات القائمة في غياب الوسط الصحي للدفاع عن الحقوق الأخرى.

الثانية: في تحديد طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج، المحلي والإقليمي والدولي. طبعاً هنا يحدث خلط كبير بين أشكال التضامن بين التعبيرات المختلفة للمجتمع المدني على الصعيد العالمي والتيارات الديمقراطية المتقاطعة الأهداف من جهة، وممارسة إدارة أمريكية لضغوط مباشرة أو تدخل عسكري على هذا البلد أو ذلك من جهة ثانية. وكون الإدارات الأمريكية المتعاقبة مسؤولة عن 90% من العقوبات الاقتصادية على دول ترفض الوقوع في الفلك الأمريكي، يمكن أن نفهم لماذا يرفض المواطن السوري البسيط أن تحرم شركة الطيران السورية المدنية من قطع الغيار معاقبة للسلطة السياسية في بلده، في حين تزود إسرائيل بمعدات عسكرية سنوية تكفي لطمس عدة مدن سورية! أي عمق التدخل الأمريكي وبؤس خياراته التي انتقلت إلى التعبير الأكثر تطرفاً بالاحتلال المباشر.

على صعيد الخارج والداخل أيضاً، تلعب الذاكرة السياسية دوراً هاماً. فمن كان يأخذ مساعدة مالية في أيام ماركسيته اللينينية من موسكو لا يجد حرجاً في أيام ليبراليته في نيلها من واشنطن. ومن عاش في كنف صدام حسين بالأمس يتمنى أن يجد كنفاً مريحاً اليوم. لحسن الحظ أن هؤلاء يمثلون الطرف الأسوأ والأكثر انتهازية، ولكن ليس الأكثر جدية في «الفضاء الليبرالي» الحالي. وإن كان هذا الصنف يتحمل مسؤولية جسيمة في أنموذج الاحتلال في العراق.

الدفاع عن حقوق الإنسان، وفق الشريعة الدولية لهذه الحقوق، يفترق بشكل كبير مع التوجه الليبرالي السائد، عالمياً وعربياً. فهو يتعرف على نفسه في التنمية الاقتصادية أكثر منه في اقتصاد السوق. في دولة الرفاه وليس في

الدولة الأمنية المالية الجديدة. في مواجهة المنظومة العولمية للهيمنة أكثر منه في طاعة الصغير للكبير وانتصار قانون القوة على قوة القانون. وهذا هو حال التعبيرات الأكثر عمقا ونضجا في الحركة الديمقراطية العربية. ومن الضروري التنويه إلى أن هناك من الديمقراطيين العرب من يعتقد بأن طرح الإشكاليات الليبرالية الأساسية كطرف في الحوار الفكري يشكل عتلة ضرورية لنهوض الفكر الديمقراطي العربي. هذا الفكر الذي أثر في أكثر من مثل وتجربة التلقين على التفكير، والنقل على العقل. وجهة النظر هذه تستحق التوقف والتأمل، ضمن عقلية نقدية تكتشف نفسها في علاقتها بمجتمعاتها وقدرتها على أن تكون حاملة فعلية للتغيير، وليس مجرد أدوات للإرضاء والترويح في أجهزة اعلام القامع عينها. حيث لا يمكن الحديث مثلا عن الحريات «الليبرالية» الفردية وتجنب ذكر حق المرأة ليس في المساواة، بل في قيادة السيارة!

إن أي حوار نقدي مع «الليبرالية العربية» يتطلب منها أن تتذكر مأثورة ثيودور أدورنو : من يخدم كل القضايا، لا يخدم أية قضية.



## من أجل الإنسان

كانت دولة الاستقلال القطرية وليدة عوامل تعسفية أو بمحض الصدفة. ولعلها ما زالت تلاحقنا بسؤال مركزي وهام: كيف يمكن بلورة مشروع سياسي وثقافي ضمن حدود خضعت إما لإرادة موظفين من الدرجة الثانية في الإدارة الاستعمارية أو نتيجة لموازن قوى رجحت هذا الاتجاه أو ذاك؟ أعطى القوميون السوريون حدود ومكونات دولتهم القومية، وكذلك فعل القوميون العرب وأنصار إعادة بناء الخلافة الإسلامية أو على الأقل تقريب وشائج الصلة والتعاون بين مكونات «الأمة الإسلامية». ولكن هذه المشاريع السياسية باءت بالفشل لأسباب لا يفيد تعدادها إلا في تجنب الوقوع في خطايا جعلت هذه المنطقة من العالم البطن الرخوف فيه بكل المعاني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهذا المعنى تشكل إعادة قراءة الواقع واستقراء ما يمكن الإنسان من التعرف على نفسه والتعايش والبناء مع جاره، بغض النظر عن القوم أو الدين أو المذهب، سبيلا معرفيا للتجاوز.

شكلت القضبان وعزلة السجن لأوجلان لحظة مراجعات جذرية تذكرنا بتلك التي عاشها غرامشي وأعطت دفاتر السجن. وخرج في هذه المراجعات من منطق الإنغلاق القومي والتطرف الإيديولوجي إلى بناء مفهوم جديد للأمة الديمقراطية. في حين أغلق السجن على ما تبقى عند سيد قطب من شاعرية ليطلع علينا بخليط عجائبي من الستالينية والإسلامية والعصبية

الدينية باسم الحاكمة، حاكمية الحزب الواحد باسم الله. أما التكوينات السياسية التي أنجبتها التجربة الأفغانية فقد حملت عقدة النشأة في كنف أجهزة المخابرات وتناذر الغدر ممن رعاها وقواها قبل أن ينقلب عليها والشعور الوهمي بالتفوق باعتبارها تمثل خير خلف لأفضل سلف مع تحجر عقائدي وتحلف معرفي وتوحش في نمط المعاش.

لم يعد بالإمكان الحديث عن الهوية في القبيلة والقوم والدولة والدين باعتبارها أنماط صافية للجماعات البشرية. فالهوية سيرورة تتكون عبر الأزمات، ورغم أن أساسها المفهومي قائم على الثبات، فهي في تغير دائم، سريع، أم بطيء، بعوامل ذاتية أو خارجية لا يهمل المهم هو أن عمق أي شعور بهوية قضية نسبية في المطلق. وفكرة الجمود في الهوية، التي قادت اليسار وبعض الليبراليين للخوض في مواجهة نظرية وسياسية بين الحرية والهوية، المواطنة والانتماء، نحن والآخر، هي ابنة أحكام مسبقة وثنائيات لم يعد لها من معنى إلا لتفسير واقع إيديولوجي نمطي صنعه المثقف والسياسي. كانت الهوية القومية في العالم العربي وليدة ظروف أزمة، بل لنقل بدقة أكثر حالة اغتصاب. لقد جرت محاولة القطيعة مع النموذج العثماني في ترجيح للمفهوم الغربي لا في تشجيع لإمكانية استنباط محلية تنجم عن فك الاستعصاء التاريخي. لناخذ مثل الجنسية والنقابات والمحاكم، لم يجز هضم كاف لهذه المؤسسات في مجتمعاتنا، وبالتالي بقيت بعيدة عن الإحساس الشعبي ومصطنعة بالنسبة للكثيرين. كما ولم يمتنع البعض عن رهن وجودها والتخلص منها بالمستعمر مهما كانت محاسنها.

هذه الفوضى في الهوية والمؤسسات والانتقال بين حقبتين ونمطي إنتاج مختلفين خلقت فراغا هائلا في التكوين السياسي للبشر. من ذلك استفاد جيل كامل استطاع التنفس في ظل الليبرالية الاستعمارية التي أعطت الناس

هامشا سياسيا وثقافيا سمح لهم بالتأهيل الذاتي والتكوين المعرفي بشكل يفوق بكثير تأهيل جيل حالة الطوارئ الذي عرفناه. الأمر الذي وفر تدارك فجوات كبرى في طموح كبير لكسب معركة الزمن والبلوغ الضروري لبناء مستقبل مختلف. وحده الشعور الجماعي للمجتمع السياسي الجديد بالانتماء إلى قضايا كبيرة يسمح ببناء هوية نسبية مدنية جامعة. لسنا في مواجهة مع الحضارة الغربية بل في صراع مع المنظومة العولمية غير المتكافئة التي تفرض علينا مكانة دونية مسبقة وحالة هيمنة مزمنة للمركز الرأسمالي الأمريكي.

كان وراء التماسك الضروري لإنجاز الاستقلال الأول، أو التخلص من نفس القيود وتجاوز نفس الإشكالية (الاستعمار المباشر)، خروج الشرق من شرقة الخلافة والدولة القرون وسطية وفتح المجال لوجود متعدد الخيارات. لذا لم يكن الرعيل الأول ابن ما يسمى بالنهضة وحسب، بل ابن الهوية الأكبر التي تسمح بالإطلال على العالم والعيش بالبعد الإنساني، أو على الأقل الكوني. هذا الرعيل أسس لحركة وطنية دينها العلم تعتبر معركتها في اللحمة الوطنية، أي قبول مكونات المجتمع السياسي كافة، وبرنامجهما في فتح المدارس وتعلم الناس ومكافحة الهيمنة الخارجية. لم يحمل جيل الاستقلال مكارم هذا الجيل عندما جعل من الدولة الوطنية المفصلة على مقاس مستعمرها دولة تدخلية في مواجهة مفتوحة مع المجتمع، وبالتالي في موقع معاد بالضرورة للأمة. عندما لم يعد بالإمكان تحقيق الشرعية السياسية من تحت، صار بإمكان التجمعات الحاكمة الجديدة الذهاب بعيدا في فرض تصورهما مع قناعة واعية أو غير واعية تعتبر أن الوصول إلى السلطة يسمح لها بإعادة فبركة الهوية السياسية للناس على أنموذجها المسخ.

تبحث الهوية السياسية عن عناصر ارتكاز لها في الهوية الثقافية. ليس لأن الهوية الثقافية هي المعبر عن مصالح الجماعة، ولكن لأنها أصبحت في الصراع

غير المتكافئ على السيطرة والهيمنة في العالم. الوسيلة الأكثر اقتصادا لبلورة برنامج متميز للجماعة، برنامج يختصر كل مسافات الابتكار السياسي والتجربة والخطأ والطرق المجهولة المأل. لكن حامل هذه الثقافة وهذه الهوية هو ابن القرن الواحد والعشرين، وليس من أهل الكهف. وبالتالي فهو يحمل في أعماقه كل معالم الصراع بين الانكفاء المريح على عنجھية الخطبة، والمواجهة الفعلية مع عنجھية القوة، الانكفاء على الذات وضرورة إعادة مناقشة مكونات الذات، قوة التعبئة التي تمنحها الهوية الثقافية ومحدوديتها في تعبئة القوة في الحياة العملية. لذا يمكن القول أن الهوية السياسية الدافع والغرض هوية متحركة متعددة المشارب قادرة على التجدد بشكل أسرع من الهوية الثقافية. وهي ابنة أوضاع أكثر منها ابنة ذاكرة جماعية وفردية ضرورية الاستحضار. من هنا شكلت أشكال الانتماء السياسي الترجمة الأكثر صدقا لمعطيات العصر، مهما كانت المرجعية الثقافية والرمزية لها. الأمثلة على ذلك لا حصر لها، ولعل أكثرها بلاغة مفهوم التنظيم اللينيني عند حسن البناء، الهوية القومية الغربية في الاتجاهات القومية العربية، استنساخ النموذج الستاليني في نظرية الدولة عند المودودي. ليس فرج الحلو بل مصطفى السباعي من قال «لا أعتقد أن الاشتراكية «موضة» ستزول، بل هي نزعة إنسانية تتجلى في تعاليم الأنبياء ومحاولات المصلحين منذ أقدم العصور». من يستطيع إغفال التقاطعات المركزية بين الحزب القومي القائد والحزب الثوري وحزب الله المخلص في زمن حالات الطوارئ التي أنجبت إيديولوجيات الطوارئ؟ أين البعد التقدمي للبرالية العربية في بداية القرن العشرين كمشروع اجتماعي وسياسي تحرري من أقول التعبيرات الليبرالية العربية بعد قرن باعتبارها الترجمة الأمانة للجري الذليل النفس والروح وراء أقول المنايع؟

فضيلة «القاعدة» و «داعش» تكمن في أنها أخرجت كل النزعات الغرائزية التي تعايشت مع «الحداثة» إلى السطح. لا حاجة للبحث في نسب حوادث التحرش الجنسي فالكبت الجنسي يترجم في عيون شبيبة تبحث عن «حور عين بالهبل» ولو كان ثمن ذلك عملية انتحارية تودي بحياة أطفال ونساء. لا حاجة لاستقراء مؤشرات لحرمان الفرد من التعبير عن نفسه في أي شكل من أشكال ممارسة السلطة أو السلطة المضادة فهذا المحروم سينصب نفسه أميرا على أية مجموعة بشرية مهما كان عددها وعدتها وسيعيد إنتاج أنموذج الطاغية الكبير ولو على صعيد قرية لا أثر لها حتى على خارطة غوغل. وكم يصبح المشهد مأساويا ونحن نبصر أرباع الديمقراطيين يتهافتون على مرآة هذه الجموع الملوثة بالمذهبية والمعادية لأي مشروع مدني وإنساني باسم تفهيمات الضرورة والتحالفات التكتيكية. عبر إطروحات مثل «كل سلاح مقدس» أو «الدم المذهبي واحد». ولعل في محاولات فك الإرتباط بين الظواهري (القاعدة) والجولاني (النصرة) أنموذجا على هذه التراجيديا. فمراكز «البحث» الإخوانية تحاول إقناع النصره بالفوائد، ووزير خارجية قطر يعدد لهم المناقب. أما قطع رؤوس الأسرى والقتل على الهوية المذهبية وعمليات قصف وقتل المدنيين إلخ، التي تقوم بها جبهة النصره، فليست مشكلة. فكما قالت إحدى العجائز: «يا إبنى كلنا إسلام وعلى سنة الله ورسوله».

السلطات الدكتاتورية تستمر بالعنف أما الديمقراطية فلم تكن يوما نتاج صراعات مسلحة ملوثة بالمذهبية والتطرف الأعمى.

إن كان من عزاء لشعوب دفعت أعلى فاتورة في الدمار عرفتها الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهو في تعرية كل من شارك في اغتيال المقاومة المدنية، سواء عبر تخليه عن استقلاله الأول بالتبعية لحكومات لم تضع

المشروع الديمقراطي خارج الحدود في سقف مصالحها القومية العليا أو شبه حكومات لم تعرف معناها أو مبنائها يوماً. أو في خفة تعامله مع مشروع التغيير المدني الديمقراطي بالسقوط في العسكرية والتطيف والتطرف في أول امتحان جدي. الأمر الذي ساوى في الوعي العام بين القامع والمقموع وجعل الأغلبية الحقيقية في المجتمع تصوّت لحزب الهجرة، لأن السلطة السياسية قد سرقت الوطن وقطاعات سياسية واسعة قد قاومت المواطنة بدريهمات حيناً، وامتيازات مسخ أحياناً أخرى.

لقد انتهت حقبة تاريخية، أو بتعبير أدق لا تاريخية كاملة. وها نحن أمام اختبارات وجودية تحدد فيما إذا كنا سنستمر في السباحة في نفس مياه المستنقع الآسنة أم أن أوان الخروج. لم تجرؤ النخب الثقافية والتعبيرات السياسية على الخوض في أهم معارك التنوير والتغيير المدني، لقد تشوهت تعبيرات التغيير السياسي وغابت نهضة التفكير وتعايش الناس مع التدمير والتكفير وكل المشعوذين الذين يستعملون اكتشافات البشرية المعاصرة من أجل نشر خطاب الحقد والثأر وأفلام قطع الرؤوس. وأن أوان لحظة حقيقة يقول فيها كل حريص على غد أفضل لأطفاله: لقد شاركنا السلطات التسلطية في اغتيال الحركة المدنية السلمية، وها نحن ندفع الثمن، فالعنف في المجتمعات الهشة سلاح بيد الأردأ والأسوأ. ولا يمكن عبر العنف أن نبني مجتمع مواطنة ومشاركة ودولة مدنية حديثة وتنمية جديدة بحقبتنا ونهضة تعيدنا للتاريخ.

## ملحق

بدأت نقاشات عدد من المواطنين والمواطنات السوريين، حول ضرورة الربط بين المشروع المدني التنويري وقيم المواطنة والحقوق من جهة، والنضال اليومي بمختلف أشكاله من جهة أخرى، بعد تحطيم تمثال أبو العلاء المعري وقتل أسرى من الجنود السوريين من قبل «جبهة النصرة» وأخواتها.

كنت قد زرت لاهاي للحدث مع المدعي العام (للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو) أوكامبو في أيام ولايته الأخيرة بحضور من أصبحت نائبة عامة مكانه (فاتو بنسودا)، حيث تحدثنا في جرائم الحرب التي ارتكبتها السلطة الأمنية العسكرية بحق مدنيين.

قال لي أوكامبو يومها جملة مخيفة: «عندما تعطي السلطة أسوأ ما عندها، ثمة ردود فعل من المجتمع ستعطي أسوأ ما عند الناس، عندها يتشوه كل شيء، وستعود إلينا بعد فترة بملف مزدوج لجرائم هذا وذاك».

كتبت «مجموعة الأزمات الدولية» تقريراً في الاتجاه نفسه بعد أشهر. ولم يعد بوسع غرفة العمليات، التي أنشأتها الحكومات الست العاملة لإسقاط نظام (الرئيس) بشار الأسد السيطرة على أوضاع مختلفة، شاركت فيها بدرجة أو بأخرى. وجاء اليوم الذي يكتب فيه أحد مهندسيها الأساسيين (روبرت فورد) عن ضرورة أن توقف المعارضة المسلحة الأعمال الوحشية ضد المجتمعات المدنية في مناطق سيطرة النظام، فيما وصل الخرف ببعض المعارضين إلى اعتبار كل مواطن روسي على الأراضي السورية هدفاً مشروعاً

وأن يقول صناع «الائتلاف» في اجتماع مراكش «كل سلاح مقدس»، رداً على قرار الولايات المتحدة بتصنيف «جبهة النصرة» (فرع «القاعدة» في سوريا) تنظيمياً إرهابياً.

كان موقفنا كمجموعة ترفض الانزلاق نحو العنف والمذهبية واستجداء التدخل الخارجي. وأن ما يجري سيذهب بنا إلى حرب مدمرة لا تبقي ولا تذر، فيما أصر البعض على أن «الشجاعة صبر ساعة»، وأن ما يجري ليس حرباً بل ثورة حتى النصر.

قبل أن يتحدث روبرت فورد عن «النهاية الهادئة لحركة حزم المعارضة» بعامين، كتبت بأن ما يعرف بـ «الجيش الحر» سيهرب إلى تركيا أو معسكر الجيش السوري، أو سيصبح مملوكاً عند التكفيريين. فقد أتاح لي تجربتي الحقوقية، في مناطق الصراع، مشاهدة ولادة «طالبان» وإنتاج المتطرفين في آزاد في كشمير ومتابعة الحرب اليوغوسلافية وأوضاع العراق بعد الاحتلال والحروب العنيفة في أفريقيا.

لم أكن أتصور أن مشاهد القتل بالمنجل في رواندا، وقطع الأعضاء في سيراليون، يمكن أن تحدث شرقي المتوسط. ولكن في عالم غرائزي، من دون قيم وعقد وعهد، تصبح الآية القرآنية «النفس أمارة بالسوء» كلية الحضور، وتفقد النظرة التفاضلية لإنسانية الإنسان الكثير من بريقها. إلا أن التاريخ يذكرنا بأن أوربة التنوير جاءت بعد محاكم التفتيش، وولدت الولايات المتحدة ومواثيقها المؤسسة بعد حرب أهلية قذرة، وإن كان بإمكان القوى التكفيرية والمستبدة أن تشوه جيل فليس بإمكانها قتل طموح الإنسان لمستقبل يشعر فيه بالانتفاء لأحسن ما أنتج البشر بعيداً عن مستنقع الصفحات المظلمة.

كنا نتواصل ونحن في معممات المقاومة المدنية، وتبادل الرأي في عالم يغتال الرأي والسياسة والتفكير. ثوابت أساسية تجمعنا: التمدن في وجه التوحش، والعقلانية في وجه الظلامية، والإنسان في وجه المخدرات الغيبية، والمواطن كرد على تعبيرات الرعية والعبودية، والحقوق في وجه ما يسمى المكرمات، والدولة المدنية في وجه السلطة الأمنية، وسيادة التأمل والتفكير المستقل في وجه الارتزاق والتبعية السياسية.

لسنا حزباً سياسياً كما يظن بعض المهزوزين سياسياً، ولسنا طرفاً ينافس المعارضة نسبها التمثيلية واعترافاتها المهزلة. لا نبحت عن مكان في أزقة السياسة الصغيرة، ونرفض أن نصنف، وأن يصنف من معنا بالرغم عنه، في أي موقع أو تكوين. لقد فشلت الإيديولوجيات التقليدية في استيعاب الشيبية، دافعة إياها إلى التطرف أو التهميش الذاتي أو الهجرة. وما أمس الحاجة إلى مشروع فكري ثقافي مدني، قادر على وقف النزيف المجتمعي في ظل حالة الخراب السائدة.

أكثر من مليوني طفل لن يتمكنوا من تجاوز الأمية التقليدية في عصر إلغاء الأمية الرقمية. من السهل أن نقول بأن نظام الأسد وراء كل هذه المصائب، أو اعتبار «المؤامرة على سوريا» التفسير الواقعي لخراب سوريا وفي هذه الثنائية البائسة نذكر بقول الفيلسوف المعري حين سؤل عن الخليفة عمر والإمام علي فأجاب:

فذا عمر يقول وذا علي كلا الرجلين في الدعوى غبي

لن نسقط في وحل العنف وعدمية التفسير المذهبي للتاريخ والوقائع. ولن نقبل انتداب ووصاية أحد. ونحن على ثقة بأن كرامة الإنسان أعلى.. الصغار يتحكمون بنا لأننا راكعون.. فلننهض.

## المقاومة المدنية

وجدنا من الضروري نشر بيان ولادة تيار قمح (قيم، مواطنة، حقوق) في هذا الكتاب بعد أشهر على صدوره.

## تيار قمح

### قيم مواطنة حقوق

نحن أبناء الحركة المدنية أو من دافع عنها وعمل لحماية منطلقاتها المدنية ووسائلها السلمية وسيادتها السورية، وإخلاصاً لروح الشهداء الذين قدموا أرواحهم من أجل دولة مدنية ديمقراطية ذات سيادة وشعب حر ومواطن كريم، نعلن عن تشكيل تيار قمح (قيم، مواطنة، حقوق) كملتقى غير حكومي من أجل بناء الوطن الحر وحماية المواطن الكامل الحقوق والدفاع عن القيم الإنسانية العليا في العدالة والمساواة والحرية والإخاء المتأصلة في شجرة التنوير في عمق الثقافة العربية والإسلامية والمسيحية. وتأسيس الشرعية الدولية لحقوق الإنسان في القلوب وفي العقول، ومد الجسور لكل الأحرار في المشرق والمغرب، في الشمال والجنوب، من أجل مجتمع إنساني أكثر عدالة، ومجتمع مدني مبادر وخلاق ومنظومة علاقات دولية متحررة من الهيمنة والاستغلال والاستعباد.

### المواطنة كنداء ومشروع

في هاجس بلورة «مواطنة جديدة» على الصعيد العالمي، ومع تراجع الحقوق والحريات منذ 11 سبتمبر 2001، صار من الضروري أن نعود إلى المشاركة العالمية في صنع مفهوم جديد ومتقدم للتعبير الملموس للحقوق السياسية والمدنية، خاصة وأن عوامة الحالة الاستثنائية جعلت من المواطنة

بأكثر تعبيراتها اختزالا الحلم الطوباوي لجيل من الشبيبة إن لم نقل لكل شخص في مجتمعاتنا العربية و/ أو الإسلامية.

لقد شكل انطلاق الربيع العربي من تونس، لحظة حاسمة ونقطة تحول أساس وضعت حدا للتراجع المأساوي الذي عاشه العالم العربي في نصف قرن من الدكتاتوريات بمختلف تعبيراتها. وجاءت مصر لتعيد للشعب المصري من جديد تاريخ وجغرافيا الفعل الإقليمي بعد غياب طويل، وإن كان التسلط والتطرف والإرهاب قد فعلوا المستطاع وما زال، من أجل تحطيم الصورة المشرقة لثورات بدون أصنام، سلمية الأداء، مدنية التصور ديمقراطية الممارسة، فما زلنا نؤمن أكثر من أي وقت مضى بأن المقاومة المدنية السلمية هي السبيل الأرقى للتغيير، ونرفض الصنمية وعبادة الأشخاص، والممارسات غير الأخلاقية في العمل العام ونسعى لخلق الوعي المجتمعي اللازم من أجل تجاوز الأشكال التقليدية للتنظيم والتفكير، وضرورة المشاركة المواطنة في تقرير مصير الشعب والدولة، وعودة الوعي والحق في نهضة إنسانية جديدة. وإخلاصا وحرصا على حماية هذه القيم الإنسانية النبيلة العليا، نعتبر تكوين «ملتقى قمح» محاولة من أبناء جيل التغيير لمواجهة أية عملية اغتيال أو تزوير لهذه المقاومة المدنية الباسلة التي بدون التمسك بقيمتها الراضية للمذهبية والطائفية والعنف لا يمكن أن نعود إلى الحداثة والتاريخ الذي غيبتنا الدكتاتوريات والقوى الظلامية عنه.

لم تكن المواطنة يوما ابنة نص مكتوب، أو مطرا يهطل من السماء أو مجرد مرسوم إداري. من هنا إصرارنا وتذكيرنا بموضوعة أولى تقول بضرورة ابتكار المواطنة في القول والفعل، في الحي والمدرسة والقرية. وربط هذا البناء التحتي بالمنجز الإنساني الذي يعتبر كل إنسان مواطناً. لأن المؤشر النظري والأخلاقي والحقوقى الوحيد المشترك في غياب المشتركات، هو ارتقاء

البشرية في حدودها الراهنة وتكويناتها السياسية إلى مستوى الحقوق الاسمية الموحد للبشر. بتعبير آخر، صيرورة كل الأشخاص مواطنين.

من البدهة القول أنه لا يوجد شعب في العالم خارج المواطنة أو دونها أو ضدها بطبعه أو بثقافته. وفي كل المنعطفات الكبيرة في تاريخ الشعوب كانت فكرة المشاركة طرفا أساسيا ليس فقط في تقرير مصير الناس وإنما في نوعية وأهمية وقوة القرار سياسيا كان أم مجتمعيًا عامًا أم استراتيجيًا في العلاقة بين الذات والآخر. وبقدر ما امتلك الناس الحق في التنفس المدني امتلك صنع القرار السياسي هوامش أوسع وأوراق أكبر وقدرات أخصب على مواجهة مشكلات الناس.

لأن المواطنة ليست «فاست فود» أو منتج ليبرالي جديد أو برنامج سياسي Light فهي تحتاج إلى جهد ثقافي ومدني كبير يسعى بشكل يومي للاستثمار البناء لتجربة انتفاضة الكرامة في الميدان، وتعزيز أخلاق التضامن والتعاقد والأمانة والشفافية التي أنجبتها، وتحصين كل هذا بروح المتابعة والعمل الطويل النفس واعتياد زراعة النخل وليس الفجل.

كما أن من الضروري في عصر عولمة النخب المالية التي تسعى لجعل الاستهلاك المشهدي ثقافة سائدة، أن ينجح أي مشروع مواطني في الدخول إلى قلوب وعقول الشبيبة لأنها وحدها قادرة على منحه حق التجذر المجتمعي.

### من العام إلى الخاص

في المجتمعات التي عانت طويلا من الدكتاتوريات، وزرع فيها الإستبداد أخلاقه البائسة وحالة عقم اجتماعي وبؤس ثقافي يغذي فيه حيتان المخبرات والفساد ردود الفعل الكيدية والثأرية التي تشكل المستولد الأساس للتطرف

والظلامية والإرهاب والمزق الحقيقي للنسيج الاجتماعي. لقد جرى التطبيع مع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وسلب الحقوق الأساسية للناس. وعزز العنف منظومة فساد واستبعاد واستئصال في الخارطة السياسية والمدنية، في مجتمعات أصبحت تصفية الحسابات الذاتية تنال مشروعيتها من لا عقلانية التعسف. والهجرة واجتياز الحدود نحو المجهول حلما للطاقات الواعدة، والعشيرة ملجأ للطاقات الصامدة، تشكل ثقافة المواطنة التأمين المجتمعي الوحيد ضد أمراض نقص المناعة الذاتية. وإعطاء هذه الثقافة حقها هو أهم صمام أمن ضد العنف. وفي بلد استهدف من القريب والبعيد، وتعرض لأخطار كبيرة جعلت الوطنية تحتل فضاءات المواطنة بشكل شوه الوطنية وحول المواطنين لمجرد رعية، في وضع كهذا لا تشكل إعادة التوازن مهمة لحزب أو جبهة أو حكومة، في سلطة التسلط كانت أو في المعارضة، بل عمل جماعي يتنصب فوق الخارطة السياسية والتكوينات التنظيمية بكل تواضع، أي ضمن منطق التأهيل والتكوين والتراكم ونتاج الثقافة المدنية، لا منطق الاستعلاء والتعارض والمواجهة والاستقصاء. من هنا يتوجه مشروعنا المدني مباشرة إلى الإنسان بوصفه كذلك ليناقدش معه أوليات وجوده المدني وضرورات النهوض بأحواله وظروف معاشه وضرورات مشاركته في الشأن العام في الجمعية الخيرية والنادي الثقافي والمنتدى السياسي والبحث الاقتصادي التنموي واستكشاف عناصر المناعة الذاتية للمجتمع في ظروف ما زالت البربرية فيها القاسم المشترك الأعلى للأطراف الأقوى في عالمنا.

لقد كسر الشباب في أسابيع ما أنتجتة الدكتاتورية في عقود. لهذا ارتعشت أركان الفساد والاستبداد في المنطقة، وأعطى الاستبداد أسوأ ما عنده دافعا

المجتمع نحو الخروج من الفعل إلى رد الفعل ومن التغيير الديمقراطي المدني إلى التمرس بين الدكتاتورية والظلامية.

لقد صار من بديهيات الثقافة المدنية التأكيد على أن الدولة، أية دولة، لا يمكن أن تمثل الناس في كل زمان ومكان وقضية، وأن المجتمع الذي سبق الدولة وصنعها قادر على البقاء خارج فضائها بأشكال فردية أو جماعية، تلقائية أو منظمة. وأن الحركة المدنية ليست وحسب أداة بناء لمجتمع قوي، وإنما أيضا لدولة غيبتها السلطة، ولأحزاب تكلمت أو تكاد، ولجمعيات تحتاج للهواء الطلق لكي تعبر عن نفسها وعن حاجات الناس بشكل أفضل. طموحنا أن نمارس حقوقنا لا أن نكتفي بالمطالبة بها، وأن نبني بلدنا لا أن ننتظر «مكارم» من أي طرف. وأن نبادر للتواصل مع كل أبناء الوطن مهما كانت الحواجز والموانع التي تقيمها السلطات كثيرة ومتعددة، وأن نكمل عملية هدم جدران الخوف والتردد، مع عقلنة الأداء والمواجهة، للتشويه الذي يقوم به إعلام التسلط وتوحش الإرهاب، والتحرير الذي يشارك فيه بوعي أو بدون وعي، أكثر من منبر إعلامي خارجي.

من أجل أن نكون أمناء لكل الشهداء، وحتى نتابع المسيرة، نعلن عن قيام «ملتقى قمح»، من أجل تعزيز وشائج التواصل بين كل الأشخاص بغض النظر عن أطرافهم السياسية ومعتقداتهم الدينية والأثنية عبر مقاومة ثقافة العنف والخوف، وتقوية العلاقات المدنية على حساب العلاقات العضوية، وبناء ثقافة تكريم للكائن الإنساني وحماية لمحيطه الطبيعي وأنسنة لمحيطه التقني وتعزيزا لمبادئ أساسية مثل التسامح والحوار وحق الاختلاف وحق المشاركة والمبادرة.

يسعى تيار قمح للاستفادة من خيرة الكوادر الثقافية العربية لمتابعة الإبداعات المدنية عربيا وعالميا، والتعرف على مختلف التجارب التي تتقاطع

مع الوضع السوري، كذلك يسعى المتقن للتنسيق مع المنابر الثقافية والبحثية لتقديم إصدارات مفيدة للرأي العام. يرفض «تيار قمع» أية علاقة هيمنة ثقافية أو سياسية. ويعتبر بناء المناعة الذاتية للمجتمعات أساساً للحمايتها في زمن الأزمات والشكل الأنجع لتطوير وتفعيل العلاقات المدنية في أي مجتمع. ويعتبر من مهماته التعريف بعدة أمثلة دولية لفشل فكرة التدخل الخارجي أو الإصلاح من فوق في غياب مشاركة مجتمعية أساس في تحقيق تغيير حقيقي، والقيام بأكثر من بحث حول فشل الأشكال المسلحة في إسقاط الدكتاتوريات والمخاطر التي يحملها العنف والإرهاب على السلم الأهلي والدمار الوطني والمجتمعي، ونجاح المقاومة المدنية السلمية في تحقيق الانتقال الديمقراطي في العديد من الدول.

لتحقيق مهمات «تيار قمع» الأساسية من الضروري أن يبدأ بمحاضرات تجمع بين الجانب التعليمي التربوي والجانب التحليلي بشكل يتم معه اختيار الموضوعات وفقاً للحاجيات المحلية.

### المهمات المباشرة والمتوسطة والبعيدة

على صعيد المهمات المباشرة:

تعزيز وسائل التواصل والحوار بين مختلف المناطق لإفشال خطة السلطات في وقف تجمعات المشاركة الوطنية التي سمح بها الحراك السلمي المدني والذي بدأت مخاضاته في إضراب اليوم الواحد في 31/3/1980 وعادت بقوة مع ربيع دمشق وانطلقت من جديد في 18/3/2011 ويجري اغتيالها باسم نظرية المؤامرة حيناً ومشاريع «الخلافة» أحياناً أخرى.

## تيار قمح

نعتبر من أولى مهمات «تيار قمح» التوثيق الأمين لما حدث في السنوات الأربع الماضية، والتواصل الإعلامي الرصين. مهمات التيار، فك حصار المدن الذي تلجأ السلطات الأمنية والمجموعات المسلحة، وذلك عبر استنفار المجتمع السوري والعربي والدولي للتضامن مع المناطق المحاصرة، وتحقيق أكبر إدانة دولية لجرائم العقوبات الجماعية التي تتسابق فيها السلطة القمعية مع القوى الإرهابية الظلامية. وتنظيم عمليات إغاثة جديرة بالتسمية، وتكوين مجموعات تضامن تضمن وصول الإحتياجات الطارئة.

مهمات التيار، الاستنفار الثقافي المدني لمواجهة حملات تشويه الانتفاضة من قبل السلطة ومن قبل المدافعين عن الحقد المذهبي والطاعون الطائفي. التوجه لوسائل الإعلام لتبيان الحالة السورية بموضوعية وأمانة. والرد على محاولات اختصار ما يحدث في سورية بمواجهة بين الدكتاتورية والإرهاب.

تكوين فرق عمل داخل وخارج القطر للتضامن والدعم للمقاومة المدنية السورية بكل الوسائل الذاتية المعنوية والمادية  
أما على المدى المتوسط والبعيد،  
بناء منظمات وملتقيات في مختلف المدن السورية، وإعادة الاعتبار للمكتبات الثقافية.

تكوين فريق متابعة قانونية للمحاسبة والإنصاف في كل الجرائم التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية والجماعات الإرهابية والخاصة بحق المواطنين والشهداء.

تكوين فريق متابعة الجرائم الاقتصادية المتمثلة في نهب المال الخاص والعام وإفقار الاقتصاد الوطني وتنمية اقتصاد الحرب. والتنسيق مع المنظمات التي باشرت هذا العمل من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

الطلب إلى عدد من الاقتصاديين تقييم الخسائر التي وقعت، ومباشرة مشروع إعادة بناء جماعي يشارك فيه كل مواطن حر. لقد بنت سلطة اللصوص والجلادين والجماعات المتطرفة استراتيجيتها على معاقبة الأشخاص وهدم ونهب الممتلكات، الأمر الذي يتطلب ردا عمليا مباشرا يعتبر الدفاع عن الكرامة والحقوق أساس التغيير، والبناء مهمة مركزية تقع على عاتق كل حر يريد لوطنه أن يكون قدوة تحتذى.

لا يناضل «تيار قمح» مع كل الديمقراطيين والأحرار وحسب من أجل القضاء على الدكتاتورية والفساد والإرهاب، وإنما يطمح لأن يكون في قلب مشروع نهضة إنسانية جديدة كمشروع فكري وثقافي نتعاون في تحقيقه مع كل المفكرين والباحثين والطاقات العلمية السورية والإقليمية والدولية.

## هيشم مناع Haytham Manna

من مواليد درعا جنوبي سورية، درس الطب العام في جامعة دمشق (1976) وجامعة ماري وبيير كوري في فرنسا. حاز على دبلوم المعالجة النفسية الجسدية من جامعة باريس 13 ودبلوم اضطرابات النوم واليقظة من جامعة مونبلييه (1989) وقام بتدريس مادة النوم بعدها بعام في جامعة باريس الشمالية. درس العلوم الاجتماعية وحاز على الدكتوراه في الانثروبولوجيا من المعهد العالي للعلوم الاجتماعية في باريس (1983). أحد مؤسسي مجلة «سؤال» الفكرية بالفرنسية في 1980 ، رئيس تحرير مجلة «مقاربات» ومحرر الموسوعة العالمية المختصرة: الإمعان في حقوق الإنسان (الجزء الأول: الأهالي- 2000 والجزء الثاني عن الأهالي وأوراب 2002 والثالث 2011).

شغل عدة مواقع نضالية عربية وعالمية، انتخب رئيسا للمكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية في 2004 وهو المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان حتى سبتمبر 2011 ومنسق التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب ورئيس المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان.

### مؤلفاته العربية:

- انتفاضة العامية الفلاحية، دمشق 1975

- المرأة في الإسلام، بيروت 1980.

## المقاومة المدنية

- المجتمع العربي الإسلامي من محمد إلى علي، باريس 1986.
- إنتاج الإنسان شرقي المتوسط - العصبية، القبيلة، الدولة، بيروت 1986.
- المرأة!! كولن 1988.
- عالم النوم، اللاذقية 1990.
- الحجاب - كولن 1990 - (بالعربية والإيطالية).
- جدل التنوير، بيروت 1990.
- تحديات التنوير كولن 1991.
- الضحية والجلاد القاهرة 1995.
- حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية، القاهرة 1996 - (بالعربية والانجليزية).
- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، القاهرة 1998 - (بالعربية والانجليزية).
- سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي، باريس والقاهرة 1998 - (بالعربية والفرنسية).
- طفولة الشيء، المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي، كولن 1999.
- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان، القاهرة 1999، أبريل، بيروت، 2000.
- دولة القانون في تونس!، القاهرة 1999، باريس ودمشق - أربع طبعات.
- الإمعان في حقوق الإنسان، بيروت ودمشق 2000. ج2، بيروت ودمشق وباريس، 2002، الجزء الثالث 2011.
- الإسلام وحقوق المرأة، القاهرة، 2001.
- الحرية في الإبداع المهجري، باريس - دمشق، 2001.

## تيار قمع

- الإسلام والقانون الإنساني الدولي، بيروت وعمان، 2002.
  - الولايات المتحدة وحقوق الإنسان، 2003.
  - صرخة قبل الاغتيال، دمشق وبيروت، 2004.
  - ومضات في ثقافة حقوق الإنسان 2004.
  - حماية الصحفيين 2005.
  - أبحاث نقدية في حقوق الإنسان 2005.
  - مستقبل حقوق الإنسان: القانون الدولي وغياب المحاسبة 2005.
  - حقوق الطفل 2006.
  - العدالة أو البربرية 2006.
  - المقاومة المدنية 2008.
  - العدالة الدولية من نورنبرغ إلى غزة 2009.
  - الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها 2010.
  - ربيع المواطنة، 2013.
  - الإسلام وأوروبا 2013.
- شارك في عدة مؤلفات جماعية عن المرأة في العالم العربي وحقوق الإنسان وفي تقرير التنمية العربي وله مؤلفات باللغة الفرنسية أو مترجمة وأكثر من 4000 مقال ومحاضرة بالعربية والفرنسية والإنجليزية.
- صفحة الويب: [www.haythammanna.net](http://www.haythammanna.net)

## دراسات وتقارير للمؤلف أو بإشرافه:

- \* إعداد وإشراف هيثم مناع، المعتقلون السياسيون في سورية، 1981.
- \* إعداد هيثم مناع، مأساة حماة، الجريمة بدون عقاب؟ 1983.

- \* الإسلام والمرض، الصراع بين المعرفة الحكيمة والمعرفة الدينية في التاريخ العربي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، 1983.
- \* هيثم مناع، تاريخ الأخوان المسلمين في سورية، نيسان 1985.
- \* دراسة أولية حول التعذيب في سورية وضرورة إيجاد مركز لإعادة تأهيل الضحايا، مقدمة إلى الآفر، 1989.
- \* هيثم مناع، في أزمة المعارضة السورية، 1989، باريس.
- \* تقرير، تجارب طبية على جنود القوات المتحالفة في حرب الكويت، 1991.
- \* انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير، تقرير مشترك مناع مع أوديل سيديم بولان، ايتيان جوديل، وباتانجالي فارادارجان، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، نيسان، 1993 (تقرير بالفرنسية والإنجليزية).
- \* هيثم مناع، أوضاع الأكراد في سورية، تقرير مقدم إلى اللجنة الفرعية لحماية الأقليات في لجنة حقوق الإنسان، 5 آب 1993.
- \* إشراف وتحرير، الإسلام وحقوق الإنسان، نجامين، تشاد، فبراير 1995.
- \* المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان في مصر، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مناع بالإشتراك مع أوديل سيديم بولان، أكتوبر 1995 (تقرير بالفرنسية والإنجليزية).
- \* تقرير حول الاغتصاب في يوغسلافيا السابقة، جماعي، 1996.
- \* تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، تموز 1995. بالإشتراك مع بودوان واليازمي.

- \* إعداد وإشراف هيثم مناع، بالإشتراك مع منصف المرزوقي، فيوليت داغر، عصام يونس: سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي، (كتاب بالفرنسي، والعربي)، طبعتين، 1998 و2000.
- \* هيثم مناع، تقرير حول عديمي الجنسية في سورية، ثلاث طبعات 1998 / 2000 / 2004. اللجنة العربية لحقوق الإنسان وشمل.
- \* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محكمة راضية النصراوي والمتهمين بالانتهااء لحزب العمال الشيوعي التونسي، (تقرير بالعربي)، 1999.
- \* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محاكمة جلال بن بريك الزغلامي في تونس، (تقرير بالعربي)، 1999.
- \* هيثم مناع، مراقبة قضائية في محاكمة مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، (تقرير بالعربي)، 2000.
- \* هيثم مناع (إشراف) و38 باحثة وباحث، موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان، (دار الأهالي، دار بيسان، منشورات أوراب والجنة العربية لحقوق الإنسان)، 2000 / 2002 / 2010.
- \* هيثم مناع، الحرية في الإبداع المهجري، سلسلة براعم، أوراب - الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2001
- \* هيثم مناع، ماذا عن المستقبل: ملاحظات على تقرير الحكومة السورية المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في نيويورك، (تقرير بالعربي والفرنسي والانكليزي)، 2001.
- \* هيثم مناع، الولايات المتحدة وحقوق الإنسان، سلسلة براعم، باريس، دمشق، جدة، (محاضرات ثم كتاب بالعربي)، 2003.
- \* هيثم مناع، تقرير حول أوضاع الفلسطينيين في العراق، (بالعربي)، 2003.

\* هيثم مناع، صرخة قبل الاغتيال، مستقبل المنظمات الخيرية والإنسانية في المملكة العربية السعودية، (تقرير ثم كتاب بالعربي والفرنسي بالاشتراك مع المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية)، 2004.

\* هيثم مناع، نزع الجنسية تعسفا في دولة قطر، إصدار ثاني منظمات حقوقية بطلب من اللجنة العربية لحقوق الإنسان (تقرير)  
\* هيثم مناع، ومضات في ثقافة حقوق الإنسان، مركز التنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، (كتاب بالعربي)، 2004

\* هيثم مناع و17 باحث وباحثة، مستقبل حقوق الإنسان، القانون الدولي وغياب المحاسبة، أوراب - الأهالي، 2005  
\* قيس جواد العزاوي وهيثم مناع، حماية الصحفيين، سلسلة براعم، أوراب - الأهالي، (تقرير ثم كتاب بالعربي)، 2005  
\* هيثم مناع، أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، سلسلة براعم، أوراب - الأهالي، (كتاب بالعربي)، 2005.

\* هيثم مناع (إعداد وتقديم)، حقوق الطفل، الاتفاقيات الإقليمية والدولية، مركز الرأية للتنمية الفكرية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، بيروت وجدة ودمشق، (بعد محاضرات تكوينية للحقوقيين كتاب بالعربي)، 2006.

\* هيثم مناع، العدالة أو البربرية، سلسلة براعم، أوراب - الأهالي (كتاب بالعربي)، 2006.

\* هيثم مناع، حقوق الإنسان والعمل الإنساني في العالم العربي، (كتاب بالانجليزية)، 2007.

\* هيثم مناع، زاد المدرب والمتدرب، 100 وثيقة إقليمية ودولية، محاضرات وتقارير هامة، 22 كتابا، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، طبعة عاشر من إصدار المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، قرص مضغوط، فبراير 2007 - 2014.

\* اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومؤسسة العدالة الدولية، مجموعة من الوثائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، ملتقى لندن، 26 / 5 / 2007 (تقرير مناع عن المحاكمات العسكرية للمعتقلين من الأخوان المسلمين).

\* إشراف مناع، تراجيديا غوانتانامو، تقارير عن غوانتانامو والسجون السرية والقوائم السوداء، التحالف الدولي لإغلاق غوانتانامو واللجنة العربية لحقوق الإنسان، بالعربية والإنجليزية، 2007.

\* جماعي بإشراف مناع، انتصارا للمجتمع المدني في العالم العربي، تقرير بالعربي، 22 / 3 / 2008.

\* هيثم مناع، المقاومة المدنية، قراءة في المناعة الذاتية للمجتمعات، سلسلة براعم، أوراب - الأهالي (كتاب بالعربي)، 2008. إثر مجموعة محاضرات عن المقاومة المدنية في اليمن والبحرين ومصر وأوربة، طبعة ثانية قيد النشر.

\* اللجنة العربية لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمرصد الفرنسي لحقوق الإنسان، تقرير أول عن محاكمة معتقلي إعلان دمشق، بالعربية والفرنسية والإنجليزية، أغسطس / آب 2008، تحرير هيثم مناع.

\* اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي للتنمية والمواطنة، المرصد الفرنسي لحقوق الإنسان، المعتقلون السياسيون الستة وقضية بلعيرج، مراقبة قضائية أمام المحكمة الابتدائية في سلا (المغرب) تقرير عن الجلسة الأولى

للمحكمة 16 / 10 / 2008 أعده هيثم مناع، التقرير النهائي من إعداد المراقبين الأربعة.

\* لؤي ديب وهيثم مناع، تقرير التحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب حول جرائم الإسرائيليين في قطاع غزة، بالانجليزية والعربية، صيف 2009. إثر بعثتي تحقيق إلى غزة.

\* هيثم مناع، الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها، 2010، سلسلة براعم، أوراب - الأهالي (كتاب بالعربي)، 2010.

\* هيثم مناع، دور المنظمات الحقوقية في ملاحقة إسرائيل على انتهاكها للقانون الدولي، بيروت، الزيتونة 2010.

\* هيثم مناع، تقرير عن المقاومة المدنية في التجارب المعاصرة، خلاصة محاضرات في الموضوع عام 2011. المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان.

\* هيثم مناع، ربيع المواطنة، بيروت، دار عشتروت والمؤسسة العربية الأوربية للنشر، 2012.

\* هيثم مناع، الإسلام وأوربة، بيروت، دار عشتروت والمؤسسة العربية الأوربية للنشر، 2013.

\* هيثم مناع، السلفية والإخوان وحقوق الإنسان، المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، 2014.

\* هيثم مناع، خلافة داعش، بالعربية والفرنسية ولغات أخرى، عدة طبعات، 2014.

\* الإسلام وحقوق المرأة، بيسان، 2015، الطبعة الإنجليزية عن GNRD.

## فهرست

- تقديم ..... 9
- المجتمع المدني من الثقافة الأوروبية إلى العالمية والفكر الإسلامي ..... 13
- محطات من التاريخ ..... 14
- المسلمون والمجتمع المدني ..... 27
- العمل الخيري : قراءة تاريخية ..... 35
- المنظمات غير الحكومية الدولية، الديمقراطية والتنمية ..... 43
- التمييز الإنساني ..... 49
- من يلعب بمن؟؟ ..... 53
- السياسات الجديدة لمنظمات الشمال ..... 60
- الكارثة الباكستانية ..... 62
- اللاجئون السوريون وكشف الأفعنة؟ ..... 63
- ضرب العمل الخيري الإسلامي الخاسر والمستفيد؟ ..... 67
- المحطة الأولى - قبل الحرب على الإرهاب ..... 68
- المحطة الثانية - أثناء الحرب على الإرهاب ..... 70
- الحرب على الإرهاب بعد 2013 ..... 73
- آرش دو زويه: مقارنة قضائية وإنسانية ..... 77
- حقوق المواطنة والفعل الجرمي ..... 83
- لابد من إعلان دولي يحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق ..... 85
- قرينة البراءة! ..... 87

- 89..... الإبادة الجماعية في رواندا، بين المجتمع المدني العالمي ومنطق الدولة
- 90..... الخلفية التاريخية للمأساة
- 95..... حدود المسؤولية الجنائية الدولية
- 95..... الانتاج الجماعي للقتل
- 97..... الدعم العسكري-السياسي الفرنسي
- 100..... الغطاء الذي قدمته الكنيسة الكاثوليكية
- 102..... فشل الأمم المتحدة بشكل مفرج في التصدي للمأساة
- 105..... مراجع أساسية حول الإبادة الجماعية في رواندا
- 111..... المواطن الحديث
- الدولة المدنية أم الدولة الأمنية ؟ مشاريع التغيير بين امتيازات الحاكم  
وطموحات المحكوم..... 121
- 122..... في الدولة الأمنية
- 124..... الأمن السياسي
- 131..... في الدولة المدنية
- 135..... الإيديولوجية الديمقراطية
- 147..... الولايات المتحدة ومستقبل حقوق الإنسان
- 149..... المستوى الأول، في المفهوم
- 150..... المستوى الثاني: في الخيارات السياسية
- 152..... المستوى الثالث: علوية الأمر الواقع على القانون
- 155..... الليبرالية في التاريخ ثم خارجه
- 163..... من أجل الإنسان
- 169..... ملحق
- 173..... تيار قمح

تيار قمع

- 173 ..... المواطنة كنداء ومشروع
- 175 ..... من العام إلى الخاص
- 178 ..... المهتمات المباشرة والمتوسطة والبعيدة
- 181 ..... Haytham Manna هيثم مناع
- 189 ..... فهرست

